جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دبلوماسية البيئة والتنمية المستدامة بعد مؤتمر الألفية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

إعداد الطلبة:
خديجة براك

إشراف الأستاذ:
بشير شايب

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
رضا كشان	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
بشير شايب	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
زين العابدين بولبنان	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دبلوماسية البيئة والتنمية المستدامة بعد مؤتمر الألفية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

إعداد الطلبة:
براك خديجة

إشراف الأستاذ:
شايب بشير

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
شايب بشير	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
	أستاذ محاضر	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ

(3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)"

صدق الله العظيم

سورة العلق [1–5]

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين أولا وأخيرا.

أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ "**بشير شايب**" الذي كرمني بإشرافه على إنجازه هذه المذكرة،

فله كل معاني الاحترام والتقدير والكثير من الشكر على توجيهاته القيمة وصبره عليا طيلة فترة إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى اللذين عمل قدم رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريقة العلم والمعرفة وساهموا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل من خلال تكويننا وتوجيهنا.

إلى جميع أساتذتي الأفاضل بقسم العلوم السياسية من مرحلة ليسانس إلى ما بعد التدرج وأخص بالذكر الأستاذة الدكتورة "**براك صورية**" والأستاذة "**عباس سهام**" والأستاذة " **بلعمري سليمة**"، والأستاذة "**ميهوب وسام**"،

والأستاذة الدكتورة "**براك حنان**" بقسم علوم الاقتصاد والتسيير

والأستاذة الدكتورة "**خريسي سارة**" بقسم الحقوق.

وكذا الشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذا العمل.

الشكر والتقدير موصول أيضا إلى كافة أعضاء أسرة قسم العلوم السياسية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

إليكم خالص شكرنا وتقدرينا

الإهداء

بكل تقدير صادق واخلاص وولاء واعتراف بالفضل والجميل

أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع إلى التي يركع على بابها العطاء،

والتي تشملني دائما بالدعاء والدتي الحبيبية "**مريم صياد**" حفظها الله ورعاها وإلى كل عائلة صياد وأخص بالذكر خالي رابح

وإلى من علمني الإصرار والمثابرة وكان مثلي في الكفاح ولم يبخلني يوما بدعائه بجملته الشهيرة "ربي ينجحك بنتي" والدي الغالي "صالح **براك**" حفظه الله وأدامه تاجا على رأسي مدى الحياة وإلى كل عائلة براك

وإلى توأم روحي ومن تقاسمني حبها أختي العزيزة "**أحلام**" وإلى سند ظهري ومصدر الأمان والحنان أخواني الأعزاء "**خالد**" حبيبي حفظه الله وأدامه لي

إلى أخي المغترب عن أرض الوطن "**رضوان**" الغالي حفظه الله وسهل طريقه،

إلى "**عزيزي عبد الهادي**" حفظه الله وأنار دربه،

إلى الصغير "**حسام الدين**" وفقه الله في شهادة البكلوريا

وإلى أخر العنقود صغيرتي **فردوس** وفقها الله في شهادة البيام

وإلى من غمرتني بحبها الدافئ أختي الكبيرة "**شافية**" وإلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى براعم العائلة ضيو "**هاشم ضياء**" وشينو "**فادي شاهين**"

وإلى روح أخي رحمه الله "**مروان**" حبيب قلبي

إلى حبيبتي "**أمينة**" جارتي "و**خديجة**" وإلى صديقاتي "**رانيا شلي، هند شلي، رانيا حفصي، مريم لعور، نسرين بوعشاري، إكرام صلجة، اكرام بودبزة، بيبو وريان، سارة بوبقار، حنان صياد**"

أهدي تخرجي وفرحتي إلى كل محبي العلم والمعرفة.

إلى كل من نسيهم قلمي وذكرهم قلبي.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

ملخص.

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

تمهيد.

المبحث الأول: مفهوم البيئة.

المطلب الأول: تعريف البيئة.

المطلب الثاني: عناصر البيئة.

المطلب الثالث: تعريف دبلوماسية البيئة.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: علاقة الحوكمة البيئية بتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة.

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الثالث: دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة.

الفصل الثاني: أسباب الاهتمام الدولي بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

تمهيد.

المبحث الأول: دواعي الاهتمام الدولي بقضايا البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة صراعية.

المطلب الثاني: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة تكاملية.

المطلب الثالث: ارتباط حقوق الإنسان بالبيئة.

المبحث الثاني: التهديدات البيئية ذات الطابع الاقليمي.

المطلب الأول: التصحر.

المطلب الثاني: ندرة المياه.

المطلب الثالث: خسارة التنوع البيولوجي.

المطلب الرابع: النفايات.

المبحث الثالث: التهديدات البيئية ذات الطابع العلمي.

المطلب الأول: التلوث البيئي.

المطلب الثاني: الاحتباس الحراري.

المطلب الثالث: استنزاف طبقة الأوزون.

المطلب الرابع: استخدام الاشعاع النووي.

خلاصة.

الفصل الثالث: الجهود الدبلوماسية المبذولة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

تمهيد.

المبحث الأول: دور المؤتمرات الدولية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مؤتمر استوكهولم 1972 نحو عولمة التفكير البيئي.

المطلب الثاني: مؤتمر ريودي جانيرو 1992 "اشكالية التنمية المستدامة والأمن البيئي".

المطلب الثالث: مؤتمر الألفية 2000.

المطلب الرابع: مؤتمر قمة جوهانسبورغ 2002 "مرحلة الحوكمة البيئية".

المبحث الثاني: دور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: اتفاقية برشلونة 1976 لحماية البحر الأبيض المتوسط في التلوث.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل 1989 الخاصة بنقل النفايات الخطرة.

المطلب الثالث: اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون 1985.

المبحث الثالث: دور الوكالات والمنظمات الدولية المتخصص في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIBA) 1957.

المطلب الثاني: منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة (FAO) 1945.

المطلب الثالث: المنظمة الصحة العالمية (WHO) 1948.

خلاصة.

خاتمة.

قائمة المراجع.

مقدمة

مقدمة:

بما أن البيئة هي الوسط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، يمارس فيه مجمل نشاطاته فإنه وجب عليه الحفاظ عليها لا إلحاق الضرر بها، وذلك يكون من خال الاستغلال العقلاني لمواردها الطبيعية، وبذلك كان مصطلح التنمية المستدامة البديل الأفضل والخيار الأصح للحفاظ على البيئة، ولقد تم تكريس هذا المفهوم في قمة الأرض "في ديو ديجانيرو" سنة 1992، نظرا لاعتبار أن البيئة والتنمية المستدامة مصطلحان متكاملان فالتنمية المستدامة عنصر مهم ومتلازم ومتلاصق بالبيئة، ونظرا لتزايد أثر التهديدات البيئية وبروز تعقيدها وتشابكها، ازدادت وتيرة التحذيرات حول مصير الحياة على سطح الكرة الأرضية والتوازن الطبيعي، القضية التي تدفع بإلحاح التدخل من أجل التصدي لهذه التهديدات البيئية، فأخذ بذلك موضوع حماية البيئة مكان الصدارة، إذ أصبح من أولى اهتمامات المجتمع على الصعيدين الاقليمي والعالمي، ومن أجل حماية البيئة من الآثار المترتبة عن التهديدات البيئية بطابعيها الاقليمي والعالمي عقدت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية من أجل أيضا تحقيق توازن بيئي.

ولقد انبثقت بوادر الاهتمامات العالمية لحماية البيئة بشكل رسمي من خلال مؤتمر ستوكهولم المنعقد سنة 1972 ثم لحقه ابرام العديد من المؤتمرات، مؤتمر ريوديجانيرو سنة 1992، ومؤتمر الألفية سنة 2000، ومؤتمر جوهانسبرغ سنة 2002، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية برشلونة سنة 1976 وغيرها من الاتفاقيات الأخرى، إضافة إلى الوكالات المتخصصة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIBA)، وذلك للبحث عن حلول لهذه التهديدات البيئية وما تخلفه من أضرار على حياة الأفراد.

أولا- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على إحدى أهم الآليات الأكثر تأثيرا في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في دبلوماسية البيئة والتنمية المستدامة بعد مؤتمر الألفية، والتي تحظى اليوم باهتمام كبير من قبل باحثي العلاقات الدولية، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من الآثار السلبية التي تخلفها التهديدات البيئية سواء كانت ذات الطابع الاقليمي مثل: التصحر، ندرة المياه، خسارة التنوع البيولوجي أو ذات الطابع العالمي مثل: التلوث البيئي، الاحتباس الحراري، استنزاف طبقة الأوزون وغيرها والتي تبعها انعقاد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات والمنظمات من أجل مواجهة هذه التهديدات البيئية والتقليل من حدة خطورتها التي تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى اعتبارها إثراء علميا للباحثين والدراسين في مجال العلاقات الدولية في ظل حداثة الموضوع كونه لم يكن ضمن أولويات الباحثين والدارسين.

ثانيا-أهداف البحث:

- تسعى هذه الدراسة لإبراز الإطار المفاهيمي لكل من البيئة والتنمية المستدامة وتبيان الارتباط الوثيق بينهما.
- تهدف إلى إزالة اللبس والغموض عن مصطلح دبلوماسية البيئة كونه مصطلح لم يكن لصيف بالبيئة منذ القدم.
- تبيان علاقة الحوكمة البيئة بتحقيق التنمية المستدامة، استنادا إلى التطرق لمفهوم الحوكمة وتعريف الحوكمة البيئية العالمية.
- ابراز دور الفواعل الدولية في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.
- تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب الاهتمام الدولي بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

- التأكيد على جوانب الارتباط بين المجال البيئي ومجال حقوق الإنسان.
- التعرف على ماهية التهديدات البيئية التي تواجه العالم اليوم، من خلال تسليط الضوء على التهديدات البيئية ذات الطابع الاقليمي مثل التصحر والنفايات وغيرها، والتهديدات ذات الطابع العالمي مثل التلوث البيئي والاحتباس الحراري وغيرها ورصد انعكاساتها على الواقع المعاش.
- كما تهدف هذه الدراسة إلى رصد الجهود الدبلوماسية المبذولة لحماية وتحقيق التنمية المستدامة بغرض معالجة مختلف التهديدات البيئية ومحاولة التقليل من مدة خطورتها وتأثيرها على الإنسان.
- توضيح دور مؤتمر الألفية وما عقبه في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- ابراز دور الفواعل من غير الدولية مثل الوكالات والمنظمات الخاصة في الحفاظ على البيئة، وذلك من خلال الاتحاد مع الفواعل الدولية.

ثالثا-مبررات اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية وأسباب ذاتية والتي تتمثل في:

1-الأسباب الموضوعية:

من المبررات العلمية لاختيار هذا الموضوع أنه يكمن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع، في كونه واقع اجتماعي معاش يفرض نفسه.

أصبح موضوع البيئة والجهود الدبلوماسية المبذولة من أجل الحفاظ عليها ذا صدى كبير سواء على الساحة الوطنية أو الدولية، إضافة إلى خطورة التهديدات البيئة التي

تصاعدت وتيرتها في الآونة الأخيرة من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة الذي أصبح هدف الألفية من جهة أخرى.

كما أن من مبررات اختيار هذا الموضوع ابراز دور كل من المؤتمرات والاتفاقيات والمنظمات في التقليص من حدة التهديدات البيئية، التي لا تعود تأثيراتها السلبية على دولة واحدة أو على اقليم محدد بل أن تأثيراتها مست مختلف دول العالم سواء الدول الفقيرة منها أو الدول الغنية مع الاختلاف في درجة التأثر.

2-الأسباب الذاتية:

من المبررات الذاتية لإختيار هذا الموضوع هو الرغبة الذاتية في معرفة مدى فعالية الجهود الدبلوماسية المبذولة في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة خاصة بعد مؤتمر الألفية، وأيضا يعتبر حق الإنسان في بيئة سليمة من بين الإهتمامات الدولية وغير الدولية الحالية لأن المشكلة تتعلق بالكرة الأرضية ككل فهو ارث مشترك للإنسانية.

رابعا- إشكالية الدراسة:

يعد موضوع البيئة من أهم المواضع التي اكتسبت اهتماما واسع على المستوى العالمي، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه ومدى تأثيرها على حياة الانسانية، ولكن مع بروز العديد من التهديدات البيئية المعقدة والمهددة لحياة الأفراد، هو الأمر الذي استدعى ضرورة تكريس التنمية المستدامة للتصدي لهذه التهديدات، إذ قام المجتمع الدولي بإفراز مجموعة من المؤتمرات والاتفاقيات على مستوى عالمي قائم على ضرورة تضامن كافة الجهود الدولية وحتى من غير الدولية لحماية البيئة و الحفاظ عليها لأن سلامة البيئة يضمن سلامة الأفراد.

ونظرا لحيوية موضوع البيئة وتبني التنمية المستدامة للحفاظ عليها وإبراز دور الفواعل الدولية، ومن غير الدولية للعيش في بيئة سليمة يتبادر إلى الدهن الاشكالية التالية:

- فيما تتجسد الجهود الدبلوماسية المبذولة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؟.

تندرج تحت هذه الاشكالية العديد من الأسئلة الفرعية نذكر منها:

1-ما هو مفهوم كل من البيئة والتنمية المستدامة؟ وما المقصود بدبلوماسية البيئة؟

2-فيما تتمثل علاقة الحوكمة البيئية بتحقيق التنمية المستدامة؟

3-ما علاقة حقوق الإنسان بالبيئة؟ وهل التهديدات البيئية هي التي تعكر صفو علاقة الإنسان بالبيئة السليمة؟

فرضية عامة:

إذا طبقت مبادئ الجهود الدبلوماسية من مؤتمرات واتفاقيات ومنظمات خاصة تحققت التنمية المستدامة.

خامسا-الدراسات السابقة:

هناك القليل من الدراسات التي تناولت مواضيع متشابهة لموضوع بحثنا نذكر منها:

مذكرة ماجستير لسيماني مراد بعنوان "**حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري**"، والتي ورد فيها أولا جهود حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة مع تبيان سبل حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الصعيد الدولي من أسباب الاهتمام الدولي بمسألة حماية البيئة إضافة إلى زيادة ارتفاع نسبة التهديدات البيئية وتأثيرها على الفرد، إضافة إلى أن هذه الدراسة لم تهمل الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة والمؤتمرات الدولية وإضافة إلى مساهمة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

أطروحة دكتوراه لحسونة عبد الغني بعنوان "**الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**"، والتي خلصت إلى أن موضوع الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة عالج فكرة العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة من حيث الآليات القانونية الكفيلة بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخرى، وذلك أن التنمية المستدامة تقوم على استغلال الموارد البيئية والثروات الطبيعية وهذا الاستغلال يؤدي في غالب الأحيان إلى حدوث تدهور بسبب هذه الموارد والثروات.

سادسا–صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا لإنجاز هذه الدراسة قلة الدراسات في هذا المجال، وذلك لحداثة الموضوع، إضافة إلى نقص المراجع فيما يخص الموضوع دبلوماسية البيئة والتنمية المستدامة بعد مؤتمر الألفية، نظرا لأن أغلب ما هو متوفر في هذا الخصوص يتمثل في تقارير رسمية، إعلانات ومؤتمرات، وهذا ما يصعب الحصول على المعلومات الموثقة، ومن الصعوبات التي واجهتنا أيضا تعرض الطالبة إلى وعكة صحية مما صعب في إنجاز هذه الدراسة، وأيضا من الصعوبات التي واجهتنا تفشي وباء كورونا مما ساهم في صعوبة التنقل والحصول على المراجع.

سابعا– تقسيم البحث:

في محاولة من الإجابة عن الاشكالية المطروحة، والتأكد من صحة الفرضيات من عدمها، اعتمدنا خطة من ثلاث فصول:

تم التطرق في **الفصل الأول** إلى الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة، من خلال ثلاث مباحث أساسية تناولنا في **المبحث الأول** مفهوم البيئة ثم تطرقنا في **المبحث الثاني** إلى ماهية التنمية المستدامة مع تبيان كل من خصائص ومؤشرات التنمية المستدامة ومبادئ

وأبعاد وأهداف التنمية المستدامة في حين عرجنا في **المبحث الثالث** إلى دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة اذ تم التفصيل في كل من الحوكمة والحوكمة البيئية العالمية والفصل بينهما دون اهمال دور الفواعل الوطنية والدولية في تحقيق التنمية المستدامة.

أما في **الفصل الثاني** فقد تطرقنا بشيء من الفصيل إلى أسباب الاهتمام الدولي بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك يتجسد في ثلاث مباحث: **الأول** وفيه دواعي الاهتمام الدولي بقضايا البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من علاقة البيئة بالتنمية المستدامة وارتباط حقوق الانسان بالبيئة **والثاني** تضمن التهديدات البيئية ذات الطابع الاقليمي من ندرة المياه والتصحر وخسارة التنوع البيولوجي والنفايات، وقد ورد في **المبحث الثالث** التهديدات البيئية ذات الطابع العالمي من استنزاف طبقة الأوزون والتلوث البيئي والاحتباس الحراري واستخدام الاشعاع النووي.

وفي خضم **الفصل الثالث** فقد تطرقنا فيه إلى أبرز الجهود الدبلوماسية المبذولة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من دور المؤتمرات الدولية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك ورد في **المبحث الأول أما المبحث الثاني،** فقد تطرقنا فيه إلى دور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وفي **المبحث الثالث** دور الوكالات والمنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وأخيرا خاتمة وقائمة المراجع.

الفصل الأول

تمهيد:

البيئة من أهم المواضيع التي اكتسبت اهتماما جد واسع على المستوى العالمي نظرا للدور الذي تلعبه، ومدى تأثيرها على الحياة الإنسانية واستمرارها، ولكن مع ظهور العديد من التهديدات البيئية المعقدة، ازدادت اهتمامات العالم بضورة استحداث حل لهذه التهديدات البيئية التي تمثل عائقا أمام التنمية المستدامة، ومن أجل مواجهة هذه التهديدات والقضاء عليها تم تبني التنمية المستدامة التي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية بطريق لا تؤدي إلى نفادها بل المحافظة عليها من أجل استفادة الاجيال المقبلة منها، بحمايتها والاستغلال العقلاني الرشيد لها، وقد توحدت الجهود من أجل الحفاظ على الوسط الذي يعيشون فيه والحفاظ على موارده، وقد ظهرت أيضا تلك العملية التي تهدف إلى تأسيس مجتمع ذا قواعد تحدد الممارسات؛ أي تتعين الأدوار وتوجه التفاعل الدولي والتفاعل من غير الدولي من أجل مواجهة التهديدات البيئية الجماعية وهي الحوكمة البيئية العالمية والتي تعبر أيضا عن تظافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومة وغير الحكومية التي تسير الشؤون البيئية على مستوى عالمي، وذلك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة، وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم البيئة، أما المبحث الثاني وسنتطرق فيه إلى ماهية التنمية المستدامة بالإضافة إلى أبعادها وأهدافها، أما المبحث الثالث فخصصناه إلى دور الحوكمة البيئية في تحقيق بالتنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم البيئة.

منذ عدة سنوات بدأ الاهتمام العالمي بالبيئة وتأثيرها على المجتمعات والأداء الاجتماعي والبيئي، فمنذ أوائل الستينات بدأ الاهتمام بالأثر الواسع الذي تمثله البيئة على المجتمع[1]، والبيئة بمعناها الواسع تعني الموضع الذي يرجع إليه الإنسان، فيتخذ فيه منزله وعيشه، ولعل ارتباط البيئة بمعنى المنزل أو الدار دلالته واضحة، ولا شك ان هكل هذه الدلالة تعني في أحد جوانبها تعلق المخلوق بالدار وسكنه إليها، ومن ثم يجب تناول البيئة بمعناها الشامل.

المطلب الأول: تعريف البيئة.

لغة: يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية إلى الفعل "بوأ" ومنه "تبوأ"؛ أي: حل ونزل وأقام والاسم منه بينه بمعنى المنزل[2].

وقد جاء في لسان العرب المحيط: بوأتك بيتا، اتخذت لك بيتا وقبل تبرأه أصلحه وهيأه، وتبوا نزل واقام وأباه منزلا وبوأه اياه وبوأه له وبوأه فيه، بمعنى هيأه وأنزله ومكن له فيه والاسم البيئة واستباءه؛ أي اتخذ مباءه وتبوأت منزلا؛ أي نزلته[3].

وقد ورد هذا المعنى اللغوي في الكثير من الآيات القرآنية ومن أمثلة ذلك:

- ✓ قوله تعالى: "وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسِيٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا"[4].

(1)- خالد محمد قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط1، (الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2007)، ص.19.

(2)-سمير قريد، **حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية**، ط1، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص.38.

(3)- لسان العرب، **المحيط للعلامة ابن منظور**، المجلد الأول، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، بيروت، دار لسان العرب، لبنان، (د.س.ن)، ص.284.

(4)- سورة يونس، الآية: .87.

- ✓ وأيضا قوله تعالى: "وَبَوَّأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورٗا"[1].
- ✓ وأيضا قوله تعالى: "وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُۚ"[2].
- ✓ وأيضا قوله تعالى: "وَإِذۡ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلۡبَيۡتِ"[3].
- ✓ وقال أيضا: "وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ"[4].

ويقول صاحب مختار الصحاح: أن أصل اشتقاق كلمة بيئة هو بوأ وتبوأ منزلا نزله وبوأ له منزلا، وبوأه منزلا هيأه ولكن له فيه ومن ذلك فالبيئة هي المنزل أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي، سواء كان انسانا أم حيوانا أو طائرا، والكائن ومحيطه ومنزله يتكاملان يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به[5].

وفي الحديث الشريف: [مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ]؛ أي ليزل منزله من النار، وهذا التبوء هو الحلول والنزول والسكن، ويمكن أن يأخذ مكانه أن البيئة هي المحل والمنزل والسكن[6].

(1)- سورة الأعراف، الآية .74.

(2)- سورة يوسف، الآية .56.

(3)- سورة الحج، الآية: .26.

(4)- سورة الحشر، الآية: .09.

(5)- مختار الصحاح، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي، ترتيب محمود خاطر، دار الحديث للنشر، (د.س.ن)، ص.28.

(6)-عبد الغني حسونة: **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، (مذكرة دكتوراه جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، بسكرة، 2012-2013)، ص .12.

وفي المعجم الوجيز أباء فلانا منزلا هيأه له، وأنزله وبوأ فلانا منزلا وفيه أنزله، تبوأ المكان وبه نزله، تبوأ المكان وبه نزله وأقام به والبيئة المنزل وما يحيط بالفرد والمجتمع ويؤثر فيهما، يقال بيئة طبيعي، بيئة اجتماعية، بيئة سياسية[1].

وفي اللغة الانجليزية (ENOLIGH): يستعمل مصطلح (Emprisonnent) للدلالة على كافة الظروف والأشياء المؤثرة والمحيطة بالحياة والانسان، وكذلك يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن حالة الماء والأرض والحيوان والنباتات والهواء وكافة الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان، وقد تم استعمال هذا المصطلح لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد في مدينة استكهولم سنة 1972، إذ كان هو البديل لمصطلح الوسط البشري (Millen Humone)[2].

وفي اللغة الفرنسية (Environnement): فقد وردت في معجم لاروس (la petite Larousse) هي مجموعة العناصر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، سواء كانت طبيعية أو اصطناعية والتي يعيش فيه الإنسان والحيوان والنبات...[3].

اصطلاحا: رغم أن لفظ البيئة أصبح من الألفاظ السابقة الاستعمال في الوقت الحاضر، إلا أنه يصعب وضع تعريف محدد لها وسنذكر بعض تعاريف الباحثين والمختصين:

(1)- المعجم الوجيز، **مجمع اللغة العربية**، القاهرة، (طبعة 1413هـ- 1993م)، ص.66.

(2)- محمد خالد جمال رستم: **التنظيم القانوني للبيئة في العالم**، ط1، (منشورات حلبي الحقوقية، 2006)، ص.07.

(3)-L'éncomlbe des éléments physique chimique on biologies naturels ou artificiels qui endorment un être humain un animal ou végétal, ou un épéce : le petite la rousse illustré, Parise,(1990), P.377.

يعرفها "ريكاردوس الهبر" بأنها "مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية في مكان وتؤلف ايكولوجية مترابطة"[1].

وهي أيضا: اجمالي الاشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربية والمعادن والمناخ والكائنات الحية انفسهم، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتي تتعامل معها بشكل دوري[2].

وهي أيضا: نسيج من التفاعلات المختلفة بين الكائنات العضوية الحية بعضها لبعض (إنسان، حيوان، نبات)، وبينها وبين العناصر الطبيعية غير الحية (الهواء، الحرارة، الضوء...)، ويتم هذا التفاعل وفق نظام دقيق، متوازن ومتكامل يعبر عنه بالنظام البيئي أو المنظومة البيئية[3].

وهي أيضا: الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان يتأثر به ويؤثر فيه، بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية كالصخور، وما تضمنه من معادن ومصادر الطاقة وتربة وموارد مياه وعناصر مناخية من حرارة وضغط رياح وأمطار ونباتات طبيعية وحيوانات برية وبحرية أو معطيات بشرية أسهم الانسان في وجودها من عمران وطرق نقل ومواصلات ومزارع ومصانع وسدود... إلخ[4].

(1)- سمير قريد، مرجع سبق ذكره، ص .39.

(2)- بيان محمد الكايد، **سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث**، (عمان: دار الراية للنشر، 2010)، ص .17.

(3)- المرجع نفسه، ص.17.

(4)- حسونة عبد الغني: مرجع سبق ذكره، ص .13.

وهي ايضا الوسط الذي يشمل مختلف الجوانب التي تحيط بالإنسان من الأحياء والجماد؛ أي أنها كل ما هو خارج كيان الإنسان بوضعه القطري والطبيعي السليم فالهواء يتنفسه، والماء يشربه والطعام ما تجود به الأرض له ليأكله أو ما ينتج من النبات والحيوان من مأكل وملبس، ومما ينشأ منها مسكنه ومصنعه وطاقته[1].

أيضا هي المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان، بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته[2].

وقد جاء في تعريف آخر للبيئة بأنها "الوسط الذي يولد فيه الانسان، وينشأ ويعيش فيه حتى نهاية عمره، وتشمل البيئة جميع العوامل الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكل ما يؤثر على الانسان بطريق مباشر أو غير مباشر"[3].

أيضا هي مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمحيط بالمساحات التي يقطنها، والتي تحدد نشاط الانسان واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته"[4].

ومن خلال كل ما تم عرضه يمكن تعريف البيئة على أنها نظام ديناميكي[5]، معقد فيه الكثير من المكونات التفاعلية المتداخلة مع بعضها البعض، وهي بذلك تعني الحيز

(1)- عماد محمد ذياب الحفيظ، **البيئة حمايتها وتلوثها مخاطرها**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005)، ص.17.
(2)- كمال زيرق، **دور الدولة في حماية البيئة**، مجلة الباحث، العدد الخامس، (2007)، ص.96.
(3)- أحمد عبد الرحيم السايح، أحمد عبده عوض: **قضايا البيئة من منظور إسلامي**، ط1، (مصر: مركز الكتاب، 2004)، ص .16.
(4)- داود عبد الرزاق البان، **الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث**، ط1، (مصر، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص.23.
(5)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **البيئة والمجتمع**، دراسة في علم الاجتماع والبيئة، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص.87.

الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، يأخذ منها ويعطي لها، ويتفاعل مع كافة المنتجات والمكونات لينتج في النهاية استمرارية العلاقة التبادلية التفاعلية بين الإنسان والبيئة المحيطة به (نبات، حيوان، موارد، ثروات...)، ومن كل ما سبق نستنتج أن مصطلح البيئة يشير إلى:

1- كل ما يحيط بالإنسان من عناصر ومكونات فيزيائية يتأثر بها ويؤثر فيها؛

2- الإطار الاجتماعي الذي يمثل أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته بالإضافة إلى القيم والعادات والتقاليد؛

3- الإطار التكنولوجي بما يشمله من مخترعات حديث يستخدمها الإنسان من أجل التوافق مع البيئة؛

4- الإطار الثقافي والديني الذي يشمل السلوكات، الاتجاهات، الانفعالات، الضمير، وكل ما من شأنه الارتقاء بالبيئة لأنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان والذي تتوافر به احتياجاته الأساسية[1].

تعريف النظام البيئي (Ecosystem):

"هو عبارة عن تفاعل عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه بالنظام البيئي وهذه العناصر هي ما يحتويه؛ أي مجتمع من موارد وكائنات حية وغير حية، ولذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر يؤدي إلى اختلال النظام البيئي، مما يؤدي إلى المشكلات المجتمعية والطبيعية مثل تلوث الانهار والبحر والمحيطات وتلوث الهواء وإصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض واختلال طبقة الأوزون"[2].

(1)- بوزغاية باية، **تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة**، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008)، ص.46.

(2)- خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص.20.

ومن خلال هذا يتضح أن النظام البيئي (Ecosystem) أنه يتضمن كل من البيئة المصطنعة والطبيعية والاجتماعية.

وفي تعريف آخر للنظام البيئي: هو منطقة من الطبيعة تحتوي على أحياء ومكونات غير حية تؤثر في بعضها البعض، بحيث ينتج عن هذا التأثير نظام متوازن، يتم فيه تبادل المواد بين الأجزاء الحية وغير الحية، ومن أهم مكوناته الكائنات غير حية وهي المواد الأساسية غير العضوية والعضوية في البيئة والكائنات الحية التي تنقسم إلى قسمين بدورها:

أ. **كائنات حية ذاتية التغذية:** وهي الكائنات الحية التي تستطيع بناء غذائها بنفسها من مواد غير عضوية بسيطة بواسطة عمليات البناء الضوئي، النبات الأخضر.

ب. **كائنات حية غير ذاتية التغذية:** وهي الكائنات الحية التي لا تستطيع تكوين غذائها بنفسها وتضم الكائنات المستهلكة والكائنات المحللة[1].

وهو أيضا ما تحتويه أية مساحة من الطبيعة ومن الكائنات الحية ومواد غير حية تتفاعل مع بعضها البعض، ومع الظروف البيئية وما تولد من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية[2].

ومن خلال هذا يمكن القول بأن النظام البيئي عبارة عن مجموعة من العناصر والتي تعمل بشكل مترابط ومتكامل فيها بينها في منظمة ما.

المطلب الثاني: عناصر البيئة (Elements of the environment):

البيئة هي ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم وتشتمل على كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتي يتعايش معها الإنسان، خلال تطرقنا لمفهوم

(1)- بيان محمد الكايد، مرجع سبق ذكره، ص .16.

(2)- محمد حسين عبد القوي، **الحماية الجنائية للبيئة الهوائية**، (الرياض: مطبعة النشر الذهبي، 2002)، ص .07.

البيئة تبين أن هناك عنصران أساسيان يدخلان في تعريف البيئة، فهناك العناصر الطبيعية والعناصر التي صنعها الإنسان فتنقسم البيئة إلى بيئة طبيعية وبيئة اجتماعية.

1-البيئة الطبيعية (Natural environnement): وهي البيئة التي خلقها الله سبحانه وتعالى ولا دخل الإنسان في ايجادها وبها العناصر الرئيسية للحياة من ماء وهواء وتربة ومعادن للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات[1]، وهذه جميعها تمثل الموارد التي وهبها الله سبحانه وتعالى والإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غداء وكساء ودواء ومأوى وعلى الإنسان الحفاظ على هذه البيئة لأنه لا يستطيع العيش بدونها.

ويمكن تلخيص ما تحتويه البيئة الطبيعية في ما يلي:

أ- **الغلاف الأرضي:** ويشمل الطبعة العليا وجوف الأرض؛

ب- **الغلاف المائي:** ويشمل البحار والبحيرات العذبة والمالحة والمياه الجوفية والينابيع؛

ج- **الغلاف الغازي الهوائي:** الذي تنقسم دورة الهواء فيه إلى قسمين رئيسين هما النظام الأفقي والسطحي؛

د- **المجال الحيوي:** ويشمل كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات التي يتعايش معها الإنسان[2].

ومن خلال تفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض يجد الإنسان الظروف والعوامل البيولوجية اللازمة لحياته.

(1)- رشيد محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، (الكويت: عالم المعرفة، 1978)، ص .27.

(2)- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مشكلات المدينة، دراسات في علم الاجتماعي الحضري**، (الاسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1997)، ص .28.

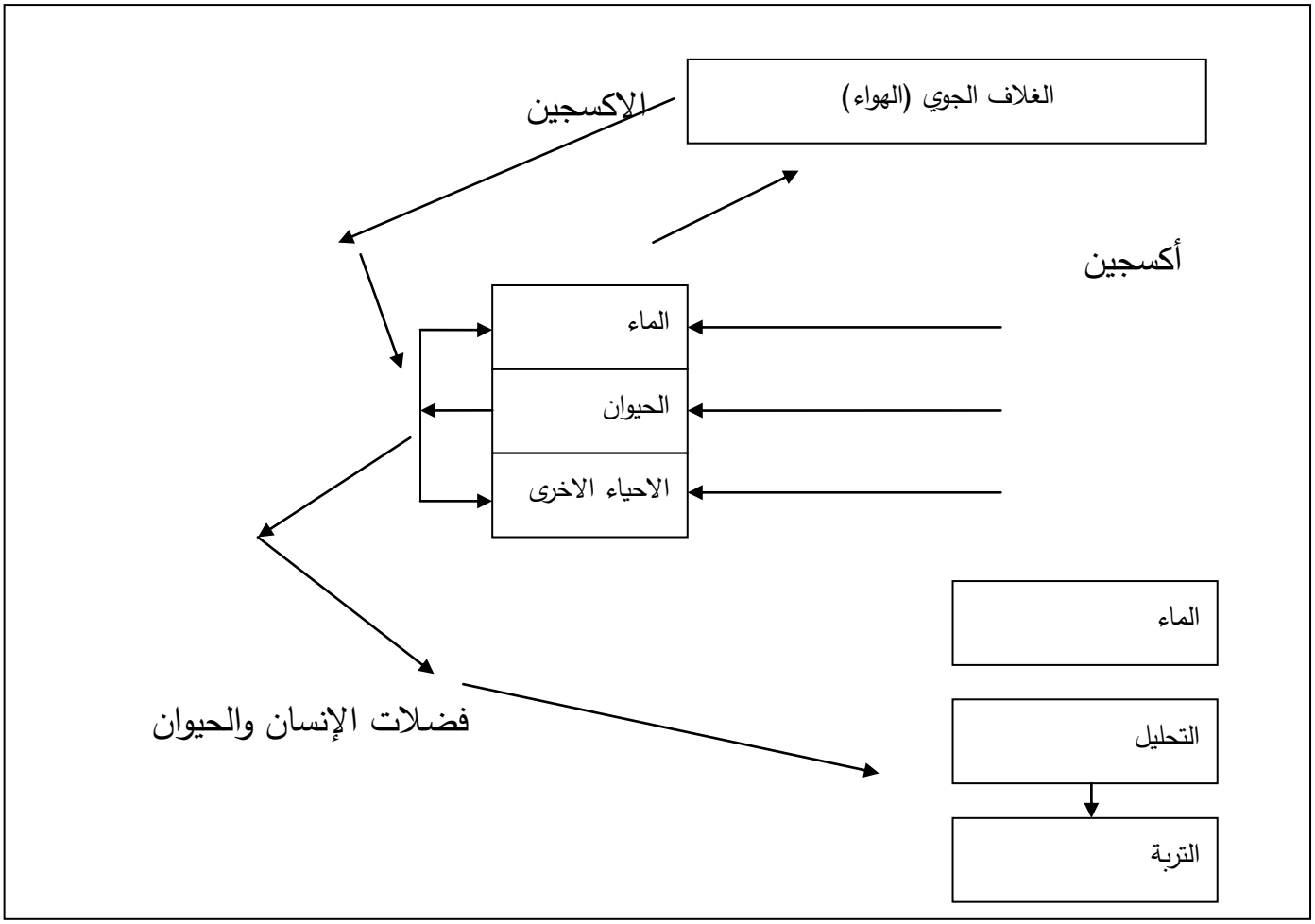

شكل رقم 01 يوضح تداخل عناصر البيئة الطبيعية.

المصدر: عصام عباس بابكر كرار: **الإنسان والبيئة مشكلات بيئية معاصرة**، (السودان: قسم الدراسات السكانية والبشرية، 2015)، ص.23.

يوضح الشكل أعلاه مدى ترابط وتفاعل العناصر المكونة للبيئة الطبيعية.

2-البيئة الاجتماعية (Social Environnement):

تتكون من البيئة الأساسية المادية التي شيدها الإنسان، ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها بعبارة أشمل، المقصود بالبيئة الاجتماعية ذلك الجزء من البيئة البشرية الذي يتكون من الأفراد والجماعات في تفاعلهم، وكذلك التوقعات الاجتماعية، وأنماط التنظيم الاجتماعي، وجميع مظاهر المجتمع الأخرى، وبوجه عام تتضمن البيئة الاجتماعية

أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات التي ينقسم إليها المجتمع[1]، وتتمثل في كل ما أضافه الإنسان إلى البيئة الطبيعية من شوارع ومباني وموانئ وغيرها، ولا يمكن إهمال ما تشتمل عليه البيئة الاجتماعية أيضا هو العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والعوامل الاجتماعية والعوامل الثقافية (المادية منها وغير المادية).

وعلى هذا فالبيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية شيئان مشتركان ومتفاعلان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

التهديد البيئي[2]: لقد انتقل العالم والمجموعة البشرية من أوضاع طبيعية إلى أخرى، طرحت تساؤلات في أوساط عامة الشعب وخاصتهم حول ما مستقبل هذه التحولات وما مستقبل البشرية ضمنها، إذ سادت حتمية قوانين الطبيعة كافة أرجاء الكرة الأرضية، خلال فترات جيوبوليتيكية طويلة، كان فيها الإنسان تسديد الخوف والحدر من وحشية البيئة في صورتها الأولى، التي تحجب عنه سبل الراحة وتجعله كثير الانتباه والهرب من أخطارها المجهولة، وذلك قبل أن تتراكم جهوده وتظهر استنتاجاته، ولما تطورت وسائل الاستقرار البشري وزادت فرص استغلال الموارد الطبيعية، خلال اجتيازه عقدة التأقلم مع البيئة والانخراط فيها، بدأت تظهر انعكاسات تلك التدخلات غير المحدودة للإنسان في مختلف البيئات الجغرافية واستغلاله الجائر لمواردها، وهنا أصبح العالم يتحدث عن التهديدات البيئية للبشرية ولكل الكائنات الحية، خاصة بعد أن تأثرت المناعة البيئية بتوالي فقدان آلياتها الدافعية، وانعدامها بسبب التداخل البشري اللا مسؤول في العديد من الأحيان، وبذلك صنفت التهديدات البيئية إحدى حوافز زيادة تحديات التنمية المستدامة بذلك يجب علينا معرفة ما هو التهديد البيئي؟

(1)–عصام عباس بابكر كرار، مرجع سبق ذكره، ص .24.

(2)–أسماء درهوم، "**البعد البيئي في الأمن الإنساني "مقاربة معرفية"**، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009)، ص .32.

أولا- تعريف التهديد والتهديد البيئي:

1-التهديد: هو إمكانية الحاق أدى بفرد أو جماعة أو دولة ما، وهناك شكلين منه: التهديد المباشر والتهديد غير مباشر[1].

والتهديد أيضا يعني في الانجليزية (Threat)، أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى أخطر (Memace) وفي اللغة اللاتينية (Trudere)، يرادف معنى الدفع وفقا لقاموس ويستر (Websters dictinary) والتهديد هو تصريح أو تعبير عن نية الإيداء أو التدمير أو معاقبة...إلخ، وهو كذلك دليل على خطر وشيك أو أدى أو الشر، كالتهديد بالحرب يعني السياسة أو الدراسات الأمنية، التهديد يستخدم كمصطلح سياسي وبوصفه كمفهوم علمي (Scienfige concept) لا يزال غير معرف في الكثير من قواميس العلوم الاجتماعية[2].

2-التهديد البيئي: بمعنى امكانية البيئة بإلحاق الادى بالبشر وباقي الكائنات الحية، ويتم الحديث عن المشاكل والقضايا البيئية التي أصبحت تشكل تهديد لأمن الإنسان، فالانتشار السريع للتصنيع والنمو السكاني السريع، أدى إلى تغير الواقع الحالي وتعرضت بذلك العديد من مناطق العالم إلى اضرار بيئية شديدة تؤدي إلى عرقلة سير تحقيق تنمية مستدامة، على العديد من المستويات، أين أصبحت الدول والمنظمات الدولية تتسابق من أجل عقد اتفاقيات ومعاهدات ومؤتمرات للحفاظ على البيئة والتوازن الحيوي جراء الوصول إلى تنمية مستدامة تحفظ حقوق الأجيال القادمة، ويمكن أن تنقسم التهديدات البيئية إلى نوعين: الأولى تهديد بيئي مباشر: وهو الذي يمس الإنسان وأمنه مباشرة، ويمكن تحديده في جل الكوارث الطبيعية المفاجئة والسريعة كالأعاصير والفيضانات والرياح، والتهديدات البيئية

(1)- أمينة دير، "**أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في أفريقيا**، دراسة حالة "دول القرن الإفريقي"، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013)، ص .28.

(2)- فاين حسن جاسم الشحري: **البيئة والأمن الدولي**، من موقع

الموقع متصفح يوم(11.05.2013) http://annabaa.org/nealiome/nba72/beea.htm

غير مباشرة التي تتجلى مثلا في ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيره على الطبقة الحيوية وغيرها...، وهذا ما سنتعرض إليه بالتفصيل لاحقا في الفصل الثاني.

وتمثل مسألة حماية البيئية من كل أنواع التهديدات تعتبر التحدي الرئيسي، في الألفية الثالثة بالنسبة لدول العالم المتقدم خاصة مع استمرار التدهورات البيئية، وعدم التقيد التام بأهداف الألفية والتي سطرتها مختلف الآليات الدولية، ويتمثل عجز الدول في مواجهة مخلفات التدهور البيئي بجميع آثاره في مختلف الأوساط، حيث أن المحافظة على الموارد وعناصر البيئة، ومن واجبات الإنسان من خلال تحقيق الاستدامة البيئية التي تتضمن حق أجيال الحاضر والمستقبل[1].

ويعد الوعي بالأخطار والتهديدات البيئية التي تهدد البيئة من المنطلقات الأولية في سبيل العمل على حماية البيئة[2].

المطلب الثالث: تعريف دبلوماسية البيئة Environnement diplomacy:

هي فن التفاوض وممارسة العلاقات الدولية لأغراض منع التدهور البيئي وحماية المصادر الطبيعية، وتقاسم الموارد المشتركة للمياه والطاقة، وقد شهدت السنوات الأخيرة توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية، بدءا من حظر مواد كيماوية معينة مثل اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة، وتطوير تشريعات ملزمة بشأن الانبعاثات المسببة الاحتباس الحراري l'effet de saire مثل اتفاقية كيتوا وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون وحظر تصدير النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية مثل اتفاقية بازل، واتفاقيات أخرى تتعلق بالتنوع الحيوي وحماية الغابات والمحافظة على إمدادات

(1)- محمود جاسم نجم الراشدي، **ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة**، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص.251.

(2)- سليمان بعد الله الحربي، **مفهوم الأمن "مستوياته وصيغته وتهديداته"**، بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد19، (2008)، ص.09.

المياه، ومنع تلوث البحار والمحيطات من ناقلات النفط، ومعاهدات تتعلق بحظر الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية والحد من انتشارها.

والدبلوماسية البيئية تمثل إرادة المجتمع الدولي لحل مشاكل البيئة ذات الأبعاد العالمية بطريقة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار امكانيات وظروف كل طرف أو دولة لحماية كوكب الأرض وصحة الانسان من مخاطر التلوث والمحافظة على المصادر الطبيعية للأجيال القادمة وتتضمن الدبلوماسية البيئية شكلين من الدبلوماسية[1]:

1)-الدبلوماسية الاستباقية Proactive Diplomacy: وهي اتفاقيات بين دولتين (طرفين) أو أكثر تؤسس لعلاقات تمتد على تبادل الافكار والثقافة والتقنيات البيئية بهدف تحسين البيئة لجميع الدول، أو الطراف المعنية.

2)-الدبلوماسية العلاجية Réactive Diplomacy: وهي اتفاقيات بين دولتين (طرفية) أو أكثر تهدف للتوصل لحلول لمشاكل بيئية قائمة.

وقد دلت التجارب أنه يمكن تطبيق الدبلوماسية البيئية على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية، وعادة تشمل مواضيع الدبلوماسية البيئية تبادل المعرفة والتدريب لنقل التكنولوجيا والتمويل والتعاون عبر الحدود والتعامل مع الصراعات والنزاعات الدولية التي تندلع لأسباب بيئية.

وفي كل عام وبمناسبة يوم الأرض تصدر وزارة الخارجية الأمريكية تقرير عن الدبلوماسية البيئية يتضمن المشاكل البيئية التي تهدد الأمن العالمي مثل تلوث الهواء في العالم وحالة المحيطات والغابات والتغيرات المناخية وطبقة الأوزون، ويضع التقرير المخاوف البيئية على رأس جدول أعمال الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية الأمريكية[2].

(1)- المهندس خالد لعنانزة، **الدبلوماسية البيئية**، (الأردن: وكالة علجون الإخبارية، 2014). من موقع: http://www.ajlaunnews.net

(2)- صفاء أحمد: **بدء مؤتمر دبلوماسية البيئة**، مجلة البيان، ع474، (05 مايو 2010)، ص .6. من موقع http://www.medi1.com/emission/195233

وقد أنجزت الدبلوماسية البيئية وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية العديد من الاتفاقيات والمعاهدات العالمية لحماية البيئة منها:

- اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة 1971؛
- اتفاقية السايتس الخاصة بالإتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهدد بالانقراض 1975؛
- اتفاقية فينا الخاصة بحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد التي تعمل على تأكل طبقة الأوزون 1985.

إن مهمة تحقيق اتفاق عالمي بشأن موضوع بيئي معين ليس بالأمر بالسهل كما يتصوره البعض فهي عملية صعبة تتطلب دبلوماسية منفردة تراعي مصالح كل الدول وتحد من ضعف آليات ونظام صناعة المعاهدات العالمية وتتمثل المشاكل والعراقيل التي تواجه لجان الدول المتفاوضة بشأن المعاهدات البيئية العالمية بالضغوط التي تواجهها من مؤسسات الأعمال وجمعيات حماية البيئة وأصدقاء الطبيعة والمنظمات العالمية والبحثية بالإضافة إلى الدول التي تمثلها هذه اللجان للحفاظ على المصالح القومية للدول المتفاوضة[1].

ومن خلال هذا الدبلوماسية البيئية تهدف إلى طرح نقاشات علمية من قادة دبلوماسيين تتعلق بالأزمات البيئية والعواقب الاقتصادية الاجتماعية والسياسية المحتملة، وذلك ضمن إطار نقاش تطور المؤتمرات المطروحة حول البيئة والمفاوضات السياسية بين دول العالم النامية والمتقدمة وابرز مثال الامارات ودورها الجديد كمقر للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وفيه تم مناقشة عدد من الموضوعات أبرزها انشاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، على خلفية المفاوضات الدبلوماسية التي امتدت على مدى عامين من بالي وحتى

(1)- صفاء أحمد، مرجع سبق ذكره، ص .07.

كوبنهاغن، كما تم الحديث حول التقييم الاقتصادي للمصادر البحرية والساحلية وحماية الثروات الغنية في ظل المخاطر البيئية التي تهدد الصحة الاقتصادية والبيئية المنظمة البحرية والساحلية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

توّجت مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى إحداث الكثير من التغيرات والإنجازات التي صاحبتها الأضرار البيئية، وفي خضم هذه المشكلات والمخاطر البيئية، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 في مدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل، وقد حضره عدد كبير من رؤساء الدول وأطلق عليه "مؤتمر قمة الأرض"، ويجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسين: الأول التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني، وأشارت رئيسية وزراء النرويج **oro hovlem Baundtalomi** في أكتوبر سنة 1986، في أحد محاضراتها أن التنمية المستدامة متعددة الأبعاد، وتتطلب أولا مكافحة الفقر والحفاظ على قاعدة الموارد وتحسينها وأيضا توسيع مفهوم التنمية ليشمل النمو الاقتصادي، وفي محتوى هذا المبحث سنتعرف على تعريفات التنمية المستدامة وخصائصها ومؤشراتها إضافة إلى مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.

إن حداثة مصطلح التنمية المستدامة جعله لا يخضع للتعريف دقيق، حيث ظهرت العديد من التعريفات على الساحة الدولية نذكر أهمها:

- فقد عرفتها اللجنة العالمية للبية في عام 1987 على النحو التالي: "التنمية التي تقي باحتياجات الحاضر مع عدم النيل من قدرة الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتهم، أو عملية التغيير التي ينسجم فيها استغلال الموارد اتجاه الاستثمارات وتوجه التنمية

التكنولوجية والتغيير المؤسسي وتعزز الطاقات الراهنة والقادمة لإشباع الاحتياجات والطموحات البشرية"[1].

- ويعتبر هذا التعريف من أكثر التعاريف شيوعا وقبولا سواء للاقتصاديين أو الإيكولوجين أو الاجتماعيين ويستخدمه الاقتصاديين كبديل لمفهوم التنمية الاقتصادية التي ينبغي أن توجد وتدار بأساليب تقلل إلى أدنى الحدود من أثر النشاط الاقتصادي الحالي على مصادر الموارد المختلفة والنقابات المختلفة، لأن تكاليف تتلك النشاطات تتحملها الأجيال المقبلة[2].
- في نحو آخر تم تعريفها على أنها: "محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة نحو طريق ايجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين الاقتصاد والبيئة، ويشير هذا التعريف إلى أن التنمية المستدامة تمثل حالة تتوافق فيما عمليات استغلال الموارد واتجاهات الاستثمارات والتطور التكنولوجي، وكذلك التغيرات المؤسسية (التنظيمية) مع احتياجات المستقبل مثلما تتوافق مع احتياجات الوقت الحاضر[3].
- كما عرفها المبدأ الثالث الذي تقرر في قمة الأرض بأنها ضرورة انجاز التنمية، "الحق في التنمية"، بحيث يتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية الاجيال الحاضر والمستقبل، بحيث تصبح حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية[4].

(1)-كارشياس، **التشغيل بعض القضايا النظرية البيئية والتشغيل والتنمية**، (القاهرة: مطابع جامعة الدول العربية)، ص.46.

(2)- يحي سعدي، صورية شني، **نظرية التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، مقالة عدد 03-04،(أكتوبر 2005)، ص.04.

(3)- ريدة ديب، سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، م25، ع1، (2009)، ص.448.

(4)- يحي سعدي، صورية شني، المرجع السابق، ص .6.

- إن هذا التعريفة يشير إلى العدل بين تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل وأجيال الحاضر وتحقيق توازن بين التنمية وصيانة البيئة.
- وهناك تعريف آخر قدمته جامعة أوريجون بالولايات المتحدة الأمريكية، ولا يختلف كثيرا عن سابقه في 2001 يرى أن التنمية المستدامة هي استخدام وتنمية وحماية الموارد المختلفة بمعدلات وأساليب يمكن للناس من مواجهة وتحقيق احتياجاتهم الحالية مع الأخذ في الاعتبار قدرة الأجيال المقبلة على توفير احتياجاتهم الخاصة باستخدام تلك الموارد، وعليه فإن التنمية المستدامة تتطلب التحقيق الآتي للمتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد تم تحديد ثلاث سمات أساسية للتنمية المستدامة:

1) إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا، وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي؛
2) التنمية المستدامة توجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي تسعى للحد من الفقر؛
3) التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والحفاظ على الحضارة الخاصة بكل مجتمع[1].

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتملك عوامل الاستقرار والتواصل وهي ليست واحدة من تلك الانماط التنموية التي درج العلماء لإبرازها مثل التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية بل هي تشمل الأنماط كافة، فهي تنهض بالبيئة ومواردها وتنهض بالموارد البشرية، وتقوم

(1)- صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، ص.19.

بها في التنمية، وتأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال بالتمتع بموارد الأرض، ويمكن استخلاص من التعاريف ما يلي:

1) تعتبر هاته التنمية ذات البعد الزمني المتواصل؛
2) إن التنمية المستدامة تعتبر أكثر شمولا خاصة بما يتعلق بالبيئة والأرض؛
3) يلبي هذا النوع من التنمية احتياجات كل الطبقات والأجيال.

المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات التنمية المستدامة.

بما أن التنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية، وأصبحت تسعى إلى تحقيق أهداف جديدة لم يعهدها الانسان في الأساليب السابقة للتنمية، أين أنصب الاهتمام الوحيد في الرفع من نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي دون إبلاء الاهتمام إلى الجوانب البيئية، ولا التفكير في الأجيال القادة، تختص بخصائص عديدة تمكنها من تحقيق الهدف الاسمى لها وهو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة وسنبين خصائص ومؤشرات التنمية المستدامة.

أولا- خصائص التنمية المستدامة:

من خلال التعاريف السابقة الذكر للتنمية المستدامة يمكن استخراج خصائص التنمية المستدامة في مايلي:

1) تنمية يعتبر البعد الزمني أساسها فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانية الحاضر، وتم التخطيط لها طول فترة زمنية مستقبلية، يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛ أي وضع خطط التنمية متوسطة وطويلة الآجل[1]؛

(1)- أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997)، ص.14.

2) التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثرا شرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم[1]؛
3) تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا ولا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
4) تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصياتها ثقافيا ودينيا وحضاريا[2]؛
5) تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول فأولوياتها هي تلبية الحاجيات الأساسية والضرورية وهي الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر[3]؛
6) التنمية المستدامة ذات بعد دولي: حين يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود بمساعدة الدول الفقيرة[4]؛
7) هي عملية مترابطة ومتعددة الأبعاد: تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة ثانية[5].

ثانيا- مؤشرات التنمية المستدامة[6]:

كما تم التطرق إليها مسبقا، فإن التنمية المستدامة هي عملية تشمل لنا جميع الجوانب، لذلك توضع مؤشرات لقياس التنمية المستدامة، حيث تعددت هذه المؤشرات إلى

(1)- ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**، ط1، (الجزائر: دار الخلدونية، 2015)، ص.54.
(2)- المرجع نفسه، ص .54.
(3)- المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، مجلة الفجر، العدد 76، بيروت، ص .61.
(4)- إلهام شيلي، **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجاري، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014)، ص.237.
(5)- عبد الرحيم محمد، "**مداخلة بعنوان" التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، (المؤتمر العربي السادس، حول الإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، جمهورية مصر العربية، ماي 2007)، ص.70.
(6)- المرجع نفسه، ص .72.

مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسة، لكن قبل التطرق إلى هذه المؤشرات كما من المستحسن التطرق أولا إلى التعريف بمصطلح مؤشر.

يعرف المؤشر على أنه عبارة عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة، أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة.

وأيضا هو عبارة عن متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أن نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما.

1-المؤشرات الاجتماعية:

تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في القضايا التالية:

***المساواة الاجتماعية:** تعتبر المساوة الاجتماعية إحدى أهم القضايا في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درج كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة، ترتبط المساواة مع درجة العدالة، والشمولية في توزيع الموارد واتاحة الفرص، واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة أهمها: التعليم، العدالة.

ومن أهم القضايا المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية هي: قضية الفوز، العمل، وتوزيع الدخل، التنوع الاجتماعي، تمكين الاقليات العرقية والدينية ...إلخ[1].

وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقيق، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

- **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل، من السكان في سن العمل؛

(1)-زوليخة يوهنقل، **دور الجامعات المحلية في حماية البيئة حالة بلديات قسنطينة**، (مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2015)، ص .48.

- **المساواة في التنوع الاجتماعي:** ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدلات أجر المرأة بمعدل أجر الرجل[1].

- **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة ونقية، وغداء ورعاية صحية دقيقة، هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة.

ومن أهم مؤشرات الصحة الرئيسية:

- **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال؛
- **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت الخمس سنوات؛
- **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال، ونسبة استخدام موانع الحمل[2].

- **التعليم:** يعد التعليم مطلب رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التركيز عليه في جدول أعمال القرن الواحد والعشرون، لأن التعليم من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة، وفي وثيقة الأجندة 21، فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف وهي:

- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة؛
- زيادة فرص التدريب؛
- زيادة التوعية العامة.

أما بالنسبة لمؤشرات التعليم فهي:

- معدل معرفة القراءة والكتابة؛

---

(1)- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المناصرة**، ط2، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010)، ص .22.

(2)- رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط1، (العراق: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص.339.

- معدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة[1].

- **السكن:** يعد توفير المسكن والملجأ المناسب من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم، إلا أن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها، إن شروط الحياة وخاصة بالمدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة[2].
- **الأمن:** يقصد بالأمن في التنمية المستدامة الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام الإدارة الأمنية، متطور وعادل يحمي المواطنين من الجريمة، ومن المسائل المتعلقة بالأمن، والتي ركز عليها جدول أعمال القرن 21 ما يأتي:

- العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة؛
- جرائم المخدرات.

أما بالنسبة لمؤشر قياسها فهي تقاس بعدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة[3].

- **السكان:** هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدل عليها ما بين النمو السكان والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معنية زادت فيه استغلال الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام، مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية[4].

(1)- ريدة ديب سليمان، مرجع سبق ذكره، ص .450.

(2)- شهير إبراهيم حاجم الهيتي، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014)، ص.113.

(3)- شهير إبراهيم حاجم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص .115.

(4)- خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص .50.

2- المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1) **البنية الاقتصادية:** تسود حاليا في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادية، وتعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية ضمن موازين السوق وأهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما كالتالي:

- **الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي؛
- **التجارة:** ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات؛
- **الحالة المالية:** وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي[1].

2) **أنماط الانتاج والاستهلاك:** إن أنماط الانتاج غير المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، لدا لابد من حدوث تغيير جدري في سياسات الانتاج والاستغلال للحفاظ على الموارد الطبيعي وجعلتها متاح أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي[2].

3-المؤشرات البيئية:

تتمثل في القضايا البيئية المعاصرة ومنها:

1) **التغيرات في الغلاف الغازي للأرض:** والاحتباس الحراري، وثقب الأوزون، ومواجهتها من خلال العمل على معالجة التلوث الهوائي المتخطي الحدود، وتحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكولات، كيوتو ومنتريال؛

(1)- إيمان بوشنقير، رقامي محمد، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة**، لبنان، محلية جبل حقوق الإنسان، ع2، (2013)، ص.34.

(2)- المرجع نفسه، ص .35.

2) **استخدام الأراضي:** من خلال حمايتها من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر ووقف إزالة الغابات الطبيعية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي والغابي والرعوي؛

3) **المسطحات البحرية وحمياتها بالحد من تلوث البحار:** وقف طرق الصيد البحري الجائز وتنمية الثروة السمكية وحماية الأنواع المعرضة للانقراض، إضافة إلى حل مشكلة ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة، مما يهدد بإغراق مساحات شاسعة من الجزر واليابسة؛

4) **مصادر المياه العذبة:** حين يعاني 35 % من سكان العالم من شح مائي خطير، وتنبه المنظمات العالمية إلى أن حروب القرن الحادي والعشرين ستكون بسبب مصادر المياه والنزاع الدولي عليها، ويتم قياس التنمية المستدامة عن طريق مؤشر مدى نوعية المياه وكمياتها المتوفرة ونصيب الفرد من المياه العذبة النظيفة[1].

4-المؤشرات المؤسسة:

- **الإطار المؤسسي:** ويشمل إنشاء أطر مؤسسة مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجية وطنية لكل دولة، إضافة التوقيع على الاتفاقيات العالمية في مجال التنمية المستدامة.
- **قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة:** من خلال الامكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية[2].

(1)-إيمان بوشنقير، رقامي محمد، مرجع سبق ذكره، ص .39.

(2)- ريدة ديب، سليمان مهنا، مرجع سبق ذكره، ص .497.

وسنلخص مجمل المؤشرات في الشكل التالي:

مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات المؤسسة	المؤشرات البيئية	المؤشرات الاجتماعية
-البنية الاقتصادية. -أنماط الانتاج والاستهلاك	-الاطار المؤسسي. -القدرة المؤسسية.	-الغلاف الجوي. -الأرض. -البحار والمحيطات والتنوع البيولوجي	-المساواة الاجتماعية. -التعليم. -الصحة العامة. -السكن. -الأمن.

من إعداد الطالبات.

شكل رقم 02 مؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة.

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الركائز والأبعاد من أجل تحقيق أهدافها، باعتبارها عملية توازن وتكامل وتنسيق، حيث أن العلاقة بين البيئة والتنمية نتجت عنها العديد من المبادئ والأبعاد، ولكي تستمر التنمية يجب أن يكون هناك ترابط وانسجام ما بين كل من الأبعاد والمبادئ.

أولا- مبادئ التنمية المستدامة:

إن العلاقة ما بين البيئة من جهة والتنمية من جهة ثانية، أدى إلى إقرار مجموعة من المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة والمتمثلة فيما يلي:

1-مبادئ الاحتياط: ويطلق عليه أيضا بمبدأ الحيطة أو الوقاية والحذر، حيث لا يوجد اتفاق على مفهوم واحد لهذا المبدأ، لكن المفهوم الأكثر رواجا في الوثائق الدولية

الخاصة بالبيئة، يبرز العناصر الأساسية لهذا المبدأ، والمتمثلة في أنه في الحالة التي يكون فيها تهديد باحتمال وقوع أضرار بيئية خطيرة، أو لا يمكن معالجتها، فإن غياب اليقين العلمي الذي يؤكد تلك الأضرار، لا يجوز أن يكون سببا لعدم اتخاذ إجراءات للوقاية من تلك الأضرار المحتملة، وذلك يمنع وقوعها أو التخفيف من آثارها ضمن تكاليف اقتصادية معقولة[1].

ويمكن تعريف مبدأ الحيطة حسب ما نص عليه المبدأ الخامس عشر من إعلان "ريودي جانيرو" حول البيئة والتنمية، حيث يعطي المعنى الأولي لهذا المبدأ على أنه ينتج بالافتقار إلى اليقين العلمي، كسبب لتأجيل اتخاذ التدابير الاحتياطية لحماية البيئة.

2-مبدأ الملوث يدفع: يعتبر مبدأ الملوث يدفع أو ما يعرف بمبدأ مستوى الملوث أو الملوث الدافع حجز الزاوية في القانون البيئي، على الصعيدين الإقليمي والدولي، فهو المبدأ الذي يقرر مسؤولية التلوث عن تعويض الأضرار الناشئة عن نشاطه.

وكان أول ظهور لهذا المبدأ على المستوى الدولي عام 1972، حيث ورد ضمن قائمة التوصيات التي وضعها المجلس الخاص بوضع المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للسياسات البيئية، ومنذ ذلك التاريخ تم الاعتراف بهذا المبدأ، وتكريسه ضمن الاعلانات والمعاهدات الدولية والاقليمية والتشريعات الوطنية لبعض الدول[2].

إضافة إلى ذلك فمبدأ الملوث الواقع هو مبدأ اقتصادي يهدف إلى تحميل الملوث تكاليف منع مكافحة التلوث، حتى تكون البيئة في حالة مقبولة، إلا أنه تطور في تسعينات القرن الماضي ليصبح مبدأ قانونيا معترف به عالميا وهذا ما أكدته المادة 130 من القانون

(1)- عبد الناصر هياجنية، **القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، ط1، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014)، ص .56.

(2)- عبد الناصر هياجينة، مرجع سبق ذكره، ص .58.

الأوروبي الموحد لعام 1987، وعليه أصبح هذا المبدأ بمثابة قاعدة قانونية ذات حجة مباشرة في مواجهة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

حيث يقتضي هذا المبدأ أن المستغل يتحمل تكاليف الوقاية والإصلاح الأضرار البيئية[1].

ويمكن تعريفه على أنه ذلك المبدأ الذي يرفض نفقات إزالة الضرر الناتج عن التلوث البيئي أو التعويض عنه لمن تسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة به وخلق ظروفا تؤدي إلى هذا الضرر، ومن أهم خصائص هذا المبدأ:

- مبدأ اقتصادي يضمن توزيع تكاليف حماية البيئة بشكل منصف؛ أي يتحمل الملوثون مسؤولية معالجة الأضرار التي تسببت فيها نشاطاتهم[2].
- مبدأ يعتبر بمثابة أدا التوفيق، يساعد على توحيد السياسات البيئية على المستوى الدولي والوطني

3-مبدأ المشاركة: يعتبر هذا المبدأ من أبرز وأكثر مبادئ القانون البيئي حضورا وأهمية في مجال العمل البيئي على كافة المستويات، بل أن مبدأ المشركة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حماية البيئية صار يشكل نوعا متخصصا في المشاركة، يعرف بالديمقراطية البيئية[3].

-أكد إعلان "ريو" بمكان البيئة والتنمية المستدامة على مبدأ المشاركة الشعبية، حيث نص المبدأ العاشر من الإعلان على ما يلي:

(1)- مدين أمال: **المنشآت المصنفة لحماية البيئة**، دارسة مقارنة، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد القايد، تلمسان، 2013)، ص .36.

(2)- شيماء فارس محمد الجبر، **الوسائل الضريبية لحماية البيئة**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص73.

(3)- عبد الناصر هياجنية، مرجع سبق ذكره، ص .76.

تعالج قضايا البيئة على أكمل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب، وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني، للحصول على ما بحوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد والأنشطة الخطرة في المجتمع[1].

4-مبدأ الادماج: لم يكن متعارف عليه في السابق، وكان اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي تم عليها بناء تعميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، إلا أنه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه.

وإضافة إلى المبادئ التي تم التركيز عليها أعلاه، هناك مبادئ أخرى تتعلق أيضا بالتنمية المستدامة، وهي:

أ- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية؛

أ) مبدأ التوازن البيئي والتنوع الحيوي؛

ب)مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية؛

ت)مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة؛

ث)مبدأ تحديد وتطوير الانتاج والاستثمار والاستهلاك[2].

ثانيا- أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة عدة أبعاد تمنها اجتماعية واقتصادية، وأخرى بيئية ومؤسسية، حيث تمثل هذه الأبعاد العناية الأفضل للبشرية حاضرا ومستقبلا، وهي أربعة أبعاد:

(1)- المرجع نفسه، ص .77.

(2)- شيماء فارس محمد الجير، مرجع سبق ذكره، ص .78.

1-البعد الاجتماعي:

يبرز هذا البعد العلاقة القائمة ما بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في جميع مجالاتها الصحية والعلمية أو غير ذلك، يتضمن هذا البعد الجانب البشري بعناصره الآتية:

1) **تثبيت النمو السكاني:** أصبح النمو السكاني المستمر لفترة طويلة أمرا مكلفا، فهو يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات في توفير الخدمات ويحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعانة السكان، لذلك وجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت النمو السكاني[1]؛

2) **أهمية التوزيع السكاني:** لتوزيع السكان أهمية بالغة في الاتجاهات الحالية نحو توزيع المناطق الحضرية، وهنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على قلة الهجرة إلى المدن، مع اتخاذ تدابير سياسة خاصة في الاعتماد على الاصلاح الزراعي والتكنولوجيا، وهذا ما يؤدي إلى التقليص من الآثار البيئية[2]؛

3) **الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:** تنطوي التنمية المستدامة على الاستخدام الكفء والرشيد للموارد البشرية، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية، بمعنى آخر إعادة توجيهها أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية؛

4) **دور المرأة:** إن المرأة هي المدير الأول للموارد البيئية، وأيضا حجر الأساس في رعاية وتربية الأفراد وسهرها على راحتهم حتى يصبحوا بالغين، ولها موقعا مهما في عمليات

(1)- خالد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص .29.

(2)- خالد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص .30.

التنمية، وأصبح إدماجها في هذه العمليات شرطا أساسيا للنجاح، لذلك فإن تجاهل هذا الدور يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية[1]؛

5) **الصحة والتعليم:** من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تكون التنمية البشرية مهتمة بسكان أصحاء، نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل والبداية، يجب أن تكون من خلال المرأة والطفل وخاصة محو الأمية والقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع وتعديل القوانين الخاصة بعمل الأطفال والزواج المبكر، بالإضافة إلى منع التسرب التعليمي وتطوير التعليم.

6) **حرية الاختيار والديمقراطية:** لا ينفصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة، فالسياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية المستدامة، حيث أن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل، فمجتمع غير قادر على حرية التعبير هو مجتمع مقيد[2].

2-البعد الاقتصادي:

يستند هذا البعد على مجموعة من العوامل التي تحقق الرفاهية للأفراد المجتمع وفي نفس الوقت المحافظة على الموارد، وهي:

1) ايقاف تبدير الموارد الطبيعية: يجب إجراء تخفيضات متواصلة ودائمة من عمليات الاستهلاك المبدرة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك بالنسبة للبلدان الغنية، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جدري في أساليب الحياة[3]،

(1)- نور الدين عبد الرحمان الهيتي، حسن إبراهيم المهندي وآخرون، **مقدمة اقتصاديات البيئة**، (الأردن: دار المناهج، 2010)، ص.81.

(2)- عبد الناصر هياجنية، مرجع سبق ذكره، ص .82.

(3)- خالد قاسم، مرج سبق ذكره، ص ص .32، 33.

ويركز على التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية[1].

2) **تقليص تبعية البلدان النامية:** ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والنامية يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك إنه بالقدر الذي ينخفض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يباطئ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يجبر الدول النامية على اعتماد نمط تنموي يقوم على الذات[2].

3) **مسؤولية البلدان المتقدمة على التلوث وكيفية معالجته:** تساهم البلدان المتقدمة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي ويكون ذلك نتيجة الاستهلاك المتراكم من الموارد الطبيعية مثل: المحروقات ولدا وجب على هذه البلدان وضع حلول لهذه المشاكل، وذلك عن طريق:

أ. استخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل وحماية النظم الطبيعية؛

ب.توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة[3].

4) **المساواة في توزيع الموارد:** هناك عدة أمور تشكل حاجزا ضخما، أمام التنمية من بينها الفرص غير المتساوية في التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، ولذا وجب على الدول الغنية والفقيرة أن تعمل معا على التخفيض من الفقر وتحسين الظروف المعيشية مما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة[4].

---

(1)- لطرش ذهبية، **متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، (07-08 أفريل 2008)، ص .66.

(2)- خالد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص .34، 35.

(3)- المرجع نفسه، ص .29.

(4)- حكيمة بوسلمة نجوى عبد الصمد، **مداخلة بعنوان "دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة"**، الملتقى العلمي حول آليات الحوكمة ومتطلبات تحقيقها، جامع قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، (25-26 نوفمبر 2013)، ص.05.

5) **الحد من التفاوت في المداخيل:** التنمية المستدامة تعمل على الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي عرض الحصول على الصحية والتعليم والسكن، تجدر الاشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية تلعب دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة[1].

3-البعد الإيكولوجي:

ويطلق عليه أيضا البعد البيئي، ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

1) **قاعدة المخرجات:** وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات، وتضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا؛

2) **قاعدة المدخلات:** وهي تقوم على أساس:

أ- المصادر المتجددة مثل: التربة، المياه، الهواء؛

ب- المصادر غير المتجددة مثل المحروقات[2].

4-البعد المؤسسي:

ويطلق عليه أيضا بالبعد التقني والإداري، وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنتقل بالمجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية، إنتاج حد أدنى من الغازات الملوثة، واستخدام

(1)-حكيمة بوسلمة نجوى عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص .07.

(2)- خالد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص .40.

معايير تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتدويرها ويبين الشكل التالي تكامل أبعاد التنمية المستدامة[1].

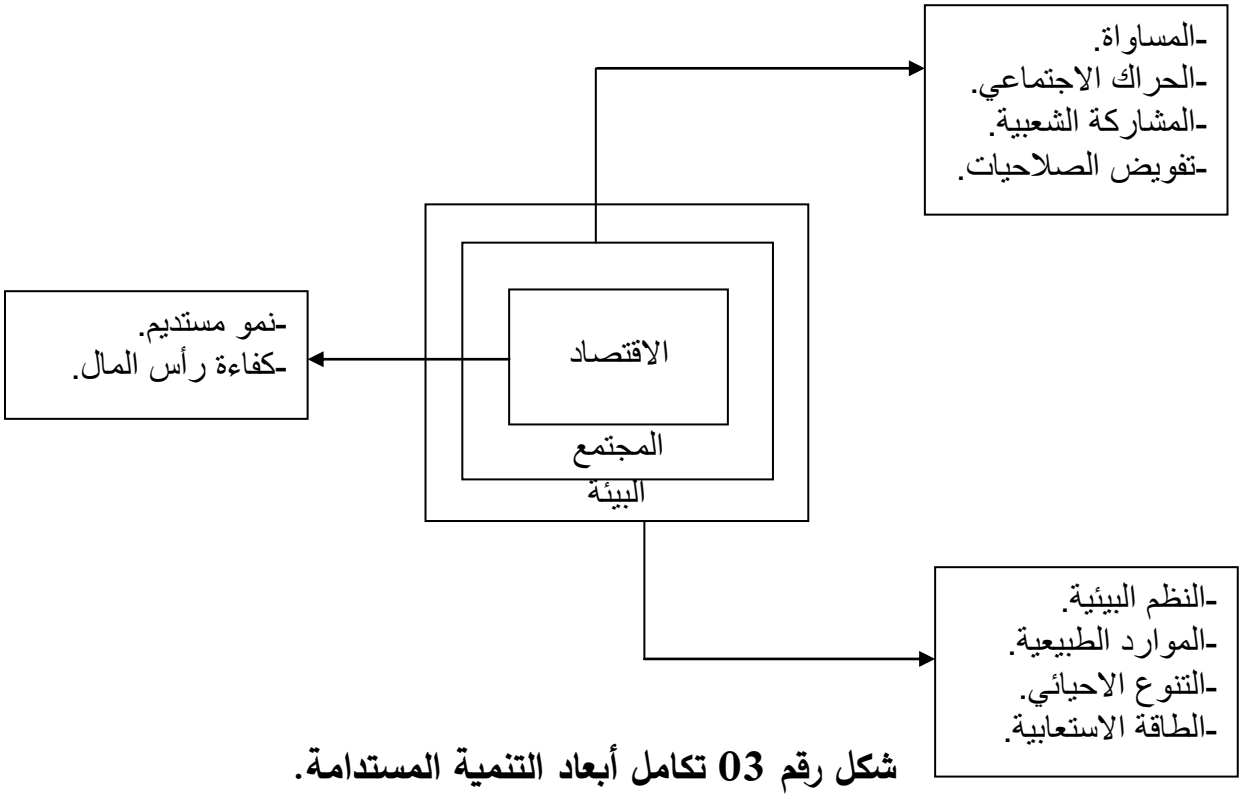

شكل رقم 03 تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

المصدر: عثمان غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيها وأدوات قياسها**، ط2، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2014)، ص .43.

المطلب الرابع: أهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية، باعتبارها عملية واعية طويلة الأمد، مستمرة ومتكاملة في أبعادها، ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

(1)- عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم، جامعة فرحات عباس، سطيف، (أفريل 2008)، ص .13.

(2)- إلهام شيلي، مرجع سبق ذكره، ص .65.

1- تحقيق نوعية أفضل للحياة: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع، اجتماعيا، اقتصاديا، روحيا وثقافيا، من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو والكمية وبصورة عادلة ومقبولة؛

2- احترام البيئة الطبيعية: تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئية، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة[1]، والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاههم، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج ومشاريع التنمية المستدامة[2]؛

4- **الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد:** تعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛

5- **ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:** أي التوجه نحو التكنولوجيا النظيفة الأقل تلويثا وتأثيرا على البيئة في عمليات الانتاج، وربط هذه التكنولوجيا الحديثة مع أهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال النظري؛

(1)- عماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص .66.

(2)-ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، (مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2002)، ص .80.

6- **إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع:** يتم ذلك بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع، وتسمح بتحقيق التوازن، الذي من خلاله يمكن تفسير التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلة البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة لها؛

7- **التعاملات والعلاقات بين الدول والأشخاص والأجيال:** ويقصد به إعادة التأهيل للوظيفة السياسية للمدن بمعنى أن تقوم بما يعرف بالوظيفة السياسية، ويتمثل ذلك في تحديد الديناميكية، الاجتماعية، وتكوين الإطارات الإقليمية، وتفعيل طرق تسيير المجتمعات الحضرية[1].

(1)- ديب كمال، مرجع سبق ذكره، ص .55.

والشكل التالي سيوضح ذلك:

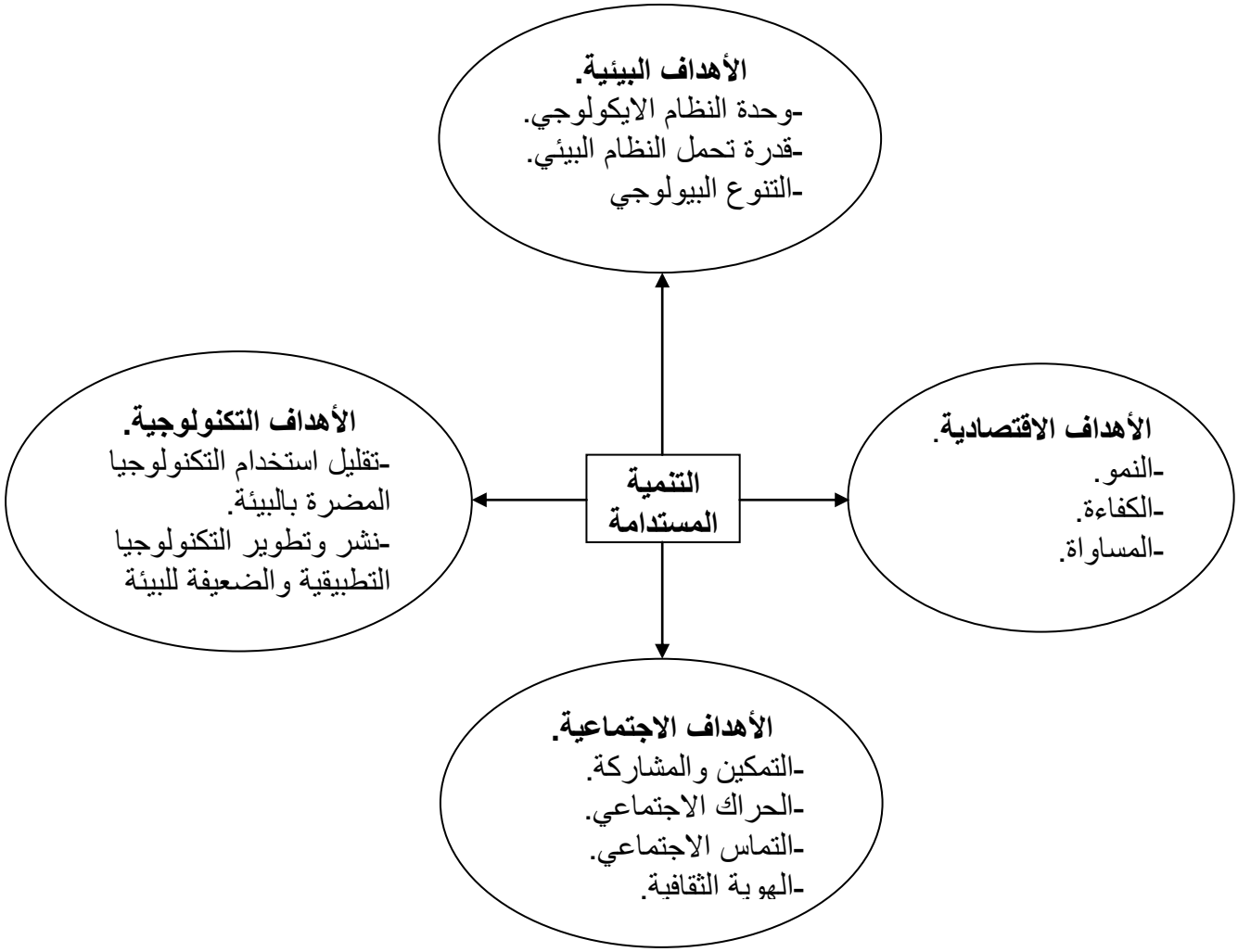

شكل رقم 04 الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة.

المصدر: دوجلاس موستيش: **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، (القاهرة: الدار الدولية الاستشارات الثقافية، 2000)، ص.72.

المبحث الثالث: دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

هناك العديد من وجهات النظر المختلفة حول مفهوم الحوكمة عموما وعلاقتها بالبيئة والتنمية المستدامة خصوصا، إذ ينفق الكثير منهم على أن الحوكمة تعني توجهات تعاونية لحل المشكلات، حيث يشمل هذا التعاون عدة جهات على رأسها سلطات دولية إضافة إلى منظمات المجتمع المدني، وكذا القطاع الخاص.

ويسهل هذا التعاون على إيجاد حلول جماعية تفضل المصالح الجماعي لكل الأطراف وإرساء الحقوق والواجبات، وكذا معالجة الاختلافات والتباينات بين هذه الفواعل[1].

ويوجد اتجاه أخر يقول بأن الحوكمة تعني التنسيق بين دور الدولة والفواعل الأخرى وتمثل أسلوب جديد للحكم قائم على المشاركة والشفافية والعدالة والمسؤولية والمساواة.

وفي مضمون المطالب التي يحتويها هذا المبحث يتبين بوضوح تعريف كل من الحوكمة والحوكمة البيئية وتتوضح علاقة هذا المفهوم الجديد بالتنمية المستدامة، ويعتبر مفهوم الحوكمة البيئية من المفاهيم الحديثة، وهو مفهوم مركب من كلمتين الحوكمة والبيئة والإدراك معناه يجب دراسة كل منهما على حدا، وذلك ليوضح معناه، وذلك سيكون عن طريق تعريف الحوكمة في المطلب الأول، ثم تعريف الحوكمة البيئية في المطلب الثاني، ثم علاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة.

يعتبر مصطلح الحوكمة من المفاهيم الجديدة الوافدة إلى ميدان الدراسات السياسية ولحد الأن لم يتم ضبط حقيق لهذا المصطلح، وقد اختلف علماء السياسة في مقارناتهم

(1)- غسان علي سلامة، **الحوكمة في ظل العولمة**، المؤتمر العالمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجان، طرابلس، لبنان، (15-17 ديسمبر 2012)، ص .12.

للموضوع، ويرجع الفضل لعلماء الاقتصاد في إبراز هذا المفهوم السياسي الجديد من خلال احتكاكهم بالمؤسسات المالية والنقدية كالبنك الدولي والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

ظهر مصطلح الحكم أول مرة في القرن 12 ميلادي في فرنسا، حيث استخدم اللفظ الفرنسي (governonce) كمرادف لمصطلح حكومة (Govormment)، وابتداء من سنة 1478 استخدام المصطلح للتعيين الإداري والقانوني في بعض مدن شمال فرنسا، التي كانت تحت السيطرة الهولندية[1]، في نفس الوقت يشير المؤرخون الانجليز في العصر الوسطى إلى الحكم الصادر عن السلطة الاقطاعية، في عام 1840 استعار الملك تشارلز البرت ملك بيدمونت وسردينيا مصطلح (Buongoverno) كإطار أساسي لحل مشكلة الفساد الاقتصادي وسوء التسيير في ممتلكاته[2].

وقد ظهر مصطلح الحكم بشكله المعاصر عندما أحياه البنك الدولي في تقريره حول التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء في 1989، حيث طرح المفهوم مقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي لاستراتيجيات التنمية وسياسات التعديل الهيكلي[3].

وقد ساهمت في بلورة هذا المفهوم المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) للتعريف بمعايير السياسة العامة الجديدة في البلدان المطبقة لبرنامج التعديل الهيكلي، إذ أدركت المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية بدون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية.

(1)– حسين عبد القادر، **الحكم الراشد واشكالية التنمية المحلية**، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلسمان، 2011–2012)، ص .23.

(2)–وليد خلاف، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009–2010)، ص .20.

(3)– حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص .23.

وجادلت بأن سبب الفشل يكمن في طبيعة النظم السياسية لدول العالم الثالث، التي تتميز بقصور وعجز الأداء بسبب تفشي ظاهرة الفساد وغياب الإطار المؤسسي الضامن لحكم القانون.

وقد صاحب نهاية الحرب الباردة خلال الربع الأخير من القرن الماضي جملة من التحولات والتغيرات التي تميزت بالعمق وسرعة الوتيرة السياسية وساهمت في بروز مفهوم الحوكمة[1].

ويجدر بنا إعطاء تعريف للحوكمة لغة واصطلاحا.

1) لغة: وتتضمن العديد من الجوانب مثل:

- الحكمة: ما تقتضيه والإرشاد

- الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السعر.

- الأحكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

- التحاكم: طلبا للعدالة[2].

2) اصطلاحا: عرفها توماس وايس: الحوكمة تعبر عن الجهود الجماعية للتعريف وفهم المشكلات القائمة، وهي المشكلات التي تتعدى قدرات الدول منفردة على حلها.

تعريف روبروت وجوزيف ناي: هي الإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقود الأنشطة الجماعية والحوكمة تظل جزء فرعي يتصرف ببساطة ويخضع للالتزامات

(1)- مراد بن سعيد، **من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية، التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 411، (2013)، ص.135.

(2)- علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداوي، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصرف**، (عمان: دار صفاء، 2011)، ص .24.

الرسمية، ولا تحتاج الحوكمة العالمية بالضرورة إلى أن تقودها حكومات فقط ومنظمات عالمية تفرضها الحوكمات بسلطة ما.

ويجدر بنا الحديث عن أبعاد الحوكمة الرشيدة وفواعلها:

أولا- أبعاد الحوكمة الرشيدة:

1-البعد السياسي:

يتعلق البعد السياسي بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثلها فمن غير الممكن أن تكون رشادة من دون منظمة سياسية تقوم على أساس الشريك.

2-البعد الإداري:

يتعلق هذا البعد بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفاعلية موظيفيها[1]، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية، وذلك بعدم خضوعها للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى.

3-البعد الاقتصادي والاجتماعي:

ويقصد به إضافة معيار الإدارة الاقتصادية، الاجتماعية والعقلانية ذات البعد الاجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية[2].

ثانيا- فواعل الحوكمة الرشيدة:

تعتمد الحوكمة الرشيد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ويتضح ذلك من خلال أن:

(1)- بن عبد العزيز خيرة، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري**، مجلة الحكم، ع11، الجزائر، (2011)، ص.04.

(2)- حسين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص.44.

1-الدولة:

هي الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد، وذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشارات في تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد، وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها.

وبذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحوكمة الرشيدة[1].

2-القطاع الخاص:

أصبح من الضروري يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تكريس الحوكمة الرشيدة في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى القطاع الخاص يعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك، حيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة بهدف تجسيد عمليات التنمية.

3-المجتمع المدني:

يستطيع المجتمع المدني أن يساهم بطريقة فعالة في تجسيد الحوكمة الرشيدة باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، ويمكن أن يساهم في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي[2].

وتتلخص آليات الحوكمة الرشيدة في:

1) المشاركة: وتعني حق الرجل والمرأة معا في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، ويتطلب عنصر المشاركة توفير حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، والحريات العامة والانتخابات، والهدف منه هو السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم.

(1)- علاء فرحات طالب، مرجع سبق ذكره، ص.29.

(2)- محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، ابن نديم، بيروت، (2014)، ص ص 343، 344.

2) **حكم القانون:** ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف مع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم، وبين المواطنين من جهة أخرى ووضوح القوانين وانسحابها في التطبيق.

3) **الشفافية:** وتعني فسح المجال أمام المواطنين للتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياتهم مثل: حق المواطنين في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية المحلية في الاطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم[1].

4) **المحاسبة:** تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إداراتهم للموارد العامة، وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتواصل إليها.

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة البيئية العالمية(Gouvernance Environnement Global):

يعتبر مصطلح الحوكمة البيئية العالمية من المصطلحات الحديثة التي شاع استخدامها مع بداية ظهور مصطلح الحوكمة في أواخر القرن العشرين، وقد صادف أنه لم يتم وضع تعريف دقيق وواضح ومتفق عليه لهذا المصطلح، بل أكثر من ذلك حيث أنه لا يزال الاختلاف قائما حول التسمية في حد ذاتها.

وويوجد من اعتبر أن مصطلح الحوكمة البيئية العالمية بدأ في الظهور مع بداية الدراسات حول تحليل التعاون البيئي العالمي، وصاحب ذلك اتفاقية استوكهولم 1972، وقد أدى ذلك إلى ظهور موجة من الدراسات الاكاديمية حول التعاون البيئي بين الحوكمات

(1)- محمد غربي، سفيان فوكه... وآخرون: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، (بيروت: ابن قديم، 2014)، ص ص 120، 121.

فظهرت دراسات كل من "كالدوال/Galdurell" عام 1984 و"جونسون/Johnoson" عام 1972 وغيرهم[1].

وكانت أكثر النقاشات ارتباط بظهور الحوكمة بداية النقاش حول الأنظمة البيئية العالمية في الثمانينات مع "كراسنر/Krosner" عام 1983 وغيره وفي التسعينات مع "برنار/Berndr" عام 1995 و"براون وايز/Btourn Wiss" عام 1998 وغيره.

ودارت هذه الدراسات والبحوث حول المنظمات البيئية العالمية، وبعد ذلك ركزت هذه الدراسات أيضا على المنظمات البيئية غير الدولاتية، وكان ذلك مع دراسات وأبحاث كل من "كونكا/Conca" عام 1995، و"برينكن/Princon" عام 1995[2].

ويشير مصطلح الحوكمة البيئية العالمية إلى تظافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومة وغير الحكومية، لتسيير الشؤون البيئية على مستوى عالمي، وذلك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة[3].

كما يشير هذا المصطلح إلى وجود منظمة حكومية بيئية عالمية تهتم بالمعالجة الدولية للقضايا البيئية، وذلك بالتعاون مع المنظمات البيئية الحكومية، وغير الحكومية للدول.

وقد أصبحت العداد المتزايد من المنظمات الحكومية الدولية المتنوعة المهتمة بقضايا البيئية بموجب عدد من أوامر التكاليف الرسمية المتداخلة والمنظمة، ويعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تأسس عام 1972 بمثابة المنظمة الحكومة الرئيسية للبيئة مع أنها لا تتمتع بذات العدل من الدعم المالي والكوادر البشرية والتاريخ المؤسسي الذي تتمتع به

(1)– خديجة ناصري، **مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية**، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011–2012)، ص ص .13، 14.

(2)–كريم الجسر: **الحوكمة البيئية2، تقرير واقع البيئة في لبنان، "الواقع والاتجاهات"**، لبنان،(2010)، ص.140.

(3)- Bauverge, Deter, **Hand Bodk fo Globale Environnemental Polites Creat Britaun** : (MPG Books of LTP dodmin comwell, 2005), P.09.

وكالات الأمم المتحدة الأخرى والتي تعتبر نفسها مؤهلة لذلك، أي أكثر للتعامل مع القضايا البيئية مثل: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (ONDP)، ومنظمة الغداء والزراعة (FAO)، رغم أن (UNDP) هي الوكالة الرائدة في معظم المواثيق المتعلقة بالبيئة خلال عقدي السبعينات والثمانينات[1].

وقد حاول "بيتر دفارجت/Peter Daurveergne"، وضع عدة مميزات تنفرد بها الحوكمة البيئية العالمية وتتمثل في:

1-أصبح للقواعد غير الدولانية قبولا كبير أو نشاطا واسعا في المجالات البيئية وفي الساحة الدولية؛

2-الأنظمة الحديثة للحوكمة البيئية العالمية تستمر على سياسات بيئية عالمية دو تدخل رجال الأعمال (القطاع الخاص) وإجراء اهتمام أكبر بالقضايا بالبيئة ووضع القرارات البيئية على المستوى الدولي، وذلك من خلال يترفع في حكومات دولهم.

3-الحوكمة البيئية العالمية تميزت أيضا بزياد تأثير المنظمات ما بين الحكومات في مجال السياسات البيئية[2].

ومن خلال هذا يتضح لنا أن الحوكمة البيئية العالمية بتقى شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة، والمعاهدات والاتفاقيات، ومجموعة الفواعل التي تكون النظام الواقعي للحوكمة البيئية العالمية، وتتضمن كيانات لمؤسسات متعددة رغم أنها لا تتحلى بنقس القدر من التأثير في النظام.

(1)- Oureth Porter and janel welsh Bruroun International Environmental policy (Bolder, westionew prass, 1991), P.46.53.
(2)- Environmental govornonce artic transgorm, form. http://www.artic.tronsform.org. P.1.

المطلب الثالث: الحوكمة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة العديد من الارتباطات أهمها ارتباط التنمية المستدامة بالحوكمة البيئية ونظرا لوجود علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة، هذا ما سيبينه محتوى هذا المطلب الذي سيكون في جزئيين الأول دور الفواعل الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والثاني دور الفواعل الدولية في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا- دور الفواعل الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة:

تطور وضع الحوكمة البيئية الوطنية بشكل خطي وقطاعي إلى حد بعيد لتوفير خدمات معنية، مع نطاق زمني قصير أو متوسط المدى، غالبا ما ترتبط بالدورات الانتخابية، ومثل هذه الترتيبات لا تكون دائما ملائمة لاستجابة لتحديات غير القطاعات الأكثر تعقيدا اليت تفرضها التنمية المستدامة، والتي لها أفق زمني بين الأجيال أطول مدى[1]، وسنوضح دور هذه الفواعل فيما يلي:

1-دور الدولة:

دور الدولة التنموي يتلخص في العمل على ربط العبد بترابه الوطني، ليتفاعل معه في ظل شريعة وعقيدة ونظام، وهذا الرابط يقتضي من الدولة العمل على مايلي:

- فلسفة رشيدة وتخطيطا حكيما يؤدي إلى ترجمة التنمية على خريطة مشروعات حقيقية يمكن القيام بها من خلال مؤسسات وطنية؛
- الصيانة التنموية لكل مشروعات الدولة؛
- اعتماد سياسات لحماية البيئة وفرض غرامات على من يتسبب بالتلوث؛

(1)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية، ص.377.، متحصل عليه من موقع http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4.ARABIC.FULLREPORT.PG

- إعداد خطط لإعادة تدير بعض النفايات، وتشجي الاستثمار المحلي في القطاع العام البيئي وتخصيص مناطق صناعية محلية[1].
- انشاء المنظومة البشرية التي تخطط للتنمية المستدامة ونتأكد من الدفاع البشر إليها وتم القيام بقياس النتائج وتصحيح المسارات.
- عمل اختيارات عند مباشرة التشغيل في المصانع لتقدير حدوث التلوث في الهواء، الماء ويجب مطالبة الشركات الصناعية بفعل كافة التعديلات الهندسية والانشائية الضرورية التي تعد من انبعاث النفايات[2].

وفي إطار البحث عن نظام اقتصادي جديد لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تنامي المخاطر الضريبية والشدة الإيكولوجية، والمعارضات الاجتماعية، فإن ينبغي التفكير في إعادة توجيه الاستثمارات العامة بها ينعكس إيجابيات على ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد تماشيا ومتطلبات الاقتصاد الأخضر.

والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب ظروفًا تمكينية معينة تتشكل اللوائح والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية[3].

2-الشراكة بين القطاعين الخاص والعام:

يدرك العالم اليوم اتساع نطاق الأسواق العالمية المفتوحة في ظل العولمة واتساع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والتي تتطلب التنافسية العالية للمنتجات والخدمات التي يؤديها القطاع الخاص والقطاع الحكومي على حد سواء، وهذا بدوره ينعكس على قدرة الدولة

(1)- بوثلجة عبد الناصر، ميلود بورحلة، **دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي، التجربة المغربية**، الملتقى الدولي، مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، (03-04 ديسمبر 2012)، ص ص .226، 227.

(2)- المرجع نفسه، ص.230.

(3)- بوعلام ولهي، **آفاق تطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة على الاشارة إلى حالة الدول العربية النفطية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع19، (2014)، ص.121.

في تحقيق التنمية وأدامتها[1]، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي فإن الحكومة والمؤسسات العامة يجب أن تلعب دور المراقبة للنشاط الاقتصادي، وتترك للقطاع الخاص تقديم الخدمات من خلال إنشاء البنى التحتية، وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فإن التنظيم المؤسسي للقطاع الخاص في كثير من الأحيان يترك مجال كبير من المرونة والمبادرة الفردية، وهذا يمثل حافزا قويا على تحقيق الحد الأمثل من المردود البشري والمادي[2].

وتتلخص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كونها طوعية وتعاونية بين هيئات فاعلة مختلفة بين القطاعين الحكومي والخاص، غير حكومي يوافق فيها كل المشاركين على العمل جنبا إلى جنب لتحقيق هدف مشترك أو للقيام بمهام معينة، وقد تخدم الشركات غايات متنوعة بما فيها النهوض بقضية ما من القضايا أو تنفيد ضوابط معيارية أو مدونات للسلوك أو تقاسم الموارد والخبرات وتنسيقها، وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية تحولها إلى مدخل إداري مرتبط بالوقاية من التلوث، حيث نوكل على دراسة الوضعية البيئية المؤسسية إلى استخدام تكنولوجيا أكفأ وأنظف مما يجعلها تستهلك أقل فعلا من الطاقة والموارد وتنتج أدنى حد من الغازات والملوثات، كما تستخدم معايير معينة تؤدي إلى حد من تدفق النفايات وتجعلها قابلة للتدوير.

وهذا يبقى كل من القطاع العام والخاص في خدمة بعضها البعض من أجل تحقيق الأهداف والمسطرة.

3-المجتمع المدني:

أضحى هناك شبه اتفاق على أن التنمية يجب أن تتحقق من الأسفل؛ أي من الأفراد أو الناس أنفسهم ولم تعد التنمية مجرد أداة تراكم في طاحونة النمو من قبل النخبة أو

(1)- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية**، (عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص ص .61، 62.

(2)- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص الإطار النظري والتطبيق العلمي**، (الأردن: دار الحامد، 2012)، ص .26.

الحكومات كل أصبح للناس العادين دورا في تشكيل اختياراتهم التنموية وصياغة مفردات لغة الخطاب التنموي لدولتهم بدلا من تفويض النخب والمسؤولين الرسمين عند ذلك[1]، ويبزر مجال حماية البيئة بوصفه أكثر المجالات التي أولت باهتمام وعناية المجتمعات الإنسانية المعاصرة وقوة الدور الميداني الذي يلعبه قطاع المجتمع المدني على صعيد السياسات والتدابير المتعلقة بقضايا الصالح العام المشترك، إذ أغلب الأساتذة والمهتمين بمجال البيئة أشار إلى أن التأكيد المسبق الذي أجرزته التنظيمات المدنية في إثارة قضايا المحيط البيني ورفعها لساحات النقاش الإنساني المتعدد الجوانب، واسهامها في لفت نظر كل الأطراف الفاعلة في المجتمع على المستويين الرسمي والجماهيري اتجاه حدة وخطورة الأوضاع البيئية المعاصرة ورفع مستوى وعيهم العام لمدى أهمية وحيوية النظام والعناصر الطبيعية[2].

وعليه فإن حماية البيئة لا يمكن أن تعتبر كسياسة من سياسة الدول فقط يقتصر محتوها على توجهات وقوانين ذات بعد قصير المدى بل يجب أن ترتقي إلى بعد استراتيجي تتكامل فيه مجهودات الدولة من خلال سياساتها البيئية على الثقافة البيئية والوعي البيئي للفرد والمؤسس والمجتمع ككل، ولا يمكن إهمال دور كل من الثقافة البيئية والاعلام البيئي من خلال عملية الاتصال البيئي الذي يتمثل في نقل المعلومة المتعلقة بالبيئة من قبل الوكالات المعنية والمنظمات غير الحكومية إلى عامة المواطنين من أجل توسيع دائرة معارفهم والتأثير على آرائهم اتجاه البيئة.

ويعتبر الاتصال البيئي الاستعمال الاستراتيجي للتقنيات الإعلامية من أجل تدعيم السياسات والمشاريع البيئية وترقيتها، كما يعد نشاطا تفاعليا يهدف إلى اشتراك كل الأطراف المعنية بالعمل بدقة وجدية اتجاه المجموعات موضوع الاستهداف، وهو تعديل وتشجيع

(1)- صلاح سالم زرنوقة، عبد العزيز شادي، **تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، 2004)، ص .20.

(2)- بركات كريم، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، (أطروحة دكتورا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013-2014)، ص .71.

السلوكيات الايجابية بين الناس، وذلك بمساندة تلك السياسات والمشاريع وتشجيع المشاركة فيها[1].

ثانيا- دور أبرز الفواعل الدولية في تحقيق التنمية المستدامة:

1-المنظمات الحكومية:

وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والتي تعتبر المنظومة المؤسساتية للأمم المتحدة الناشطة في مجال البيئة، ومن أهم وأقوى المؤسسات في منظومة الحكم البيئي العالمي، من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المؤسسة الأكثر تأثيرا في مجال تنسيق الجهود لحماية البيئة، من جهة أخرى وقد صدر عن الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات البيئية حول البيئة والتنمية ولجنة التنمية المستدامة.

ففيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة (UNEP) لقد تم تأسيسه خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بستوكهولهم عام 1972 والوثيقة التأسيسية لهذه الهيئة في قرار الجهة العامة للأمم المتحدة رقم 2497 وقرار الجمعية العامة رقم 242/53، بالإضافة إلى العديد من الآليات[2].

وتتجلى الوظائف الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما حددها قرار انشائه الصادر عن الجهة العامة فيما يلي:

1) تنمية التعاون الدولي في مجال البيئة، وتقديم التوصيات المناسبة لهذا الغرض؛

2) وضع النظم الإرشادية العامة لتوجيه البرامج البيئية وتنسيقها في إطار منظمة الأمم المتحدة؛

(1)- أمينة كسيرة، **الاتصال والتربية البيئية الشاملة**، (مذكرة ماجستير، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010-2011)، ص .62.

(2)- مراد بن سعيد، صالح زياني: **فعالية المؤسسات البيئية الدولية**، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، ع09، (جوان 2013)، ص .215.

3) متابعة تنفيذ البرامج البيئية وجعل الوضع البيئي الدولي تحت البحث والمراجعة المستمرة؛

4) تنمية مساهمة الهيئات العلمية والمهنية المتصلة لاكتساب المعارف البيئية وتقويمها وتبادلها؛

5) تمويل برامج البيئية وتقديم المساعدة وتشجيع أية جهة سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها للمشاركة في تنفيذ مهام البرامج والمراجعة السنوية لما يتم في هذا الخصوص واقراره[1].

وتتلخص طريقة عمل (UNEP) فيما يلي:

أولا: جمع المعلومات حول المشاكل والتهديدات البيئية والجهود المبذولة لإيجاد حلول لها ويتم دمجها في تقرير يتناول حالة البيئة ويقدم إلى مجلس الإدارة؛

ثانيا: تحديد الأهداف والاستراتيجيات الواجب تحقيقها عند القيام ببعض الأعمال؛

ثالثا: في هذه المرحلة يتم اختيار الأنشطة وفعاليتها التي تخطى بدعم من الجهات الأخرى[2]، أضف إلى منظمة الأمم المتحدة عدة من المؤتمرات التي سيتم التفصيل فيها لاحقا والمبادرات النيباد مثلا والاتفاقيات، وسننتقل إلى المنظمات غير الحكومية إذ نظرا لأهميتها المتزايدة، وذلك بطبيعة النتائج المثمرة التي حققتها، فإن دورها على المسرح العالمي يزداد أهمية، وأصبحت هذه المنظمات تلعب أدوار بارزة على صعيد الرأي العام العالمي، وتؤثر على المنظمات الرسمية[3].

(1)- صالح عبد الرحمن عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص.113.

(2)- المرجع نفسه، ص.119.

(3)- غسان حمزة سنو، علي أحمد الطراح، **العولمة والدولة والوطن والمجتمع العالمي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 2009)، ص .202.

قد تصدت المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة، ومن أبرزها السلام الأخضر (GEEN PEACE)، للقضايا التي تهتم البشرية جمعاء في علاقتها بالتكنولوجية المتطورة والطاقات المتجددة وما ينتج عنها من الكوارث النفطية والنووية والاشعاعية والتلوث، واستغلال أعالي وأعماق البحار، واستنزاف طبقة الأوزون وغيرها.

ومن هنا يمكن القول بأن هذه المنظمات غير الحكومية أيضا أصبحت من الشركاء الأساسي للأطراف الحكومية، حيث تلعب تدورا مهما وفعالا في مأسسة الوعي البيئي والمقاييس البيئية في الأطر الدولية للتعاون والتي توجه موقف وسلوك المجتمع الدولي فيما يتعلق بالبيئة.

ومما سبق يمكن القول بأن الحوكمة البيئة باعتبارها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئية، وقد برز دور كل من الجهات الرسمية وغير رسمية في المحافظة على البيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل:

وكخلاصة لهذا الفصل باعتبار البيئة والحفاظ عليها من أهم ما تسعى إليه التنمية المستدامة يمكن القول أنه من خلال ما تم عرضه وتحليله نخلص إلى القول بأن البيئة هي الوسط الذي يشمل مختلف الجوانب التي تحيط بالإنسان من الأحياء و الجماد وارتباطها بالنظام البيئي الذي هو مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل مترابط وتتكامل فيما بينها في منطقة ما، وأيضا موضوع بحثنا دبلوماسية البيئة والتنمية المستدامة بعد مؤتمر الألفية، يجب أن يكون فيه تعريف للتهديد البيئي في الفصل الأول والذي توصلنا بأنه يقصد بالتهديد البيئي إمكانية البيئة بإلحاق الأذى بالبشر وباقي الكائنات الحية وأيضا تم تناول معنى دبلوماسية البيئة بشقيها الدبلوماسية الاستباقية، وهي اتفاقيات بين دولتين أو أكثر تؤسس لعلاقات تعتمد على تبادل الأفكار والثقافة والتقنيات التي تهدف إلى تحسين البيئة لجميع الدول والدبلوماسية العلاجية، وهي جل الاتفاقيات التي تهدف للتوصل لحلول المشاكل بيئية قائمة.

أيضا تطرقنا إلى ماهية التنمية المستدامة والتي تضمن تعريفها عموما أنها استخدام الموارد الطبيعية دون السماح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، إضافة إلى خصائصها والمتمثلة في البعد الزمني أساسها وإنها تقدم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا، وغيرها من مؤشراتها هناك الاجتماعية والتي تخص مجال المساواة الاجتماعية والصحة والسكن والأمن وغيرها ثم الاقتصادي والتي تتلخص في البنية الاقتصادية والأداء الاقتصادي، أنماط الانتاج والاستهلاك، ثم البيئة وتشمل كل من التغيرات المناخية، وبكل ما يخص قضايا البيئة، ومنها الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك تم التطرق إلى مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة فهي تقوم على مبادئ لتصل إلى تحقيق أبعادها ويعتبر مبدأ الاحتياط ومبدأ الملوث يدفع ومبدأ الإدماج أهم مبادئ التنمية المستدامة هذا لتصل إلى تحقيق البعد الاجتماعي؛ أي تحقيق الرفاهية الاجتماعية

أيضا البعد الاقتصادي وأهمها ايقاف تبذير الموارد الطبيعية أيضا البعد الإيكولوجي أو البعد البيئي وهدفه الحفاظ على الموارد المادية هذا من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة.

إضافة إلى علاقة الحوكمة البيئية بتحقيق التنمية المستدامة والتي تتضمن تعريفات الحوكمة والتي هي تعبير عن الجهود الجماعية للتعريف وفهم المشكلات القائمة، وهي المشكلات التي تتعدى قدرات الدول منفردة لحلها....

أما الحوكمة البيئية وهي تشير إلى تظافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية، لتسيير الشؤون البيئية على مستوى عالمي إضافة إلى دور الفواعل الوطنية والدولية في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

تمهيد:

شكلت التهديدات البيئية تحديات وضغوطات كبيرة على الأفراد والمجتمعات والتي كانت نتيجة لعملية التنمية الاقتصادية التي جسدتها الوتيرة المتسارعة لعملية التصنيع والتقدم التكنولوجي، أيضا نتيجة التفاعلات الحاصلة بين عدة عوامل منها السياسية ومنها الاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية، وقد أصبح اليوم الاهتمام الدولي بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من الأولويات نظرا لخطورة التهديدات البيئية التي لا تعترف بالزمان والمكان وعلى هذا الأساس تم إدراجها حسب أدبيات الأمن على أنها من بين التهديدات العابرة الأوطان باعتبارها من أخطر تهديدات العصر التي تحتاج إلى اهتمام أكثر، وذلك لزيادة الوعي لدى الشعوب والحكومات بالأضرار التي يمكن أن تمس الصحة البشرية والأنظمة الإيكولوجية.

وهذا ما دفع عجلة اهتمام الحكومات وغيرها بقضايا البيئة إلى الأمام، حيث أنه وخاصة في عصر العولمة وانتشار أثر هذه التهديدات البيئية ازداد وتطور الاهتمام بحق الإنسان في بيئته ومحيطه وارتباطهما ببعضهما البعض؛ أي ارتباط حقوق الإنسان بالبيئة.

ويعتبر موضوع البيئة وحمايتها وتحقيق التنمية المستدامة من أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة خاصة اطر التدهور الإيكولوجي المتزايد الذي أضحى يشهده العالم اليوم على غرار التلوث والاحتباس الحراري، والتصحر وخسارة التنوع البيولوجي، واستنزاف طبقة الأوزون وندرة المياه، وهذا ما سنتعرض إليه بالفصل لاحقا.

المبحث الأول: دواعي الاهتمام الدولي بقضايا البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر كل من البيئة والتنمية المستدامة وجهان لعمله واحدة؛ أي أنه ما يوضح وجود علاقة ترابطية بينهما، فهنا البيئة وحمياتها سبب وتحقيق التنمية المستدامة نتيجة، ولقد أدت التجارب والممارسات التي يقوم بها الإنسان بصفة مستمرة بفعل التقدمات التكنولوجية إلى ظهور العديد من التهديدات البيئية، والتي أخذت منحنى خطير على المستوى الدولي والعالمي، وذلك بسبب بروز آثارها على الأمن الإنساني لكونها متقدمة لإقليم الدولة الواحدة مما يجسد تهديدا حقيقيا على سلامة الدول، وتعتبر العلاقة الموجودة بين البيئة والتنمية إضافة إلى تنامي الوعي بارتباط حقوق الإنسان بالبيئة والتهديدات ذات الطابع الاقليمي، مثل: ندرة المياه والتصحر والجفاف وذات الطابع العلمي مثل: الاحترار العالمي والتلوث واستنزاف طبقة الأوزون القاعدة الأساسية والأرضية التي قام عليها الوعي بالاهتمام الدولي بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وبعد الحربين العالميين الأولى والثانية، وفي ظل التدميرات التي مست بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة وفي هذا الصدد ساد اتجاهين الأول يقر بأن العلاقة التي تربط البيئة بالتنمية المستدامة علاقة صراعية وهناك انفصال بينهما، والثاني يقر بأنه يوجد تكامل بين كل من البيئة والتنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة ومواردها والاستغلال العقلاني لها يؤدي بالضرورة إلى الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وفي مطالب هذا المبحث نبرز العلاقة الموجودة بين كل من البيئة والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة صراعية.

إن السرعة العالية في صناعة وسائل الاتصال وتطورها خصوصا في المجال التكنولوجي والتوجه نحو الاستخدام المتزايد للأقمار الصناعية، أدى إلى أن المتغير

التكنولوجي يخلق تقسيما جديدا، ولقد ظهر على السطح في أوائل 1968 نقاش عرف بحدود النحو، وقد استعرضت مجموعة من الباحثين، في بحث أجروه تحت رعاية نادي روما ذي المكانة المرموقة النتائج البيئية العالمية المستقبلية التي تنطوي على كارثة من خلال بعض التنبؤات الاستقرائية الخاص بمعدلات السكان والموارد[1].

ويقر هذا الاتجاه بأن مصير البشر على مدى السنوات سيكون كارثي وأول سبب يرجع إلى النمو السكاني وتدهور أوضاع البيئية وعجز البيئة على تلبية مطالب البشر ويقوم أساس العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة أنها صراعية على أنه زيادة ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي تؤثر سلبا على التنمية المستدامة ويشكل أمامها عائقا وتحديا، وأيضا هناك تنبؤات مفادها أن إذا استمرت اتجاهات النمو الحالي دون تغيير فيما يخص سكان العالم والتصنيع والتلوث وانتاج الطعام وتناقص الموارد فإن النمو سيحدث هبوط مفاجئ في السكان وزيادة التدهور البيئي[2].

وتبقى العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة صراعية لأنه تم التركيز على محاولة الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة والتنمية المستدامة عامة واهمال الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، وساد هذا خاصة في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما ما يخص الجانب الصناعي من أجل تحقيق تقدم وتطور على جميع المستويات في هذه الفترة، كانت الدول النامية تحت وطأة الاستعمار وبعد تحررها وجدت صعوبة بالنهوض لعجلة التنمية[3]، وفي هذا المجال أصبحت الدول المستقلة الكبرى تهتم بالتنمية الاقتصادية دون الاهتمام بالبيئة، وهذا ما خلق الصراع بين البيئة والتنمية المستدامة.

(1)- دوجلاس موسستي، مرجع سبق ذكره، ص .61.

(2)- عبد الله نجيب محمد، **البعد الانساني في التنمية ندرة قضايا التنمية والبيئة في افريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2000)، ص .29.

(3)- حسونة عبد الغني، مرج سبق ذكره، ص .30.

المطلب الثاني: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة تكاملية.

هذا الاتجاه يقر بأن العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة متكاملة، وأرضية هذه الفكرة تضمن أنه تحقيق تنمية مستدامة تكفل البحث عن موارد إضافية، يمكن تخصيصها للاستثمار في الأغراض البيئية، وتعتبر العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة وثيقة ومتينة كون أن التنمية تعد إحدى وسائل الارتقاء بالإنسان نحو الأفضل، ومن أبرز نتائج هذه التنمية المستدامة تزايد وتيرة تلوث الموارد البيئية وإهدار لها، وهنا الملاحظ ازدياد وتضاعف تكاليف حماية البيئة خاصة في الآونة الأخيرة، حيث تتراوح التكلفة الاقتصادية لعملية لإصلاح في البلدان المتقدمة ما بين 3% إلى 5% من الناتج القومي الاجمالي[1]، وهنا يتبين أنه كل من البيئة والتنمية المستدامة يسيران في نفس الاتجاه إذ أنه مهما كانت هناك تهديدات بيئية نلاحظ زيادة الحوافز لتطبيق سياسات الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكننا استحضار مثال ففي اليابان مثلا نجد النمو الاقتصادي صاحبه زيادة الاهتمام بحماية البيئية من تلوث، حيث حققت نتائج متقدمة كانخفاض المواد الكيميائية بنسبة 60%[2]؛ أي هنا تبرز فكرة تحقيق التنمية المستدامة دون الاضرار بالبيئة؛ أي أن تحدث هناك موازنة بين متطلبات التنمية وحماية البيئية، وهذا أبرز النتائج التي خرج بها مؤتمر استهوكهوم الذي كان سنة 1972.

وإن هذا الاتجاه في تحديد العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة أهمل الواقع الذي أثبتت أن نمط التنمية الاقتصادية يعد سببا لحدوث التهديدات البيئية لدى يبقى الشق

---

(1)- العلاقة بين البيئة والتنمية، مقال من موقع:

http://www.feeda.net/enrvonment/rlation.amony.envroinment.ant.development.P1.

(2)- محمد صالح الشيخ، **الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، ط1، (الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 2002)، ص .99.

الايجابي لهاته الآراء المختلفة والتضارب في الأفكار هو لفت الانظار إلى التهديدات البيئية وظهور بديل للتنمية الاقتصادية التقليدية، الذي يتمثل في التنمية الاقتصادية المستدامة التي تعمل على خلق التواصل بين مطلب حماية البيئية وتحقيق التنمية.

المطلب الثالث: ارتباط حقوق الإنسان بالبيئة.

بما أن الإنسان يعيش في مكان اسمه البيئة فهو أكيد يؤثر فيه ويتأثر بما ينتج منها، والإنسان يتمتع بعدة حقوق ومميزات منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ القدم، إلا أن الكوارث البيئية المتتالية أثرت على الإنسان ومختلف حقوقه، مما أدى إلى المطالبة بحماية البيئة باعتبارها المكان الذي يمارس فيه الإنسان مختلف نشاطاته إذ توَّج الأمر بتكريس حق الإنسان في بيئته.

إن حق الإنسان في البيئة هو حق حديث النشأة مقارنة بالحقوق اللصيقة بالإنسان منذ وجوده مثل الحق في الحياة وغيرها، إذ الظروف المحيطة بالإنسان من تهديدات بيئية وغيرها، أدت إلى ميلاد هذا الحق ووجوده بين حقوق الإنسان الأخرى[1]، وقد جاءت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات التي تنص على حق الإنسان في بيئة سليمة، وأبرز مثال ما نصت عليه ديباجة إعلان ستوكهولم سنة 1972، أذ أنه توّجت الفقرة الأولى من الديباجة بما يلي: "الإنسان هو في الوقت نفسه مخلوق بيئته ومحدد شكله، فهي تؤمن له عناصر وجود المادي وتنتج له فرصة النمو الفكري والاجتماعي والروحي، وخلال التطور الطويل والقاسي للجنس البشري على هذا الكوكب، تم الوصول الأن إلى مرحلة اكتسب فيها الإنسان، عبر التقدم السريع للعلم والتكنولوجيا، القدرة على تحويل بيئته بأساليب لا تحصى وعلى نطاق لم يسبق له مثيل، وكلا الجانبين من بيئة الإنسان الطبيعي والاصطناعي هما

(1)- بوشامة فائزة، **دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الحق في البيئة**، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013-2014)، ص.19.

ضروريان لرفاهيته وللتمتع بحقوق الإنسان الأساسية الحق في الحياة والتمتع بالرفاه والحق في العمل والحق في المأكل والمشرب وغيرها[1].

ويتضح من خلال ارتباط الحق في البيئة بحقوق الإنسان المعروف منذ القدم أنه يجب عليه الالتزام بالمسؤولية اتجاه بيئته والعمل الدائم على الحفاظ على مواردها وتحسينها للأجيال القادمة.

وأيضا ومن خلال الاطلاع على المبدأ الثاني لمؤتمر ستوكهولم الذي عقد سنة 1972 نستنتج أنه من أسباب ارتباط حقوق الإنسان بالحق في البيئة، هو الأضرار والأثار السلبية الناتجة عن تدهور حال البيئة والصول إلى تهديدات بيئية منها التي تكون داخل الإقليم، ومنها التي تتعدى الحدود الإقليمية، والتي تؤثر سلبا على صحة الإنسان[2]، ونخلص إلى أنه من الضروري أن ترتبط الحقوق البيئية بالحقوق التي تمتع بها الإنسان من حق في المياه والحق في الصحة والحق في المساواة والحق في الحرية وهذه الحقوق لا يمكن أن يستغلها الإنسان بعيدا على بيئته ومحيطه، لذلك ورد ارتباط حقوق الإنسان بالبيئة في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ سنة 1992[3]، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى، ويعتبر مصطلح حقوق الإنسان من المفاهيم غير واضحة المعالم؛ أي المفاهيم الشاملة التي تضم في نصوصها العديد من الحقوق المعترف بها للإنسان من حقوق اجتماعية وحقوق سياسية وحقوق اقتصادية ناهيك عن الحقوق البيئية وادراجها كحق أساسي في قائمة حقوق الإنسان إذ أنه لا يمكن ومستحيل إخراج الحق في البيئة السليمة من قائمة حقوق الإنسان والتي تستند إلى قواعد الدولي،

(1)- كارا حناء، **الحق في بيئة سليمة، الخطة الوطنية لحق الإنسان في البيئة**، (لبنان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 2008). مقال منشور على الموقع: http//:www.un.org.net/375235

(2)- ستفي فاتية، **الحقوق البيئية**، مقاربات وحديثات، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، م رقم 01،(2013)، ص.190.

(3)- ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المبرمة في 09 ماي 1992.

وبالتالي فلا يمكن أن يتمتع الإنسان بحقوقه البيئية في بيئة متدهورة ومشبعة بالتهديدات والعراقيل البيئية ولا تتوفر فيها أدنى شروط العيش الكريم، وهو أمر يلبي وجود علاقة بين البيئة والإنسان[1]، وتعتبر كل علاقة البيئية والتنمية المستدامة وارتباط حقوق الإنسان بالبيئة، إضافة إلى مجموعة التهديدات البيئية التي سنتطرق إليها لاحقا في مباحث هذا الفصل من أسباب ودواعي الاهتمام الدولي بقضايا حماية البيئة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التهديدات البيئية ذات الطابع الاقليمي.

تتميز التهديدات البيئية بخاصية مهمة جدا تتجلى في ارتباطها بالجوانب والنواحي المختلفة للنشاط البشري سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو حتى الفرد فمثلا سياسات زراعية أو اقتصادية معينة على صعيد تأمين الطاقة أو الغداء، يمكن أن تكون سببا مسؤولا عن تدهور الأراضي، ومشكلة المياه، والغابات، حيث تنوعت هذه التهديدات من تهديدات ذات طابع اقليمي مثل التصحر، وندرة المياه والانحسار البيولوجي والتي سنتطرق إليها في محتوى هذا المبحث، وأيضا توجد التهديدات ذات الطابع العالمي مثل التلوث البيئي والاحتباس الحراري واستنزاف طبقة الأوزون وغيرها، وهذه التهديدات التي سنتطرق إليها في المبحث الموالي.

ويقصد بالتهديدات البيئية ذات الطابع الاقليمي: هي مجمل التهديدات التي يكون نطاق حدودها لا يتعدى المعالم المحددة للدولة؛ أي تأثيرها لا يتجاوز الحدود الاقليمية ليصل إلى العالمية وعلى سبيل المثال: التصحر، وندرة المياه والانجراف وغيرها.

(1)- حميدة جميلة، **النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2011)، ص ص .42، 43.

وأيضا يقصد بهذه التهديدات البيئية ذات الطابع الاقليمي كل ما تنتجه للطبيعة من أخطار تهدد حياة البشرية مهما كانت مسبباتها منها الطبيعي التي لا دخل الإنسان في حدوثها مثل الكوارث الطبيعية ومنها البشرية التي يكون الإنسان المسؤول الأول في حدوثها.

المطلب الأول: التصحر.

بدأ الاهتمام بموضوع التصحر الأول مرة حينما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1974 قرارين : الأول يدعو الدول عامة إلى الاهتمام بدراسات التصحر والتعاون فيما بينها لتقصي ظواهره ومكافحته، والثاني عقد مؤتمر دولي عن التصحر عام 1977، وهو المؤتمر الدولي الذي عقد في نيروبي 29 أوت حتى 09 سبتمبر 1977[1].

وأول من استعمل المصطلح "التصحر" هو العالم الفرنسي "Andre aubrévelle" سنة 1949 وعرفه بـ Climats, forets, Désertifications de l'Afrique tropical ومقصوده يتحول السهل العشبي الأفريقي إلى صحراء[2].

ولقد عرف ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هذه الظاهرة على أنها تراجع الأراضي إلى مرتبه الأراضي الجافة وشبه الجافة، وإلى أرضاي جافة وشبه رطبة نتيجة لمجموعة من العوامل التي تشمل التفاوت المناخي والنشاطات البشرية، علما أن ثلث $\frac{1}{3}$ الأراضي على الكرة الأرضية هي أراضي جافة أو شبه جافة، وتتعرض حوالي 20% من سكان الأرض لحطر التصحر وتتأثر به حوالي 100 دولة[3].

(1)– صبري فارس الهيتي، **التصحر، مفهومه، أسبابه، مخاطره، مكافحته**، ط1، (عمان: اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011)، ص .07.

(2)–وهيبة زبيري ، **التهديدات البيئية واشكالية بناء الأمن الغذائي**، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2013–2014)، ص.27.

(3)– عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، مجلة دفاتر السياسية والقانون، ع15، جوان (2016)، ص.604.

وحسب الاحصائيات قد تعرض قسم كبير من أراضي العالم المنتجة للتدهور بسبب الاجهادات البشرية، وبشلك عام تقدر خسارة انتاج القمح بسبب تدهور الأراضي لحوالي 12 مليون طن سنويا؛ أي نصف اجمالي الحبوب سنويا، وتعتبر القارة الأفريقية من أكثر القارات تأثرا بالتصحر، حيث أن 43% من أراضيها جافة وعرضة للتأثير بتغيرات المناخ، وكذلك حوالي 73% من الأراضي الجافة في افريقيا المستخدمة لأغراض زراعية قد أصابها التأكل أو التعرية، ومن المعروف أن التصحر يصيب أراضي في دول متنوعة المناخ (جافة أو شبه جافة أو شبه رطبة)، فعلى الرغم من المجهودات والمحاولات المبدولة في المناطق شمال الصحراء الكبرى في قارة افريقيا لمقاومة التصحر، إلا أن الرعي الجائز واستعمال الجرارات في حراثة الأراضي الهامشية يتسبب في تهيئة التربة للتعرية خصوصا خلال سنوات الجفاف الفصلي أو السنوي[1].

ومثل هذه التهديدات تظهر بشكل واسع في منطقة الشرق الأوسط على غرار أن التصحر يصيب حتى الدول الغنية؛ أي الفقيرة والغنية على حد سواء، إلا لأن مؤتمراته على حياة السكان تختلف، فالدول الغنية ذات الموارد المتنوعة وبرامج الضمان الاجتماعي يمكنها التعامل على ظروف التصحر وفترات الجفاف بأسلوب نجاح[2]، ومتميز مما يساعد على سرعة التأقلم على الظاهرة ومحاولة تقصيها والتصدي لها؛ أي تخطي العواقب الكبيرة.

أما مؤتمراته على الدول النامية تكون أكثر فعالية من الدول الغنية، فالتصحر يهدد أرزاق سكان الدول النامية بوجه عام وسكان الريف والأراضي المجدبة بشكل خاص لاسيما الفقراء الذي يعتمدون بكثرة على المشتلة والمحاصيل والحطب ويؤدي تحويل المراعي إلى أراضي زراعية دون مدخلات جديدة كبيرة إلى فقدان مستمر وكبير للإنتاجية والتنوع

(1)- صبري فارس الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص.14.

(2)- المرجع نفسه، ص.15.

البيولوجي، ويوفقه تأكل التربة واستنزاف الموارد الطبيعية والملوحة وندرة المياه[1]، وكل هذا يؤدي إلى اتساع المنطقة المتصحرة وتقليص في المنطقة الخضراء المنتجة.

وتشير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (S/GNUCD) إلى أن التصحر في اتساع مستمر حتى يوجد حوالي 24% من أراضي المعمورة في تدهور مستمر ما يهدد قرابة 1.5 مليار نسمة في العالم، إذ تتوزع النسب كالآتي:

- 78% من الأراضي المتضررة والمتدهورة توجد في المناطق الرطبة الاستوائية؛
- 08% توجد في المناطق شبه الربطة الجافة؛
- 14% الباقي تتمركز في المناطق الجافة وشبه الجافة[2].

ويمكن تلخيص أسباب حدوث هذه الظاهرة في مسببات بشرية مثل: الزيادة السكانية السريعة والرعي الجائز والاستخدام الزراعي النسبي للأراضي، وقطع الاشجار وتدمير الغابات والأسباب الطبيعية والتي منها الظروف المناخية وزحف الكثبان الرملية، وهذا ما ينتج عنه الخلل الفادح في الأمن الغذائي واختلال التوازن البيئي وأيضا استنزاف الموارد الطبيعية[3].

ولكي تنجح فكرة التقليص من الأراضي المتصحرة وتوسيع المناطق الخضراء يجب اتباع بعض التقنيات والتي منها:

1) ايقاف زحف الرمال وتثبيت الكثبان الرملية لأنها لها أثر على تناقص القدرات البيولوجية للأراضي الزراعية[4]؛

(1)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة للمنطقة العربية، البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان، الغلاف الجوي، الفصل السابع، (2010)، ص.120.

(2)- الأمم المتحدة: **المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراض تنفيذ جدل أعمال القرن 21 وخط جوهانسبورغ للتنفيذ، التصحر، تقرير العالم لجنة التنمية المستدامة**، الدورة السادسة عشر، (5-16 ماي 2008)، ص.05.

(3)- صبري فارس الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص.42.

(4)- المرجع نفسه، ص.48.

2) توفير الدعم المالي لمشاريع مكافحة التصحر (وطنيا–دوليا)، والدول النامية لها مشكل التمويل عامل مشترك، إذ تعاني من فقر في قدراتها المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات البيئية[1]؛

3) اشتراك السكان في مكافحة التصحر، والتأكيد على اتباع الوسائل العلمية في الزراعة؛

4) تنظيم عملية الرعي وحماية المراعي[2].

وغيرها من التقنيات التي تساهم في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد حياة الأفراد والمجتمعات، والتي تعتبر كتحدي أمام التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: ندرة المياه.

تعد ندرة المياه من التهديدات البيئية التي تضع الإنسان تحت دائرة الخوف، وذلك يتضح في قوله تعالى: "**وَجَعَلْنَا مِنَ المآء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**"[3]، الآية 30 سورة الأنبياء، وهذه الآية تبين أنه لا حياة بلا ماء، لذلك يجب الحفاظ على هذا المورد، لأن إهمال الحفاظ عليه يترتب عليه حصول ما يعرف بالجفاف والذي يؤثر سلبا وبنسبة كبيرة على الجهود المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، لأنه ومن المتوقع وحسب التنبؤات ستزداد مساحة الجفاف في السنوات القادمة لاسيما مع المخلفات السلبية للتغيرات المناخية[4].

وقد قدرت هيئة الأمم المتحدة عدد الأفراد الذين يعانون من نقص المياه بـ 132 مليون نسمة، ومن المتوقع أن ترتفع لتصل إلى 904 مليون نسمة في آفاق 2025 ويتركز معظمهم في افريقيا وغرب آسيا.

(1)– المرجع نفسه، ص.96.

(2)– التصحر تمكين السكان الريفين من التغلب على الفقر، ص 04، من موقع:
http://www.ifad.prg.www.ruralpovety.portal.org

(3)– سورة الأنبياء، الآية: .30.

(4)– الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي، استعراض تنفيذ جدول القرن 21 وخطة جوهنبورغ للتنفيذ: الجفاف، ص.01.

وفي هذا الصدد قيم أخصائيون في مجال العلوم المائية الأمن المائي عبر أغراض الزراعة والصناعة والطاقة البيئية، وينظر إلى توفير المياه بكمية أقل من 1000م^3، كمؤشر على حالة من ندرة المياه وتحت 500م^3 على أنه ندرة مطلقة[1].

ويوضح التقرير الرابع للبيئة الصادر في 2007 عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تناقص سقوط الأمطار في المناطق الساحلية يؤدي إلى تغيير درجة حرارة المحيطات خلال الأعوام القادمة، إلى جانب ذوبان الغطاء الجليدي لجزيرة غرينلاندا، بمعدل سريع، وبسبب ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض فترة تجمد أنهار المنطقة القطبية في الشتاء عن المعتاد، وبالتالي يرتفع منسوب البحار والمحيطات في المستقبل، متسببا بذلك في إحداث عواقب ضخمة على البشر اللذين يعشون هناك ما يقر بأن 60% منهم في إطار 100كلم من الساحل، وسيتعين عليهم الهجرة إلى أماكن أخرى[2].

ومما كان صادما هو ما خرج من توقعات تناقص الموارد المائية العذبة حول العالم، فبحلول عام 2025 سيعيش 1.8 مليار نسمة في بلدان تعاني من ندرة في المياه، وحينها يتوقع أن يرتفع استهلاك المياه بنسبة 50% في البلدان النامية وبنسبة 18% في العالم المتقدم[3].

وتبقى التنبؤات حول قضية المياه تقول بأن العالم سيشهد أزمة ماء وغداء كبيرة لأنه عندما يكون نقص في المياه تكون هناك تأثير على المحاصيل الزراعية وغيرها.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تعرضا لأزمات ندرة المياه والصراع حول موارد الماء العذب الذي تمتد مصادره عبر عدة دول، وتتزايد احتياجاتها للمياه العذبة،

(1)- عبد المؤمن محبوب، لمين هماش، **مكانة السياسة البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ص.604.

(2)- ديب كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص .119، 120.

(3)- عامر طراف، **قضايا البيئة والتنمية أزمة دولية متفاقمة**، ط1، (لبنان، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص .13.

مما يؤدي إلى تعارض مصالح مع بعضها البعض إلى حد أنه يرى بعض المهتمين والخبراء في الدراسات الاستراتيجية أن النزاع المسلح الذي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على مدى النصف الثاني من القرن العشرين، قد تجدد لتشمل دولا أخرى من المنطقة في القرن الحادي والعشرين، والصراح البارد حول موارد الماء العذب قد يتحول إلى صراع ساخن ينطوي على نزاعات مسلحة بدون دول المنطقة والدول المحيطة بها[1].

وما هو ملاحظ أنه ما ينتج عن التسيير غير صحيح للموارد المائية، ندرة في المياه والوصول إلى حالة الجفاف، ولدي يتوجب على الدول العمل على تكريس تنمية الموارد المائية وتحقيق إدارة فعالة، وذلك يكون عن طريق إيجاد تدابير تشريعية وتنظيمية أسبابها التخطيط والإدارة الصحيحة للموارد المائية وهنا للحفاظ على الموارد المائية، إضافة إلى ذلك تعزيز دور القطاع الخاص وتبيان نتيجة مشاركته في عملية التخطيط والتنفيذ والتسيير[2]، التي هدفها الحفاظ على الموارد المائية ومحاولة القضاء على مشكلة تخص أو ندرة المياه.

وتبقى طرق الحفاظ على الموارد المائية في يد مستخدمها نفسه، فمثلا الرشادة والعقلانية في استخدام الموارد المائية للوصول إلى استدامة مائية؛ أي استغلال آني مع ضرورة عدم المساس بحقوق الأجيال القادمة في هذا المورد.

(1)- عبد المؤمن مجدوب، لمين هماش، مرجع سبق ذكره، ص.605.

(2)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنطقة العربية، البيئة من أجل رفاهية الإنسان، الغلاف الجوي، ص.33.

المطلب الثالث: خسارة التنوع البيولوجي.

يعتبر خسارة التنوع البيولوجي من أبرز التهديدات التي تؤثر على حياة الأفراد فالتغيرات التي تحصل أثر هذه العملية تصيب الكون بالاختلال في التوازن، وحسب الدراسات والبحوث في هذا المجال، فقد تبين أن خسارة التنوع البيولوجي متصلة بتطورات تاريخية لكوكب الأرض، ويخص بالذكر التطور الجيولوجي، فهناك تطورات معتبرة لمختلف أصناف النباتات والحيوانات فمثلا هناك حوالي 12% من الثديات إضافة إلى 11% من أنواع الطيور، و21% من الأسماك مصنفة إلى أنها مهددة بالانقراض[1]، في حين أن 25% من الأرصدة السمكية استنزفت و44% في الوقت الراهن يتم صيدها إلى جانب 9مليون هكتار من التربة تشهد تدهورا بإلغاء مع الحاق الضرر والتدمير في وظائفها النباتية الأصلية[2].

وخسارة أي صنف وأي نوع تؤدي إلى اختلال التوازن في النظام البيئي، ويصبح هناك تدهور في أداء الوظائف لأنه بخسارة أي عضو وأي صنف يؤدي إلى خلل فيؤثر سلبا على حياة الأفراد والمجتمعات، وترجع أسباب تدهور الوظائف وخسارة التنوع البيولوجي بنسبة كبيرة إلى أسباب بشرية، الإنسان مسؤول بنسبة كبيرة عليها، لأنه يمارس أنشطة لاعقلانية مثلا يكون سببا في نقص الثروة للسمكية، وذلك يرجع لصيده غير منتظم، وأيضا تلويثه مياه البحار والأنهار ببقايا المصانع التي تهدد الثروة السمكية وتؤدي إلى فقدانها وموتها وزوالها.

والإنسان يعتمد بكثرة على الثروة السمكية، وذلك يتضح بكثرة في الجهة الجنوبية ويجدر بها ذكر قضية التهديدات البيئية التي أضافت أبعاد جديدة في العلاقات الدولية

(1)- العايب جمال، **التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والجهود الدولية والوطنية لحمايته**، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، تخصص القانون، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2005)، ص.107.

(2)- المرجع نفسه، ص.108.

لاسيما بين الشمال والجنوب، وما يمكن ملاحظته بعض الدراسات وبعض الجهود وبعض التقارير التي تعتني بهذه القضية أنه الدول المتقدمة دول الشمال تستخدم التكنولوجيا والعولمة وتلوث وتضع دول الجنوب في الواجهة، كي تتحمل أعباء هذه التهديدات وتصفها بأنها المتسبب الأول في الوصول إلى هذه النتائج الكارثية، بسبب التلوث والاحتباس الحراري وغيرها، فقضية الشمال والجنوب تبقى مطروحة مادامت دول الجنوب غير قادرة على الوصول إلى استخدام التقنيات والوسائل التكنولوجية التي تستعملها دول الشمال.

ومثلا في قضية خسارة التنوع البيولوجي يرجع بنسبة كبيرة بسبب استخدام دول الشمال لمبيدات فتاكة تساهم في القضاء على بعض أنواع النبتات وأيضا رمي سموم المصانع ومخلفاتهم في البحار، وذلك يستهدف القضاء على أنواع من الأسماك.

ولا يمكننا اهمال تطورات المجموعة الحيوانية والنباتية في البحر المتوسط على مدار ملايين لسنين ليتكون مذيع فريد يجعل بين عناصر المنظمة المعتدلة والمنظمة شبه المدارية مع وجود نسبة كبيرة 28% من الأنواع الموطنة، وما يفسر تنوع الظروف المناخية والهيدرولوجية في الوقت الحالي خاصة بالبحر المتوسط وجود التنوع الهائل في الأنواع[1]، ويجب اتخاذ اجراءات حماية والحفاظ على التنوع البيولوجي في المنطقة.

وبما أن التنوع البيولوجي يلعب دورا هاما في تأمين موارد رزق الناس، وهو يمثل أهمية خاصة لموارد رزق الفقراء من سكان الريف ولتنظيم الظروف البيئية، المحلية، وتتمثل الأنظمة الايكولوجية الفعالة أهمية كمصدات للأحداث المناخية القاسية مثل بواليع الكروبون، وكمرشحات للملوثات التي يحملها الماء والهواء[2]، ويمكن استحضار مثال ورد في إحدى المقالات أن إفريقيا تملك عدد كبيرا من النباتات والحيوانات منها 5000 نوع من النبتات المعروفة و1000 نوع من الحيوانات و1500 من الطيور، وتسعى المجتمعات الافريقية إلى

(1)- تقرير وكالة البيئة الأوروبية، القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط، رقم 04، (2006)، ص.11.
(2)- توقعات البيئة العالمية، مرجع سابق، ص.163.

المحافظة على هذا التنوع البيولوجي، وذلك ينطلق من إن الشعب الافريقي مثقف ويحث على ذلك، وفي دراسة مسحية لسنة 2009 ظهر أنه ما يقارب 50% من النباتات واجهت خطر الانقراض بسبب استخدام ما نسبته 80% من فيل السكان، وبهذا ولضمان الحفاظ على موارد عيش ورفاهية الانسان يجب الحفاظ على التنوع البيولوجي وعدم خسارته، وفي الجدول التالي سنبين بوضوح الآثار الواقعة على التنوع البيولوجي بسبب الضغوط الكبرى والتأثيرات المصاحبة على خدمات النظام الايكولوجي ورفاهية الإنسان.

الجدول رقم 01 الأثار الواقعة على التنوع البيولوجي بسبب لضغوط الكبرى والتأثيرات المصاحبة على خدمات النظام الايكولوجي ورفاهية الإنسان.

الضغوط	الأثار على التنوع البيولوجي	التداعيات المحتملة على خدمات النظام الايكولوجي عون الانسان	أمثلة
تحويل الموائل.	-تناقص في الموائل الطبيعية. -مجانسة تكوين الأنواع. -تجزء المناظر الطبيعية. -تدهور التربة.	-الانتاج الزراعي المتزايد. -فقدان مقومات تنظيم المياه. -تناقص المصايد السمكية. -تضاؤل الحماية الساحلية. -الاعتماد على نوع أقل. -فقدان المعرفة التقليدية	-فقد ما يقرب من 6 مليون هكتار من الغابات الاستوائية الوطنية بين عامي 1990 و1997 سنويا، وتختلف اتجاهات التصحر من منطقة إلى منطقة والمستوى الأعلى لاختلاف في جنوب شرق أسيا يليها أفريقيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى تدهور ما يقرب من 2 مليون هكتار بشكل ملحوظ كل عام (Achand an olhers 2002)
أنواع التربية الغازية.	-التصارع مع الأنواع الأصلية وافتراسها. -التغيرات في وظيفة الأنظمة الايكولوجية. -حالة الانقراض. -المجانسة.	-فقدان الموارد التقليدية المتاحة. -فقدان الأنواع المحتملة النفع. -خسائر في انتاج الغداء. -زيادة تكاليف الزراعة والحراجة والمصايد السمكية وإدارة المياه وصحة الإنسان. -عرقلة نقل المياه.	-هيمن نوع من قناديل البحر يعرف باسم (mmeniopsis leidgi) ظهر بالصدفة عام 1982 من خلال السفن، القادمة من ساحل المحيط الاطلنطي بولايات المتحدة، على النظام الايكولوجي البحري بأكمله في البحر الميت، داخل في صراع مباشر على الأسماك الأصلية للحصول على غدائه مما تسبب في تدمير 26 مصيدة تجارية حتى عام 1999 (Shigonovar an vdim 2002)

	-التلوث الوراثي.		
فرط الاستغلال	-حالات الافتراض وتناقض الأعداد. -الأنواع الغريبة التي ظهرت يعد نفاد الموارد. -المجانسة والتغيرات في وظائف الأنظمة الإيديولوجية.	-نقص توافر الموارد. -تراجع إمكانية كسب الدخل. -زيادة المخاطر البيئية (انخفاض المرونة). -انتقال الأمراض تمن الحيوانات إلى الإنسان.	تشير التقديرات إلى حصد 3.4-1مليون طن من اللحوم البرية، لحوم الألغام سنويا من حوض نهر الكونكو، ويعتقد أن تلك التقديرات هي لا اضعاف المعدل المستدام، وتسهم التجارة في اللحوم البرية بصورة كبيرة لكن بشكل غير ظاهر غالبا في الاقتصاديات الوطنية المعتمدة على هذا المورد، وتشير التقديرات مؤخرا إلى أن قيمة التجارة في كوديفوار وصلت 150 مليون دولار أمريكي/سنة، مما يمثل 14 في المئة من الجمالي التاريخي الوطني Post 2015
تغيير المناخ.	-حالات الانقراض. -اتساع بطاقات الأنواع أو انكماشها. -تغيرات في تكوينات الأنواع وتفاعلاتها	-تغيرات في توافر الموارد. -انتقال الأمراض إلى نطاقات الجديدة. -تغيرات في خصائص المناطق المحمية. -تغيرات في مرونة الأنظمة الإيكولوجية	-الأنظمة الإيكولوجية القطبية البحرية حساسة للغاية للتغير المناخ، أو أن الزيادة الطفيفة في درجة الحرارة تغير سمك الجليد البحري وحجمه، والذي تعتمد عليه من لأنواع وتتعرض موارد رزق السكان الأصليين اللذين يقطنون بيئات شبه قطبية ويتعيشون على الثديات البحرية للتهديد، حيث يرتبط استغلال الموارد البحرية بصورة مباشرة بموسمية الجليد البحري (2005)
التلوث.	-معدلات الوفيات أعلى. -تحميل المواد المغذية والتحمض	-تضاؤل مرونة المواد. -تناقص في انتاجية الخدمات. -فقدان الحماية الساحلية مع تدهور الشعاب المرجانية وأشجار القرم. -اشباع المياه بالمغذيات، المسطحات المائية التي تعاني من نقص الاكسجين مما يسفر عن فقدان المصايف السمكية.	-وقد تأثر ما يزيد عن 90 في المئة من الأرض في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين في أوروبا بتلوث نيتروجين أكثر من المعدات الخطيرة المقدمة، الأمر الذي يدعو إلى إشباع المياه بالمغذيات، وهو ما يؤدي إلى زيادة مصاحبة في انتشار الطحالب، وتأثيراتها على التنوع البيولوجي والمصايف السمكية وتربية المائيات.

المصدر: توقعات البيئة العالمية GEO_4، البيئة من أجل التنمية، مرجع سابق، ص.169.

يوضح الجدول الأثار المترتبة عن خسارة التنوع البيولوجي وأيضا يوضح مسبباتها، ويجب الحفاظ على كل من الموارد الطبيعية والغطاء النباتة والحيوانات والطيور والأسماك كي يكون هناك توازن في النظام الايكولوجي، ويعمل كل جزء من هذه الأجزاء وظيفته لنصل إلى تحقيق التمية المستدامة، وتبقى قضية التقليل من حدة هذه التهديدات السابقة الذكر في يد الإنسان نفسه، يجب أن يعمل على الحفاظ على موارده وتفادي أخطار التهديدات ذات الطابع الاقليمي وسنتطرق في المبحث الموالي إلى التهديدات ذات الطابع العالمي.

المطلب الرابع: النفايات.

النفايات هي نتاج ما يخلفه النشاط البشري من منتجات ثانوية من قطاعات الانتاج والخدمات والتطلع لمعالجتها وإعادة استخدامها بما من شأنه الحفاظ على تلك الموارد وتقليل الأضرار في سياق التنمية المستديمة.

وقد باتت مشكلة النفايات الصناعية والزراعية والتجارية والمنزلية ونفايات المستشفيات من أخطر ما تعاني منه البيئة البرية، فقد أدى التقدم الصناعي والزراعي وارتفاع مستوى المعيشة إلى توليد كميات ضخمة من المخلفات والنفايات الصلبة والساحلية التي شوهت البيئة ولوثتها وطمست معالم الجمال في الطبيعة[1].

وعليه لقد تنبهت الدول إلى ضرورة وضع الأنظمة والقوانين التي تصون البيئة من التلوث بالنفايات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية صدر القانون الفيدرالي رقم 580/94 لسنة

(1)– دليل عملي، **صحة البيئة في الطوارئ والكوارث**، (القاهرة، منظمة الصحة العالمية، المكتب الاقليمي لأنشطة صحة البيئة، 2002)، ص.146. ورد في مقال تحت عنوان: Emvionmental health in emorgencies and disastors : aprctguide

1976م بشأن صيانة الموارد واستردادها، وفي النرويج صدر القانون رقم (6) في 13 مارس 1981 بشأن الوقاية من التلوث وفي فنلندا صدر قانون إدارة النفايات لعام 1979م[1].

لأنه هناك رمي للنفايات المختلفة بمعدل 60 مليان طن، وقطع الغابات بمعدل 62هكتار كل دقيقة في العالم، وانتشار التلوث بكل أنواعه مع ارتفاع عدد السكان بما يقارب 7 مليار نسمة إنتاج حوالي مليار طن سنويا من النفايات المنزلية والصلبة يستخدم 40% منها في إعادة التدوير والتسيير و60% ترمي عشوائيا المختبرات والالكترونيات التي تحمل مواد مشعة، وسامة والتي تتفاعل مع حرارة الشمس وتختلط في الهواء[2].

وتعد النفايات الكيميائية والصناعية والزراعية مصدرا كبيرا للتلوث، ودائما المتسبب الأول دول الشمال ويضعون المسؤولية على دول الجنوب، إذ أنه لا تزال النفايات السامة تُصدّر إلى البلدان الافريقية وتدفت فيها، وذلك يحدث رغم أنه هناك جهود مبذولة تحاول منه ذلك مثل اتفاقية باماكو لعام 1991، بشأن حضر استيراد النفايات الخطرة إلى افريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها ضمن افريقيا[3]، وفي عام 2006 قامت شركة هولندية بإلقاء 500 طن من النفايات السامة في 16 موقعا في أبيدجان بساحل العاج، وقد تسبب ذلك في تلويث مياه الشرب في المدينة والتربة ومصائد الأسماك وفي مقتل أكثر تتمن 10 أشخاص وتضر أكثر من 100 ألف شخص، ويمكن استحضار بعض الدول الافريقية التي تقوم بدفن النفايات بالطرق غير الشرعية القانونية، جنوب أفريقيا، تنزانيا، ساحل العاج، سنيغال، وأخطر النفايات المدفونة في الأراضي الافريقية هي القادمة من أوروبا؛ أي من دول العالم المتقدم وعلى دول العالم المتخلف دفع ثمن نفايات لم تكن مسببا فيها، ومن أكثر

(1)- دليل عملي، مرجع سبق ذكره، ص.149.

(2)- عامر طراف، مرجع سبق ذكره، ص.29.

(3)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP تقرير توقعات البيئة العالمية 4، البيئة من أجل التنمية، 2007، ص.146.

النفايات الصناعية المرمية في مياه الدول المتخلفة سببها مصانع وتكنولوجيا الدول المتقدمة[1]، وذلك نتيجة سوء إدارة النفايات.

ويمكن تلخيص أهم مصادر النفايات والسموم وأهم طرق التخلص منها فيما يلي:

1-مصادرها:

***المخلفات** الناجمة عن عمليات التصنيع وخاصة الصناعات الكيمياوية، فمثلا الكروم المستخدم في مصانع الالمنيوم، ومصانع دباغة الجلود، بشكل خطرا كبيرا على البيئة، إذا ما تم التخلص منه بطريقة عشوائية، حيث أنه يعد مادة مسرطنة.

***حرق النفايات:** وما ينتج عن عملي الحرق من ملوثات عديدة التفاعلات الكيميائية.

***النفايات الطبية:** الأدوية الفاسدة، الإبر، أنابيب، عينات الدم، الأرض، العبوات البلاستيكية المستخدمة.

***نفايات المواد الكيمياوية المستخدمة في الزراعة:** وخاصة الأسمدة والمبيدات وتكمن الخطورة في انتقال تلك المبيدات إلى الإنسان عن طريق تتناول المنتجات الزراعية[2].

وأيضا تنتقل إلى الإنسان وتؤثر على حياته علن طريق:

- **المياه:** سواء المياه السطحية أو الجوفية تنتقل الملوثات عن طريق التسرب.
- **المنتجات الزراعية:** إمكانية انتقال الملوثات إلى النباتات، ومن ثم إلى الإنسان عن طريق تناوله لتلك النباتات.

(1)- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011: الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع، ص.41.

(2)- عصام عباس بابكر كرار، مرج سبق ذكره، ص.134.

- **الاستنشاق:** وخاصة استنشاق الغازات المنبعثة من الحرائق، وخاصة حرائق النفايات، كذلك الغازات المنبعثة من عوارم السيارات المستخدمة للوقود الذي يحتوي على الرصاص.
- **الجلد:** وذلك عن طريق الملامسة المباشرة لبعض الملوثات.

ذلك يؤثر على الجهاز العصبي والكبد، تأخر النمو، ضعف المفاصل وغيرها من الأعراض السابقة الذكر [1].

ومن هنا يجب على كل فرد منا أن يكون حريصا على عدم إلحاق الضرر بنفسه وأهله ووطنه، ويكون هو الضابط لنفسه فليحاول الكل المساهمة في تحسين إدارة النفايات الصلبة عن طريق تقليل كميتها أولا، ومن ثم المرور عبر المراحل التي يتم معالجتها بها من حمل ونقل إلى أن يتم التخلص منها بطريقة صحية ومناسبة لأنه نظافة المحيط وسلامته مسؤولية الجميع.

المبحث الثالث: التهديدات البيئية ذات الطابع العالمي.

أصبح الإنسان اليوم يعيش في بيئة مشبعة بالتهديدات المحيطة به من كل مكان مثل الاحتباس الحراري والتلوث واستنزاف طبقة الأوزون وتأكلها واستخدام الاشعاع النووي وغيرها من التهديدات التي تضع الإنسان في دائرة من المخاطر التي تهدد حتى بقائه اليوم.

وقد تطورت التهديدات اليوم وأصبحت تتعدى حدود الدولة الواحدة لتصل إلى مرحلة العالمية؛ أي تصبح تهدد العالم بأكمله، وتعتبر هذه التهديدات متداخلة ضمن إطار المشاكل الكونية، والتي تنتج عن الأضرار التي خلفها النشاط البشري وكان من أول مسببات حصولها، وما هو ملاحظ أنه ومع ظهور قضية العولمة زاد تفاقم حدة هذه التهديدات وأصبحت اليوم تواجه الفرد مباشرة، لذلك يجب أن تتظافر الجهود من حكومية وغير حكومية

(1)-عصام عباس بابكر كرار، مرج سبق ذكره، ص .135.

لمحاولة الوقوف أمام انتشار هذه التهديدات وسنبين ذلك في الفصل الثالث لاحقا والذي ضم كل الجهود الدبلوماسية المبذولة في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من مؤتمرات واتفاقيات ووكالات دولية متخصصة تسعى إلى أحداث التغيير في الكون وجعله آمن وسالم.

المطلب الأول: التلوث البيئي.

ينتج هذا التهديد عن طريق طرح النفايات الناتجة عن النشاط البشري، ما يؤدي إلى إحداث اختلالات بيئية كارثية، ويعتبر التلوث البيئي الشغل الشاغل مند منتصف القرن الماضي إلى يومنا هذا العديد من الهيئات والمنظمات والمؤسسات لأن تأثيرات مريعة جدا، ويجد بناء إعطاء تعريف لهذا التهديد والذي هو:

-**التلوث لغة:** إن كلمة "تلوث" أسم من فعل "يلوث" وهو يدور حول تغيير الحالة الطبيعية للأشياء خلطها بما ليس فيها من ما هيتها؛ أي بعناصر غريبة أو أجنبية عنها فيكدرها ويغير من طبيعتها ويضرها بما يعوقها عن أداء وظيفتها المعدة لها[1].

ويمكن الحديث عن أنه ينقسم إلى تلوث مادي: وهو اختلاط؛ أي شيء غريب من مكونات المادة بالمادة نفسها، والتلوث المعنوي والذي يعني فساد الشيء أو خراصة، وهو يقترب من افساد مكونات البيئة، حيث تتحول إلى عناصر ضارة[2].

-**التلوث في الاصطلاح:** يحد التلوث من المصطلحات اليت تعددت الرأي الخبراء والمختصين في تعاريفها.

ويقصد به أي تدخل في نقاوة الهواء والماء واليابسة، ويؤكد البعض الأخر أن التلوث هو كل ما يطرح إلى البيئة ويؤدي إلى الانحطاط في الخصائص البيئية، وهو أيضا: التحول

(1)- منصور مجاني، **المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي**، دب، مجلة الفكر، العدد 05، (دس)، ص.98.

(2)- العشاوي صباح، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، ط1، (الجزائر: دار الخلدونية، 2010)، ص ص.27، 28.

غير ملائم لمحيطنا كله أو معظمه نتيجة للفعاليات البشرية والطبيعية خلال تأثيراتها المباشرة للتغيرات في أساليب الطاقة ومستويات الاشعاع، التركيب الفيزيائي والكيمياوي ووفرة الكائنات الحية[1].

وأيضا ورد في تعريف أخر للتلوث أنه:

بث طاقة أو مادة في البيئة بكميات كبيرة في غير المكان والوقت المناسبين، ويعود من الاستخدامات المشروعة للبيئة[2].

وقد ظهر في العديد من الآيات القرآنية أن هناك تلوث مثل ما ورد في سورة الروم في الآية 41 **[ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ]**[3].

1-2- أسباب التلوث البيئي:

أنتح تكدس السكان في المدن الكبرى أضرار كثيرة، وقد تعجز الشوارع المزدحمة، ومحطات القوى ومحطات تنقية المياه، ومحطات الصرف الصحي، وغيرها عن تلبية احتياجات هذا التضخم الهائل من السكان، كذلك أدى التقدم الصناعي إلى أحداث تضغط هائل تعلى كثير من الموارد الطبيعية فلم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها، استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطات الانسان المختلفة، فالدخان المتصاعد من عواد والسيارات ومداخن المصانع ومحطات القوى بالإضافة إلى بعض الشوائب أو أبخرة الغازات الثقيلة كالرصاص إلى تلويث الهواء، حيث تبقى هذه الأدخنة معلقة في الجو عدة أيام، هذا ما نسميه بالضباب الدخاني، وأن آثارها الحظيرة لا تظهر على الإنسان مباشرة، لكنها تؤدي على المدى البعيد إلى الخبل والعته واضطراب الانتباه والذاكرة والهلاوس والاوهام.

(1)- حسين علي السعيد، **أساسيات علم البيئة والتلوث**، (عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2006)، ص.283.

(2)- محمد صابر، **الإنسان وتلويث البيئة**، (السعودية: الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، 2000)، ص.50.

(3)- سورة الروم، الآية: .46.

ومنها ما يؤدي إلى التخلف العقلي والكآبة ومنها ما يؤثر في الجهاز التنفسي[1].

1-3- أنواع التلوث البيئي:

أ- **تلوث الهواء:** ملوثات الهواء الأكثر انتشارا هناك العديد من ملوثات الهواء سندكر أهمها وأكثرها انتشارا:

1) **التلوث بمواد صلبة معلقة:** كالدخان وعوادم السيارات والأتربة وحبوب اللقاح، وغبار القطن، وأتربة الاسمنت وأتربة المبيدات الحشرية؛

2) **التلوث بمواد غازية** أو أبخرة سامة وخانقة مثل الكلور أول أوكسيد الكربون، ثاني أوكسيد الكبريت، الأوزون؛

3) **التلوث بالبكتيريا والجراثيم** والعفن الناتج من تحليل النباتات والحيوانات الميتة والنفايات الأدمية؛

4) **التلوث بالاشعاعات الذرية والطبيعية والصناعية:** ظهر هذا التلوث مع بداية استخدام الذرة في مجال الحياة المختلفة، وخاصة في المجالين: العسكري والصناعي، غير أن جميعا مازلنا نذكر الضجة الهائلة التي حدثت بسبب انفجار القنبلتين الذريتين على [ناكازاكي وهيروشيما]، إبانا الحرب العالمية الثانية، فلا تزال آثار التلوث قائمة إلى اليوم، ومازالت صورة المشوهين والمصابين عالقة بالأدهان، وقد ظهرت بعد ذلك أنواع وأنواع من الملوثات فمثلا عنصر الاسترنشيوم 90، الذي ينتج عن الانفجارات النووية يتواجد في كل مكان تقريبا، وتتزايد كميته مع الازدياد في إجراء التجارب النووية، وهو يتساقط على الأشجار والمراعي[2].

5) **التلوث الالكتروني:** وينتج عن المجالات التي تنتج حول الأجهزة الالكترونية ابتداء من الجرس الكهربائي والمذياع والتليفون، وانتهاء إلى الأقمار الصناعية، حيث يحفل الفضاء

(1)- نيازي سليم: **التلوث**، مجلة جامعة المنصورة للبيئة، ع2، (1994)، ص.49.

(2)- زيرق عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص.36.

حولنا بالموجات الراديوية والموجات الكهرومغناطيسية وغيرها، وهذه المجالات تؤثر على الخلايا العصبية للمخ البشري، وربما كانت مصدرا لبعض حالات عدم الاتزان، حالات الصداع المزمن الذي تفشل الوسائل الطبية الاكلينيكية من تشخيصه[1].

ب-تلوث الماء:

أول وأخطر مشكلة هي تلوث الماء، وقد لقيت هذه المشكلة اهتمام كبير من طرف العلماء والمختصون بمجال التلوث ولعل السر في ذلك مرده إلى سببين:

الأول أهمية الماء وضروريته، فهو يدخل في كل العمليتين البيولوجية والصناعية، ولا يمكن لأي كانت حي، مهما كان شكله أو نوعه، وحجمه أن يعيش بدونه، فالكائنات الحية تحتاج إليه لكي تعيش، والنباتات هي الأخرى تحتاج إليه لك تنمو، (وقد أثبت علم الخلية أن الماء هو المكون الهام في تركيب مادة الخلية، وهو وحدة البناء في كل كائن حي نبات كان أم حيوانا).

الثاني: أن الماء يشغل أكبر حيز في الغلاف الحيوي، وهو أكثر مادة منفردة موجودة به، إذ تبلغ مساحة المسطح المائي حوالي 70.8% من مساحة الكرة الأرضية، مما دفع بعض العلماء إلى أن يطلقوا اسم (الكرة المائية) على الأرض تبدلا من الكرة الأرضية، كما أن الماء يكون حوالي (60-70%) من أجسام الأحياء الراقية بما فيها الإنسان، كما يكون حوالي 90% من أجسام الأحياء الدنيا، وبالتالي فإن يكون الماء يؤدي إلى حدوث أضرار بالغة ذو أخطار جسمية بالكائنات الحية، ويخل بالتوازن البيئي الذي لن يكون له معنى ولن تكون له قيمة إذا ما فسدت خواص المكون الرئيسي له وهو الماء[2].

(1)- زيرق عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص.37.

(2)- نيازي سليم، مرج سبق ذكره، ص.57.

مصادر تلوث الماء:

يتلوث الماء بكل ما يفسد خواصه أو يغير من طبيعته، والمقصود بتلوث الماء هو تدنس مجاري الماء والآبار والأنهار، والبحار والأمطار والمياه الجوفية مما يجعل مائها غير صالح الإنسان، والحيوان أو النباتات أو الكائنات التي تعيش في البحار والمحيطات، ويتلوث الماء عن طريق المخلفات الإنسانية والنباتية والحيوانية والصناعية، ومن أهم ملوث الماء ما يلي:

1-مياه المطر الملوثة: تتلوث مياه الأمطار خاصة في المناطق الصناعية لأنها تجمع أثناء سقوطها من السماء كل الملوثات الموجودة بالهواء، والتي من أشهرها أكسيد النتروجين وأكسيد الكبريت، ودرات التراب، ومن الجدير بالذكر أن تلوث مياه الأمطار ظاهرة جديدة استحدثت مع انتشار التصنيع.

2-مياه المجاري: وهي تتلوث بالصابون والمنظفات الصناعية، وبعض أنواع البكتريا والميكروبات الضارة، وعندما تنتقل مياه المجاري إلى الأنهار والبحيرات فإنها تؤدي إلى تلوثا هي الأخرى.

3-المخلفات الصناعية: وهي تشمل مخلفات المصانع الغذائية والكيميائية والألياف الصناعية، والتي تؤدي إلى تلوث الماء بالدهون والبكتريا، والدماء والحماض والقلويات والنفط ومركبات البترول والكيمياويات والأملاح السامة كأملاح الزئبق والزرنيخ، وأملاح المعادن الثقيلة كالرصاص والكاديوم[1].

ومن أهم الاتفاقيات التي عنت بقضية تلوث المياه اتفاقية حظر التجارب الأسلحة النووية في الجو، وفي الفضاء الخارجي، وتحت سطح الماء المبرمجة في موسكو سنة 1963.

(1)- عامر طراف: **التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص.153.

ج)-**تلوث التربة:** من أسباب تدهور التربة:

1) تمليح التربة، والتشبع بالمياه (التطبيل) في الاستخدام المفرط لمياه الري مع سوء الصرف الصحي يؤدي إلى الأضرار بالتربة ووجود ظاهرة التصحر، ويساعد في هذه العملية عدم سقوط الأمطار والرياح النشطة التي تعمل على زحف الرمال أيضا إلى الأراضي الزراعية أيضا؛
2) استخدام المبيدات والكيماويات على نحو مفرط؛
3) التوسع العمراني الذي أدى إلى تجريف وتبوير الأراضي الزراعية؛
4) التلوث بواسطة المواد المسربة من الهواء الجوي في المناطق الصناعية؛
5) التلوث بواسطة المواد المشعة؛
6) التلوث بواسطة المعادن الثقيلة؛
7) التلوث بواسطة الكائنات الحية.

النتائج المترتبة على تدهور التربة ونقص المواد الغذائية اللازمة لبناء الانسان ونموه على نحو أعم مسؤولية عن حياته على سطح الأرض، أيضا اختفاء مجموعات نباتية وحيوانية أو بمعنى آخر انقراضها.

تلوث التربة يلحق الضرر بالكائنات الحية الأخرى:

1) الأضرار بالثروة السمكية؛
2) هجرة طيور كثيرة نافعة؛
3) الأضرار بالشعب المرجانية.

وبدورها تؤثر على الجدب السياحي وفي نفس الوقت على الثروة السمكية، حيث تتخذ العديد من الأسماك من هذه الشعب المرجانية سكنا وبيئة لها[1].

(1)- عامر طراف، مرجع سبق ذكره، ص.156.

واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة المبرمجة 2001 من أهم ما عقد في هي المجال.

المطلب الثاني: الاحتباس الحراري (Global warming).

بما أن الاحتباس الحراري يتعدى حدود الدولة الواحدة فهو يصنف ضمن التهديدات العابرة للقارات، وهذه الصفة جعلت العلماء والخبراء يهتمون بهذه الظاهرة، وبدل جهود في سبيل حماية السكان الدين يقطنون العالم من خطورة تزايد انتشار هذه الظاهرة والتي تعرف كما يلي:

يقصد بالاحتباس الحراري أو الاحترار العالمي، التغيير المناخي الذي يعبر عن ارتفاع درجات الحرارة في العالم والذي يرتبط بشكل وثيق بارتفاع كميات الغازات الدفيئة(●) (بخار الماء، ثاني أكسيد الكربون، الميثان، اكسيد النيكرون) على طبقة الأوزون والشكل الشكل التالي سيوضح كيفية تشكل ظاهرة الاحتباس الحراري[1].

(●)- **الغازات الدفيئة** تعرف بأنها غازات توجد في الغلاف الجوي وتتميز بقربها على امتصاص الأشعة تحت الحمراء، ومن أهم الغازات الدفيئة غاز ثاني أكسيد الكربون، وغاز الميثان وكان CFC_5 وغيرها والتي تساعد في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري.

(1)- بيان محمد كايث، مرجع سبق ذكره، ص.103.

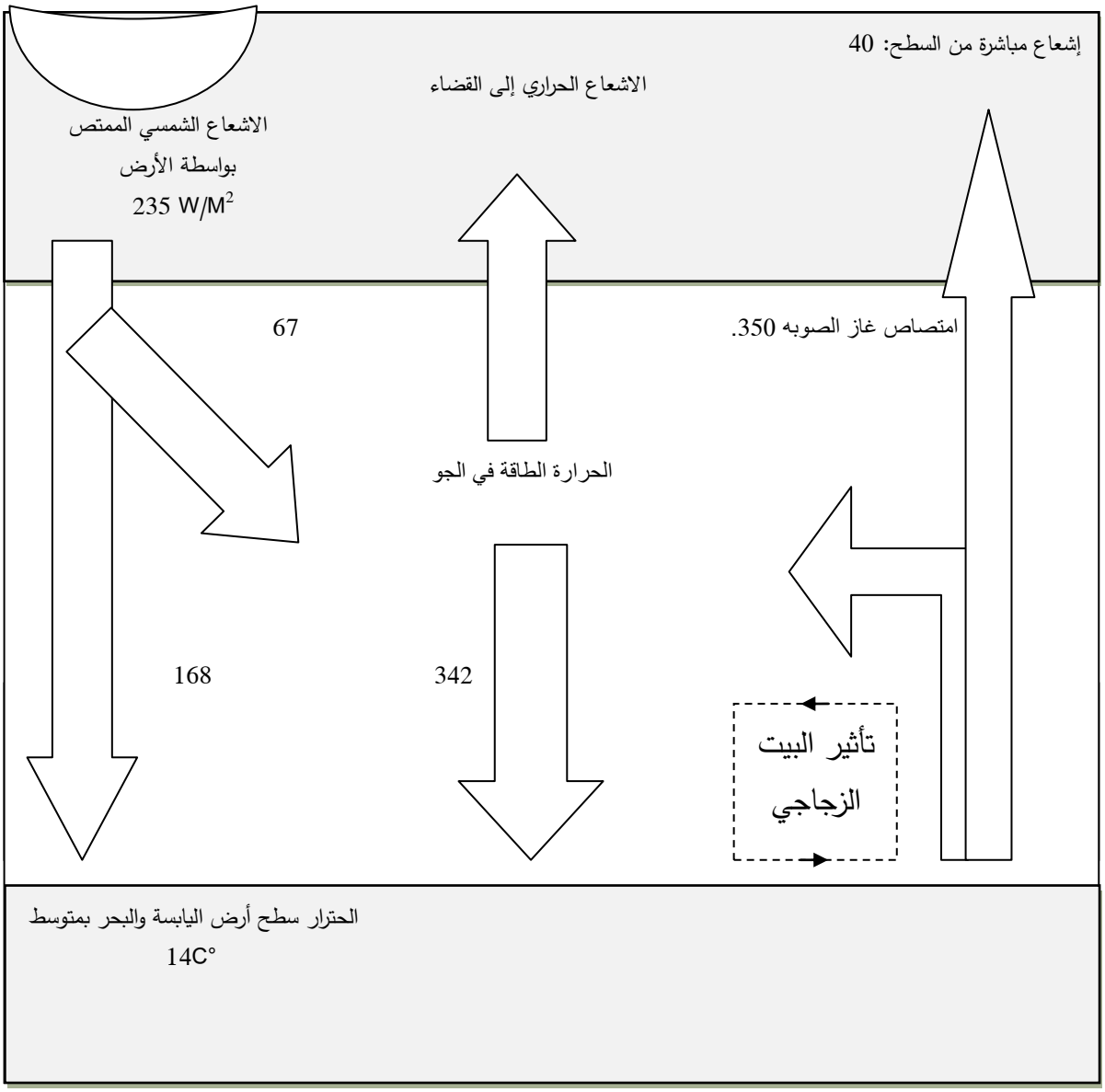

شكل رقم 05 ظاهرة الاحتباس الحراري.

المصدر: عصام عباس باكر كرار: **الانسان والبيئة مشكلات بيئية**، (السودان: قسم الدراسات السكانية والبشرية، 2015)، ص.132.

وهذا الشكل يوضحه تعريف آخر للاحتباس الحراري والذي يقصد به الزيادة التدريجية في درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض، كنتيجة لزيادة انبعاثات غازات الدفيئة Greenhouse Gases منذ بداية الثورة الصناعية، وغازات الصوبة الخضراء،

والتي يتكون معظمها من بخار الماء، وثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز والأوزون، هي غازات طبيعية تلعب دورا مهما في تدفئة الأرض حتى يمكن الحياة عليه، فبدونها قد تصل درجة حرارة سطح الأرض ما بين 19 و15 درجة سليسوسي تحت الصفراء، حيث تقوم تلك الغازات بامتصاص جزء من الأشعة تحت الحمراء اليت تنبعث من سطح الأرض كانعكاس الأشعة الساقطة على سطح الأرض من الشمس، وتحتفظ بها في الغلاف الجوي الأرض التحاق على درجة حرارة الأرض في معدلها الطبيعي[1].

ويعد الاحتباس الحراري تهديد مباشر يستهدف الحاق أضرار وخيمة للإنسان، وما يمكن إضافته عن هذه الظاهرة أنه ليس هناك متمتع بالحصانة ضد هذا التهديد، ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى للتحديات المترابطة التي يثيرها المناخ، مع ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض يظهر تحول في أنماط هطول الأمطار ويزداد حدوث وقائع شديدة الحدة مثل: احتباس الأمطار، الفيضانات ازدياد تواتر وضع الحرائق في الغابات، كما سيفقد الملايين ممن يعيشون في المناطق الساحلية المكتظة بالسكان والمدن المجارزية مساكنهم مع ارتفاع مستوى سطح البحر ويواجه الفقراء في افريقيا وآسيا وغيرها من المناطق اخفاقات في المحاصيل الزراعية وما ينجم عنه ذلك من انخفاض انتاجية قطاع الزراعة وازدياد الجوع، ونقص التغذية ووقوع الأمراض الامراض والاوبئة[2].

أي أنه الطاقة الحرارية التي تطلق في الغلاف الجوي ككل من أجسام الناس ومن نشاطاتهم الصناعية ووسائل النقل والحرائق، وهناك تفوق من امكان أن يحدث ارتفاع بدرجة

(1)- بيان محمد كايد، مرجع سبق ذكره، ص.103.

(2)- خلف الله عمر، **التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في افريقيا**، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات، جامعة الجزائر 3، 2011-2012)، ص.65.

حرارة الغلاف الحيوي ككل وبالتالي يتعرض المناخ العالمي لتغيير لن يكون في صالح الإنسان على أي حال[1].

ويمكن الحديث عن مسببات هذه الظاهرة والنتائج المترتبة عليها فيما يلي: من مسبباتها على المستوى الأراضي؛ أي عن سبب ظاهرة ارتفاع حرارة كوكب الأرض العلماء إلى من يقول أن هذه الظاهرة ظاهرة طبيعية، وأن مناخ الأرض يشهد طبيعيا فترات ساخنة وفترات باردة، مستشهدين بذلك عن طريق فترة جليدية أو باردة نوعا ما بين القرن 17 و18 في أوروبا، ويعد الاشعاع الشمسي المصدر الرئيسي للطاقة على سطح الأرض، إذ ينطلق من الشمس باتجاه الأرض من خلال غازات الغلاف الجوي على شكل أشعة مرئية قصيرة الموجات، وأشعة حرارية طويلة الموجات (تحت الحمراء)، وبعض الأشعة الفوق البنفسجية التي لا يمكن امتصاصها بواسطة الأوزون، فيمتص سطح الأرض الأشعة الواصلة إليه، فيسخن عندها، ويبث حرارة نحو الغلاف الجوي على شكل القريب من سطح الأرض فيحتسب الحرارة ولا يسمح لها بالنفاد أو الآفلات إلى الأعلى، ويعيد بثها حول الأرض مما يؤدي إلى زيادة درجة الأرض، بدأ الشعور بظاهرة الاحتباس الحراري منذ 1880م، إذ ارتفعت درجة حرارة الأرض بمقدار نصف درجة مئوية خلال القرن الماضي، وستزداد درجة مئوية واحدة بحلول عام 2040، ومن المتوقع أن ترتفع حول 3.2% مئوية لغاية سنة 2100م، ويتسبب ثاني أكسيد الكربون بنحو 72% من ظاهرة الاحتباس الحراري تقريبا[2].

وينتج عن الاحتباس الحراري بعض الأضرار الفيزيائية والبيولوجية أهمها:

1) دوبان الجليد سيؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح الأرض؛

2) غرق الجزر المنخفضة والمدن الساحلية؛

(1)- رشيد أحمد محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب، 1990)، ص.124.

(2)- تقرير التنمية البشرية لعام 2007، محاربة تغيير المناخ: "**التضامن الإنساني في عالم منقسم**"، منشورات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص.26.

3) ازدياد الفيضانات؛

4) حدوث موجات تصحر وجفاف مساحات كبيرة من الأرض؛

5) زيادة عدد وشدة العواصف والأعاصير؛

6) انتشار الأمراض المعدية في العالم؛

7) انقراض العديد من الكائنات الحية؛

8) حدوث كوارث زراعية وفقدان بعض المحاصيل؛

9) احتمالات متزايدة بوقوع أحداث متطرفة في الطقس؛

10) زيادة حرائق الغابات[1].

وقد طرحت اتفاقية تغير المناخ في مؤتمر ريو ديجانير وللتوقيع والمصادقة عليها سنة 1992، وهي دليل قاطع على اهتمام مؤتمر قمة الأرض بالتغيرات المناخية ومدى تأثيرها على الوضع البيئي العالمي[2]، لذلك يمكن ابراز بعض الطرق تمكن من التقليل من انتشار هذه الظاهرة، إذ يسعى العلماء إلى ايجاد حلول المشكلات الاحتباس الحراري عن طريق:

1) تسريع دورة غاز ثاني أكسيد الكربون الطبيعية عن طريق حقنه في باطن الأرض أو في المحيطات؛

2) امكانية ضخ ثاني اكسيد الكربون مباشرة في المحيطات بتركيز لا تؤثر في المنظومة البيئية الموجدة في المنطقة، على أعماق تضمن بقاء في المحيطات في حالة الخزن في باطن الأرض؛

(1)- عصام عباس باكر، مرجع سبق ذكره، ص.141

(2)- عبد الحكيم ميهوبي، **التغيرات المناخية، الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العلمية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011)، ص.244.

3) البيوت الخضراء من المعروف أنه كلما امتص الغلاف الجوي الطاقة الحرارية ارتفعت حرارة المحيطات وسطح الكرة الأرضية بشكل عام ويسمى هذا لفاعلي البيوت الخضراء، الذي يدونه يصبح متوسط حرارة الغلاف الجوي للكرة الأرضية أقل بثلاثين درجة مئوية، مما يجعل الحياة غير ممكنة عليها....

4) درجات الحرارة سوف ترتفع في المحيط المتجمد الشمالي أكثر بمرتين أو ثلاث مرات مقارنة مع المناطق الأخرى، وفي حين تتكون مساحة جزيرة جرينلازو بنسبة 83% من الجليد، فإذا ذابت الكتل الجلدية في هذه المنطقة، فإن منسوب المياه سيرتفع في جميع انحاء العالم بنسبة 17% وتشير البحوث البيئية إلى أن ارتفاع منسوب المياه يهدد حياة 17 مليون نسمة[1].

ويبق هذا تهديد مباشر لحياة الإنسان إلى الوقت الذي تتظافر فيه كل الجهود للحد من انتشار هذه الظاهرة نظرا لقضية المصير المشترك لأن الاحتباس الحراري تأثير على كل بقاع العالم ويتعدى حدود المنطقة الواحدة.

المطلب الثالث: استنزاف طبقة الاوزون.

قبل الحديث عن التهديد البيئي المسمى باستنزاف طبقة الأوزون يجب الإشارة إلى تعريف طبقة الأوزون:

طبقة الأوزون: عبارة عن غاز شفاف يتكون من ثلاث ذرات من الاكسجين، ونسبته في الغلاف الجوي لا تزيد عن الواحد في المليون[2]، وما يميز طبقة الأوزون أنها هي الطبقة التي تجعل الحياة على الأرض ممكنة من خلال حماية الأرض بـ 95 إلى 199 من أشعة فوق البنفسجية الضارة[3]، ومن مميزات أيضا هذه الطبقة أنها على الرغم من ضآلة

(1)- بيان محمد كايد، مرجع سبق ذكره، ص.111.

(2)- عصام عباس باكر، مرجع سبق ذكره، ص.170.

(3)- مسارع أحسن الراوي: **طبقة الأوزون**، (تونس: مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1991)، ص.5.

حجمها، إلا أنها تعمل على تعقيم وتنظيف البيئة من البكتيريا والفيروسات، وامكانية صيانته كيميائيا لاستخدامه صيانة وحفظ الأغذية المعلبة وتنقية مياه الشرب[1].

ويقصد باستنزاف طبقة الأوزون انتشار مواد الكلور والفلور وكاربون في الغلاف الجوي، إلى أن تصل إلى السترا تسفير، حيث الأشعة فوق البنفسجية تقوم بتحليلها وتحرير ذرات الكلروين والبرومين منها، التي يزداد نشاطها الكيمياوي في الحالة الحرة، فترتبط بجزئيات الأوزون ليتجزأ الأوزون إلى اكاسيد الكلورين والأكسجين، مما يؤدي إلى استنزاف الأوزون[2].

ومن أهم المسببات الرئيسية المؤدية إلى استنزاف طبقة الأوزون ما يلي:

1) أكاسيد النثروجين المنطلقة من عوادم الطائرات النفاثة التي تطير على ارتفاعات كبيرة على مقربة من السترا تسفير، ومنصات اطلاق الصواريخ وعوادمها؛
2) أكاسيد الهيدروجين الناتجة عن التفجيرات النووية والتجارب المتعلقة بها؛
3) مركبات الهلون التي تستخدم في مطافئ الحريق باعتبارها مضادة للحريق؛
4) مركبات الكلور التي تنشأ نتيجة لتبخر مياه البحار وثوران البراكين؛
5) مركبات الكلور وفلور وكربون التي تستخدم في معدات بتبريد وتكييف الهواء وفي تعقيم الأدوات الطبيعة، وفي تنظيف وتجفيف المعادن، وكذلك تعبئة زجاجات العطور[3].

ووفقا لهذه المسببات ووفقا لإدارة الطيران والفضاء الأمريكية "نازا" حصل بين عامين 1970 و1991 انخفاض في طبقة الأوزون العالمي بنسبة 3% للعقد الواحد وكل انخفاض

(1)- مسارع أحسن الراوي، مرجع سبق ذكره، ص.6.
(2)- عصام عباس بابكر كرار، مرجع سبق ذكره، ص.170.
(3)- المرجع نفسه، ص.171.

بـ1% من طبقة الأوزون تؤدي إلى زيادة تعرض الغلاف الجوي بنسبة 2% من الأشعة فوق البنفسجية الضارة[1].

ويمكن استحضار مثال التوقع على اتفاقية فينا لعام 1985 والتي تتعلق بحماية طبقة الأوزون وكان هدفها الأساسي هو حماية الصحة البشرية والبيئية[2].

أثر حدوث بعض التغيرات المناخية والتي ترجع معظمها إلى أسباب بشرية مثل استخدام مطافئ الحرائق وإضافة إلى أكاسيد الهيدروجين الناتجة عن التفجيرات النووية والتجارب المتعلقة بها، لذلك تم عقد هذه الاتفاقية إضافة أنه تبعها بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبعة الأوزون بعد سنتين من انعقاد اتفاقية فينا فيه فينا سنة 1987 وكان هدفه الأسمى السعي وراء تحقيق الأهداف التي نصت عليها اتفاقية فينا لأنه حماية طبقة الأوزون يترتب عليها العديد من الفوائد التي تخص صحة الأفراد، فذلك يؤدي إلى نقص انتشار الأمراض والأوبئة، نقص نسبة تهديد حياة الأفراد، وأيضا زيادة نسبة جعل الحياة ممكنة فوق سطح الأرض.

وأيضا ترتبط التغيرات المناخية باستنفاد طبقة الأوزون إذ يؤديان إلى تدهور مستمر للوضع البيئي العالمي لذلك يجب اتخاذ بعض الاجراءات التي يمكن أن تقلل الحاق الضرر بطقة الأوزون مثل فرض رسوم جزائية ملزمة على المتسبب في الحاق الضرر بطبقة الأوزون، العمل على تخفيض نسبة الغازات الدفئة المنتشرة في الجو، الحث على استخدام التكنولوجيا النظيفة، وبعد اتفاقية فينا كان هناك مؤتمر قمة ريديجانيرو لسنة 1992، وقد تضمن هذا المؤتمر التوقيع على معاهدتين اطاريتين الأولى المعاهدة الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والثانية الاتفاقية الاطارية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فقد نصت الأولى

(1)– تقرير التنمية البشرية لعام 2007، محاربة تغير المناخ: "**التضامن الانساني في عالم منقسم**" منشورات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص.106.

(2)– اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون المبرمة في 22 مارس 1985، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي الجزائري، المؤرخ في 10 أفريل 1993، ص.96.

التي وقعتها معظم الدول في العالم تتعلق بمكافحة ارتفاع درجات الحرارة في انحاء العالم عن طريق الحد من انبعاث الغازات الدفيئة في الجو[1].

وتتجسد طرق محاربة هذا التهديد ومحاولة التقليل من آثاره في محاولة تفعيل مبادئ الاتفاقيات والمؤتمرات المبرمجة من أجل حماية الطبقة الواقية من الأشعة الضارة لأنه أن لم تتم الجهود ستزداد الآثار التي سنذكرها انتشارا وتوسعا وتهديد لحياة الأفراد:

1) حدوث اختلال في جهاز المناعة في جسم الإنسان، مما يزيد من نسبة تعرضه للأمراض المعدية المختلفة، وخاصة أمراض الجهاز التنفسي؛
2) تغير المناخ: بسبب زيادة الأوزون في التريو سفير Troposphere تلوثا ونقصا في طبقة السترا تسفير، ويسبب خللا في توازن الغلاف الجوي الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة في الأرض أو الغلاف الجوي.
3) يسبب ترسب الأشعة فوق البنفسجية، ضرار للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، حيث تأن الحيوانات تتغدى على هذه النباتات والأعشاب؛
4) الثروة السمكية: زيادة الأشعة فوق البنفسجية يقلل من الطحالب والنباتات ذات الخلية الواحدة التي تتغدى عليها الأسماك؛
5) يؤدي تأكل طبقة الأوزون على زيادة الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى الأرض؛
6) الإصابة بالمياه البيضا في العين (كتاركت)؛
7) انتشار سرطان الجلد[2].

ويتبين أن كل التهديدات تدخل في علاقة ترابطية بين بعضها البعض، ويجب أن تكثف الجهود الدبلوماسية المبذولة في سبيل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى نتائج حقيقية فوق أرض الواقع مجسدة وليست نصوص في اتفاقيات فقط.

(1)- مجدوب لمين هماش، مرجع سبق ذكره، ص.606.

(2)- بيان محمد كايد، مرجع سبق ذكره، ص.115.

المطلب الرابع: استخدام الإشعاع النووي.

إن الاشعاعات التي تصدر عن نوى الذرات هي: ألاف (α) وبيتا (β) وغاما (γ)، وتختلف هذه الاشعاعات في قدرتها على احتراق الأجسام فألفا أضعفها وغاما أقواها وبالتالي أحظرها على أجسام الكائنات الحية، ويضاف إلى هذه الاشعاعات أشعة السينية (x)، وهي تشبه أشعة غاما في تأثيرها وتنطلق هذه الاشعاعات من مصادر طبيعة ويشمل الأشعة الكونية واشعاعات القشرة الأرضية، ولا ننسى ما ينتج أيضا بفعل أنشطة بشرية وبخاصة التفجيرات النووية وحوادث المفاعلات النووية كحادث تشرنوبل[1]، ومع زيادة وتيرة الحروب العسكرية وظاهرة العولمة ومحاولة السباق نحو التسلح والاعتماد المتبادل ببعديه الاقتصادي والسياسي، وبعد إطلاق أول قنبلتين هيروشيما وناكازاكي اعتبر رئيس الاتحاد السوفياتي غورباتشوف سابقا أن الأخطار الناجمة عن اختلال الانساق البيئي التي تهدد الكون كله هي الأسباب التي تحتم ضرورة التخلي عن الصراع الايديولوجي، وذلك بهدف انقاد العالم لأن الاستمرار الدافع لمثل هذه الصراعات النزاعات يعتبر نوعا من الانتحار الجماعي واللامسؤول[2].

ويعد أكبر التهديدات التزايد المستمر في استخدام الاشعاعات النووية ومن أكبر المخاطر المهددة لحياة البشرية لأنه انفجار واحد يستطيع أن يحدث خسائر بشرية ومادية يصعب على الأفراد المتبقيين الخروج من الآثار الوخيمة لاستخدام الأسلحة الفتاكة والمدمرة.

ولقد تعرضت الصين منذ أوائل الخمسينات من القرن العشرين إلى الاشعاعات المتولدة نتيجة تجارب تقديرات الأسلحة النووية التي أجربت على سطح الأرض من قبل كل

(1)- أحمد راتب حنيتي: أشعة غاما، مقال في الموقع http:/www.elearming.jo تم الاطلاع عليه في 21 ديسمبر 2018، ص.21.

(2)- لمين هماش: **استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة، "دراسة حالة الجزائر"**، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة المنظمات الدولية الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017)، ص.10.

من أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين والهند وباكستان وجنوب أفريقيا، ولهذه التجارب دورتان كانت الأول بين عامي 1954 و1958 والثانية في عامي 1981 و 1982م، وفي الوقت الذي تشكل امريكا في المصدر الرئيسي لهذه التفجيرات شكل الاتحاد السوفيتي السابق المصدر الثاني لتلك التفجيرات[1].

وفي عام 1963 وقعت كل من امريكا والاتحاد السوفيتي السابق وبريطانيا اتفاقية لوقف تجارب الأسلحة النووية في الفضاء نتيجة ازدياد العالم بمخاطر السقط النووي – الناتج عن تلك التفجيرات – على البيئة، إلا أن كل من فرنسا والصين استمرا في اجراء تلك التجارب علم نطاق ضيق ثم توقفتا عن ذلك عام 1985، ومن ذلك الحين وتجارب الأسلحة النووية تجرى تحت سطح الأرض في محاولة لمنع تلويث البيئة عدا التجارب النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان عام 1995[2].

وما يشهد العالم اليوم هو أنه رغم وجود العديد من الاتفاقية التي تمنع استخدام الاسلحة الفتاكة والمدمرة، وحتى هناك بعض تجارب نزع السلاح من العالم، لكنه غياب الصفة الالزامية والاجبارية والقانونية والعقوبات سهل من الاستخدام اليومي للذرات النووية والأسلحة النووية، ويمكن استحضار مثال بعض الاتفاقيات المانعة الاستخدام النووي مثل اتفاقية جنيف للحماية من الاشعاعات النووية 1960.

ومن أبرز ما يميز الملوثات الاشعاعية في استمرارية بقائها في الجو لمدة عدة أشهر، وبعدها تسقط على الأرض والنباتات، فتدخل السلاسل الغذائية، فتنتقل إلى أجسام الكائنات الحية، كما تصيب الإشعاعات أجسام الكائنات الحية من الوسط المحيط عن طريق التنفس، فتتراكم في أعضاء مختلفة فيها وبخاصة في العظم، ومن ثم تسبب أمراض

(1)– ممدوح حامد عطية، سحر مصطفى حافظ، **المخاطر الاشعاعية بين البيئة والتشريعات القانونية في الوطن العربي**، ط1، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2005)، ص.17.

(2)– ممدوح حامد عطية، سحر مصطفى حافظ، مرجع سبق ذكره، ص.17.

السرطانات والعقم وسرعة الهرم، وأيضا يؤدي استخدام الاشعاعات النووية إلى اتلاف أنسجة الجسم واصابته بالقي والغثيان وارتفاع درجة الحرارة في الجسم، ثم يصحب ذلك نزيف في الأوعية الدموية مع قلة الشهية للطعام ثم سقوط الشعر وتدمير النخاع الشوكي ونقص كريات الدم الحمراء والإصابة بالسرطان ولا تخفى خطورة هذه الاشعة على الأجهزة التناسلية والتعرض لها يؤدي إلى اجهاض الحامل وولادة أطفال مشوهين وفقد الشخص القدرة على الانجاب، وعدم ترك استخدام الأسلحة النووية يترك آثاره في البيئة المحيطة بالإنسان كذلك، فترى القنبلة الذرية التي تحدث انفجارا نتيجة انشطار عنصر اليورانيوم، والقنبلة الهيدروجينية التي تنتج طاقة مدمرة نتيجة اندماج ذرات بها ينشأ عنها الضم النووي[1].

ومن خلال هذا يتضح أن المواد المشعة من أهم مصادر تلوث البيئة الجوية الحادة الخطورة، إذ زادة حدة خطورتها بعد اكتشاف الطاقة الذرية والنشاط الاشعاعي في أملاح اليورانيوم والراديوم، وغيرها و تفاقم مشاكل إجراء التجارب النووية إضافة إلى إقامة محطات الطاقة البرية، وهذا يؤثر على البيئة المحيطة بالإنسان.

ويجب التقليل من استخدام الاشعاعات النووية لجعل الحياة ممكنة على أرض الواقع، والحث على استخدام الطاقة النظيفة، والتقليل من التجريب على أرض الواقع من التجارب النووية، ومنع إطلاق الصواريخ واستخدام الذرات المضرة بالمحيط الذي يسكنه الإنسان ويمكن أن نعبر بالشكل التالي عن الاشعاعات والطريقة التي تؤثر بها على الأفراد.

(1)- ممدوح حامد عطية، سحر مصطفى حافظ، مرجع سبق ذكره، ص.42.

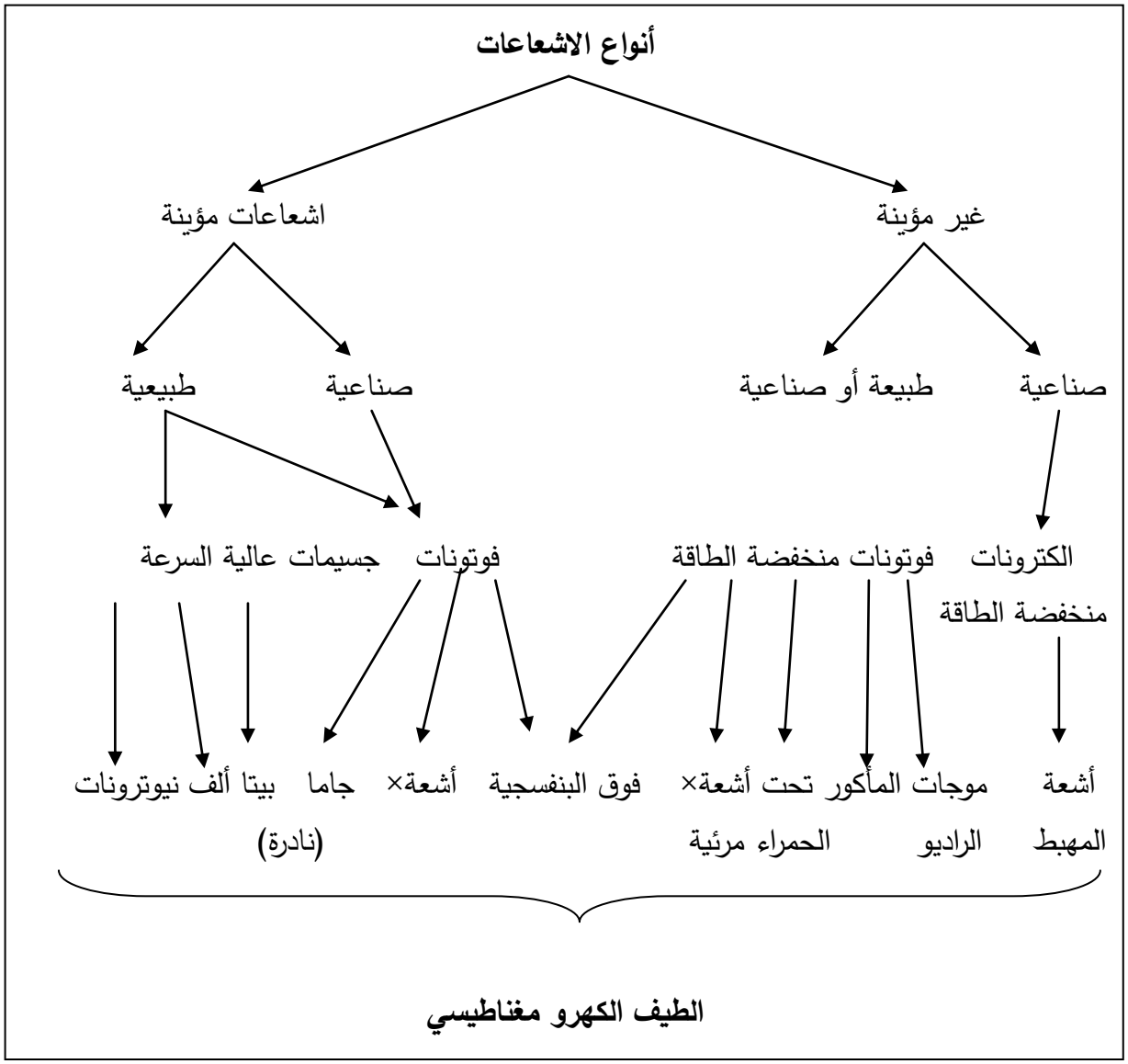

الشكل رقم 06 الطيف الكهرومغناطيسي.

المصدر: ممدوح حامد عطية، سحر مصطفى حافظ، مرجع سبق ذكره، ص.14.

يوضح الشكل أعلاه أخطر الاشعاعات التي تهدد حياة الأفراد والتي يجب التقليل من استخدامها لضمان سلامة حياة الأفراد فوق سطح الأرض.

خلاصة الفصل:

وكخلاصة لهذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

لم تبقى قضايا البيئة حبيسة اهتمام الجمعيات والبلديات وخرجت اليوم إلى المستوى العالمي، وما يمكن استنتاجه أنه هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى تزايد الاهتمام الدولي بقضايا البيئة، ويمكن تلخيصها في:

1-ارتباط حقوق الانسان بالبيئة فاليوم أصبح الإنسان واعي بقضايا بيئته وأصبح يطالب بحقوقه المتمثلة في العيش في بيئة صحية ونظيفة وسليمة من الحروب والصراعات والنزاعات.

2-علاقة البيئة بالتنمية المستدامة هذا أيضا يعد من أسباب تزايد الاهتمام بقضية حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة لأنها علاقة وثيقة مهما تعددت وجهات النظر لمهنا تضاربت الأفكار.

3-زيادة إلى ارتباط حقوق الإنسان بالبيئة والعلاقة الموجودة بين البيئة والتنمية المستدامة يعزز هناك دور التهديدات البيئية ببعديها ذات الطابع الإقليمي والذي حدود انتشاره محدودة ولاتتعدى إقليم الدولة الواحدة على سبيل المثال التصحر وندرة والنفايات، المياه إضافة إلى الانحسار البيولوجي ومنها ذات الطابع العالمي والتي تعدد أكبر التهديدات خطورة لأنها تهدف إلى القضاء على البشرية جمعاء لأنها هذه الخاصة المهمة جدا التي تتمثل في علاقة التهديدات البيئة بالجوانب المختلفة للنشاط البشري سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الفردي، والتي تتمثل في ظاهرة التلوث العالمية والاحتباس الحراري واستنزاف طبقة الأوزون والاشعاع النووي غيرها، وكحلول للتقليل من حدة هذه التهديدات يجب أن تكون هناك جهود دبلوماسية نتائجها ملزمة تسعى إلى القضاء

على هذه التغيرات المناخية والتهديدات الفتاكة القاتلة، لذلك يجدر بناء الحديث عن أهم الاتفاقيات والمؤتمرات والجهود الأخرى مثل جهود الوكالات المتخصصة الهادفة إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا سيكون في محتوى الفصل الثالث في هذا الموضوع المعنون بالجهود الدبلوماسية المبذولة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل هو جوهر بحثنا لأن موضوع البيئية والتنمية المستدامة بعد مؤتمر الألفية يتلخص مضمونة في جل الجهود الدبلوماسية المبذولة لحماية البيئة فيما يترتب عليها تحقيق التنمية المستدامة، وذلك يكوون من خلال تنظيم مجموعة من الخطط لبرمجة المؤتمرات الدولية والاتفاقيات وحتى الوكالات المتخصصة لحماية البيئة وإبراز الدور الفعال الذي لعبته المؤتمرات ابتداء من مؤتمر ستوكهولم إلى غاية مؤتمر باريس حول تغيير المناخ عام 2015، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية المتخصصة التي مهنا ما ساهم في حماية المناخ وطبقة الأوزون مثل اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون المبرمة بتاريخ 22 مارس 1985 ومنها ما ساهم في حماية البيئة البحرية مثل اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض من التلوث، وذلك نظرا لما يمثله كموقع استراتيجي مشترك بين بلدان شمال افريقيا والبلدان الجنوبية لأوروبا.

وأيضا فيها ما ساهم في حماية البيئة أهمها اتفاقية بازل الخاصة بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الدولية المبرمجة بتاريخ 12 مارس 1989، وهدفها التقليل من اتياح وتوليد النفايات من حيث الكمية حفاظا على الصحة البشرية.

وأيضا تناول هذا الفصل دور المنظمات والوكالات المتخصصة التي كانت تبحث إشراف الأمم المتحدة بتطوير قواعد القانون الدولي للبيئة على سبيل المثال منظمة الأمم المتحدة للصحة العالمية WHO، ومنظمة الأمم المتحدة الأغذية والزراعة FAO، والوكالة الدولية للطاقة الذرية AEA.

المبحث الأول: دور المؤتمرات الدولية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

اتخذت الجهود الدولية أبعادا جديدة ونظرة شمولية بالغة الأثر في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا بقيادة الأمم المتحدة وعن طريق مختلف أجهزتها ووكالاتها المتخصصة، وقد أثمرت بصياغة عدة مؤتمرات دولية واتفاقيات تم الاقرار بفاعليتها، والتي كان ينصب هدفها حول الحصول على مزيد من الضمانات من دول العالم لحماية البيئة نحو تحقيق التنمية المنشودة، وكما تطرقنا سابقا لأغلب التهديدات بيئية سنحاول عرض أهم المؤتمرات التي تكفلت وحاولت القضاء على الآثار الوخيمة لهذه التهديدات بداية بمؤتمر ستوكهولم سنة 1972، وما تلاه من مؤتمرات التي كانت تهدف إلى أن تجعل من الإنسان صديق للبيئة.

المطلب الأول: مؤتمر ستوكهولم 1972 "نحو عولمة التفكير البيئي".

اجتمعت الدول بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبذلك بقرارها رقم 2398، وتأتي هذه الدعوة إثر تشكيل لجنة تحضيرية دام عملها مدة عامين كان هدفها دراسة واقتراح[1]، المجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد مؤتمر حول البيئة العالمية تحت عنوان (أرض واحدة) مستندا على تقرير علماء جاء فيه: "لم تجابه البشرية خطر حتى الآن بهذه الفخامة، وهذا الانتشار الناتج عن عدة عوامل...، نحن علماء الحياة والطبيعة لانشك بفعالية الحلول الخاصة، لهذه المسائل ولكننا نلج في القول بأننا مقتنعين بوجود هذه المعضلات على الأرض وبأنها متشابكة ومن الممكن حلها، ونحن نصبوا إلى تأمين حاجيات الإنسانية،

(1)- سليماني مداد، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري**، (مذكرة ماجستير، تخصص قانون، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015-2016)، ص.26.27.

لذا وضعنا جانب مصالحنا الفردية"[1]، وبالفعل اقتنعت 113 دولة بضرورة الاجتماع تحت مضلة الأمم المتحدة، لكن هذا الاجتماع لم يكن هو الهدف بل كان وسيلة لطرح التحديات التي يواجهها كوكب الأرض ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها، في ظل جو الاستقطاب الحاد إبان الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انخفض سقف التوقعات المنتظرة من هذا المؤتمر خصوصا بعد الفشل في الاتفاق حول التخلي عن سباق التسلح النووي الذي يعتبر الخطر الأول على البيئة، واقتصر النقاش على مسائل يمكن الاتفاق عليها دون المعالجة العميقة لأسباب المشكلة.

وفي نهاية المؤتمر خرج المؤتمرون بنتائج تمثلت في بعض الوثائق ومنها إعلان مبادئ يشمل 26 مبدأ بخارطة عملية تكونت من 109 توصية بالإضافة إلى استحداث مؤسسات تتولى تنسيق الجهود المبذولة في هذا الصدد وما يترتب عن ذلك من أعباء مالية.

المطلب الثاني: مؤتمر ريوديجانيرو 1992 "اشكالية التنمية المستدامة والأمن البيئي".

عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة ما بين 1 إلى 14 يونيو 1991، وقد أحيطت هذه القمة بالكثير من التحضير لها مخافة الفشل، فأريد لها أن تكون فريدة من حيث الحضور والنتائج، فكان لها ذلك من خلال حضور رفاق كل المؤتمرات، حيث حضرت 141 دولة منها 105 دولة مثلت على أعلى المستويات بالإضافة إلى حضور شخصيات دبلوماسية واقتصادية وعلماء، وأخران ناشئة في أوروبا وقادة الرأي في مواقع النزاعات والأزمات، كما حضر القمة آلاف من الإعلاميين قاموا بنقل رسالة

(1)- عامر طراف: **التلوث والعلاقات الدولية**، ط2 ،(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص ص .149، 150.

المؤتمر إلى الملايين في شتى أنحاء العالم وعلى طاولة المفاوضات ثم تناول أهم المشاكل البيئية التي تواجه كوكب الأرض، خاصة المشاكل التي كان المتسبب فيها بالدرجة الأولى هم البشر مثل السلوكيات الخاطئة للمتبعة في مجال الاقتصاد كالاستنزاف المفرط للثروات الطبيعية دون وعي أخلاقي أو قانوني لحقوق الأجيال القادمة، كما تم بحث الآليات المثلى التي يمكن من خلالها تفادي الكوارث المحتملة إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه.

وفي ختام هذا المؤتمر خرجت أطرافه بحصيلة اعتبرت من الأهم في التاريخ المؤتمرات البيئية، تتمثل تلك الحصيلة في بعض الوثائق هي:

- جدول أعمال للقرن الواحد والعشرين، وهو عبارة عن مشروع عملي يشمل العمل من أجل التنمية المستدامة في المستقبل؛
- إعلان ريو وهو عبارة عن مجموعة من المبادئ تشمل الحقوق والمسؤوليات التي تكتسبها الدولة أو التي تترتب عليها؛
- بيان مبادئ الغابات يهدف هذا البيان إلى حماية الغابات باعتبارها جزءا من النسيج البيئي؛
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ[1].

المطلب الثالث: مؤتمر الألفية 2000.

عقد هذا المؤتمر في نيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000، وقد صادقة عليه 189 دولة من أجل خلق عالم يتميز بالثبات والاستقرار، وذلك من خلال تحقيق الأهداف المسطرة التي جاء من أجلها هذا المؤتمر، وقد أخذ هذا المؤتمر بعين الاعتبار جميع قرارات المؤتمرات المنعقدة خلال التسعينيات، ومبادئ الكرامة الإنسانية، والمساواة والعدل على

(1)- محمد الحسن، **مظاهر حماية البيئة في القانون الدولي وأثره على التشريع الموريتاني**، (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، بن عكنون، 2014-2015)، ص.54.

المستوى العالمي، وحاول تطوير هذه القرارات ليصل إلى أهداف المرجوة، ويجدر بنا الحديث عن القيم المشتركة التي ستحول إلى اجراءات لتحقيق الأهداف، ولذلك يجب أن يكون هناك الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي ثبت أنها صالحة[1]، لكل زمان ومكان أيضا أهم مبدأ قام عليه هذا المؤتمر هو أن رؤسائه مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده، وأيضا يعتقدون بأن التحدي الأساسي الذي تواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة القوة الإيجابية التي تعمل لصالح جميع شعوب العالم.

وهكذا أكد هذا المؤتمر على الالتزام بتعزيز الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها دوليا، والسعي إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين ونزع السلاح والقضاء على الفقر والوصول إلى التنمية المستدامة في جميع المجالات، ومن أهم ما نص عليه إعلان مؤتمر الألفية ما يلي:

أولا: لن ندع أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان (الرجال، النساء، الأطفال) من ظروف الفقر المدقع، ولا إنسانية التي يعيش فيها حاليا أكثر من مليون شخص، ونحن ملتزمون يجعل الحق في التنمية حقيقية واقعة لكل إنسان، ويتخلص البشرية القاطبة...، لذلك تقرر أن نهيئ على الصاعدين الوطني والعالمي بيئة مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر[2].

(1)- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من موقع: http://www.algazeera.net/pdf/
تم تصفح على الموقع (2016/06/01)

(2)- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الصادر عن الجمعية العامة بنيويورك في 08 سبتمبر 2000، ص.05.

ثانيا: "للرجال والنساء والحق في أن يعيشوا حياتهم، ويربوا أولادهم بكرامة والناجاة من الجوع، ومن مخافة العنف أو الاضطهاد أو الظلم، وأفضل ما يكفل هذه الحقوق هو الحكم الديمقراطي والتشاركي الصالح القائم على إرادة الشعب"[1].

كما جاء مؤتمر الألفية بمبادئه وقيمه من أجل إصلاح كوكب أفسدته الأنشطة البشرية والممارسة اللاعقلانية التي أدت إلى إنهاك موارده وإصابتها بالندرة بالتالي تصبح لا تستطيع إشباع حاجيات سكانه.

أهداف مؤتمر الألفية:

يسعى مؤتمر الألفية إلى تحقيق عدة أهداف منها: التنموية ومنها الاجتماعية والثقافية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة في إطار إعلان الألفية المنبثقة عن القمة التي عقدت في سبتمبر 2000 والذي تضمن مجموعة من الالتزامات الهادفة إلى القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

وتتمحور الأهداف فيما يلي:

أولا- استئصال الفقر والجوع الشديد[2]، يعتبر تخليص القارة الإفريقية من أعباء الفقر والجوع والحاجة أهم هدف يسعى إلى تحقيقه مؤتمر الألفية، وذلك من خلال إتباع خطأ الأمم المتحدة المقررة في جدول أعمال القرن 21.

وقد ورد في إعلان مؤتمر الألفية أنه هناك عدة تعهدات من الدول الغنية بتقديم المعونات الأزمة للدول النامية لتمويل تنميتها وتخليصها من أزمة الفقر والجوع اللاصقين شعوب القارة الإفريقية[3]، من أجل الوصول إلى اخفاض معدل الوفيات[4]، ومحاولة القضاء

(1)- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الصادر عن الجمعية العامة بنيويورك في 08 سبتمبر 2000، ص ص.2، 8.

(2)- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائية للتنمية البشرية، سنة 2003، المعنون بأهداف الألفية للتنمية تعاهد بين الأمم لأنها الفاقة البشرية، ص.60.

(3)- المرجع نفسه، ص.20.

(4)- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، مرجع سبق ذكره، ص.90.

على انتشار فيروس نقص المناعة، العمل على تخفيض نسبة الديون، وهذا سيكون من خلال توافر الحكم الراشد.

ثانيا: تحقيق الأمن والسلم ونزع السلاح:

فقد ورد في الإعلان ما يلي: "لن ندخر جهدا في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب، سواء داخل الدول أو فيما بينها، التي تؤدي بحياة أكثر من خمسة ملايين شخص في العقد الأخير، وسنسعى أيضا إلى القضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل[1].

ويعد هذا هدف رئيسي يسعى إلى تحقيقه مؤتمر الألفية من أجل جعل القارة الافريقية وجميع دول العالم مناطق منزوعة السلاح، وذلك بغرض أن تعيش كل شعوب العالم في الأمن والسلم واستقرار دوليين ليصبح الإنسان يتمتع بجميع حقوقه وحرياته في عالم يخلوا من الحروب المدمرة والأسلحة الفتاكة، وذلك من خلال زيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن وتزويد شعوب العالم بما يلزمها من موارد وأدوات لمنع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ وبناء السلام والتعمير بعد الصراع، وقد يتحقق هذا أيضا بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

ثالثا- حماية بيئتنا المشتركة:

وذلك سيكون من خلال أن تطبق في جميع الأنشطة البيئية أخلاقيات جديدة لحفظ الطبيعة ورعيتها، وذلك سيتحقق من خلال بعض الجهود والتقنيات المتمثلة في:

(1)-إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، مرجع سبق ذكره، ص.11.

أ-يجب أن تكون هناك جهود مكثفة لضمان بدء نفاد بروتوكول كيوتو في موعد لا يتحاوز الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 2002.

ب-وقف الاستغلال اللاعقلاني للمواد الطبيعية:

ويجب أن تتظافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى بين منظمات حكومية وأخرى غير حكومية مثل تفعيل دور المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وغيرها من المنظمات والوكالات التي تسعى إلى الحفاظ على البيئة بصفة تشاركية.

رابعا- حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد:

ورد في إعلان الميثاق ما يلي: "لن ندخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا"[1]، جاء هذا الهدف من أجل أن يتمتع كل فرد بحقوقه التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأقليات ويجب أيضا أن تتمتع المرأة بجميع حقوقها، ويكون هناك تنفيذ لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأيضا يجب أن تكون حقوق الأفراد المهاجرين والعمال المهاجرين محفوظة من أجل القضاء على الأفعال العنصرية وتجنب كراهية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة.

خامسا- حماية المستضعفين:

"لن ندخر جهدا في كفالة تقديم كل المساعدات والحماية الممكنة إلى الأطفال وجميع السكان المدنيين اللذين يعانون بصورة جائرة من أثار الكوارث الطبيعة وعمليات الإبادة

(1)- إعلان الأمم المتحدة الألفية، مرجع سبق ذكره، ص.16.

الجماعية والصراعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية، حتى يمكنهم استئناف حياتهم الطبيعية في أقرب وقت ممكن"[1].

وهذا الهدف يتحقق من خلال عدة إجراءات أهمها: "تعزيز التعاون الدولي الذي ينص على تقاسم أعباء المساعدات الإنسانية المقدمة إلى البلدان المستقبلة للاجئين ومساعدة كل اللاجئين جنين والمشردين والحفاظ على كرامتهم والسماح لهم بالتمتع بجميع حقوقهم.

سادسا- تلبية الاحتياجات الخاصة الأفريقية:

يتضح مضمون هذا الهدف من خلال أن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية نص على أنه سيتم دعم وتوطيد الديمقراطية في إفريقيا ومساندة الأفارقة في نصنا لهم من أجل السلام الدائم والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك سيكون عن طريق دمج إفريقيا في الاقتصاديات العالمية، ويتحقق هذا الهدف بالاتخاذ عدة تدابير منها:

تحسين الوصول إلى الأسواق العالمية، تزويدها بالتكنولوجيا ومحاولة تطويرها في شتى المجالات أيضا مساعدة إفريقيا على بناء قدرتها على التصدي لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز الأمراض الوبائية الأخرى[2].

سابعا- المساواة بين الجنسين:

جاء إعلان الأمم المتحدة بالمساواة بين الجنسين، وذلك في مجال الحقوق والواجبات وتكافئ الفرص للرجل والمرأة؛ أي أن دور المرأة يقل قيمة ومكانة بالنسبة لرجل فكرة قديمة يجب أن تزول، وقد نص إعلان مؤتمر الألفية على الدور الفعال الذي تلعبه المرأة في جميع مجالات الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية[3].

(1)-إعلان الأمم المتحدة الألفية، مرجع سبق ذكره، ص.19.

(2)- تقرير برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، 2003.

(3)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006، اليونيسف، 2006، ص.24.

ثامنا- تعزيز الأمم المتحدة:

"لن ندخر جهدا لكي تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فاعلية في السعي إلى تحقيق عدة أولويات منها: الكفاح من أجل التنمية لشعوب العالم، مكافحة الفقر والجهل والمرض، مناهضة الظلم، محاربة العنف والإرهاب والجريمة"[1]، وذلك سيكون من خلال عدة طوق أهمها إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة، تكثيف الجهود لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، تعزيز محكمة العدل الدولية لضمان العدلة وسيادة القانون وغيرها.

المطلب الرابع: مؤتمر قمة جوهانسبورغ 2002 "مرحلة الحوكمة البيئية".

بين 26 أوت و4 سبتمبر 2002، وبمناسبة انقضاء عشر سنوات على مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992، اجتمع في جوهانسبورغ عشرات الألوف من رؤساء دول وحكومات وأعضاء وفود وطنية وقيادات من المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال التجارية، وغيرها من الفئات الرئيسية لمناقشة قضايا التنمية المستدامة والاتفاق على مزيد من الاجراءات من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وغيره في الاتفاقات ذات الصلة وللتشارك في الالتزام يجعل التنمية المستدامة واقعا عالميا[2]، وقد تمحور الهدف الأساسي الذي عقد من أجله هذا المؤتمر في محاولة الوقوف على الانجازات التي تحقق عن طريق التنمية المستدامة منذ إعلان ريو، وبالنسبة إلى أهم المبادئ التي قام عليها هذا المؤتمر فتتمثل في:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- مكافحة الفقر والفساد؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية؛

(1)- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، مرجع سبق ذكره، ص.30.

(2)- مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب، "**التنمية المستدامة ومؤتمر قمة جوهانسبورغ**"، مجلة الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب، ع01، الفصل الأول، (2003)، ص.01.

- توسيع التعاون في مجال الخبرات بين دول العالم[1].

وبعد ذكر أهم المبادئ التي قام عليها هذا المؤتمر يجدر بناء التخصص أكثر في الأهداف الرئيسية التي رسمها هذا المؤتمر وفي النتائج التي خرج به:

أولا- أهداف مؤتمر قمة جوهانسبورغ:

- يهدف إلى تعزيز الجهود الدولية المبذولة وتظافرها من أجل القضاء التام على آفة الفقر؛
- يهدف إلى مراجعة تنفيذ ما جاء في أجندة القرن 21 في مجال البيئة والتنمية؛
- الحاجة إلى جعل العولمة أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة؛
- التقليص من حجم الفجوة بين دول العالم الشمالية والجنوبية.

ثانيا- نتائج مؤتمر قمة جوهانسبورغ:

تمحورت أهم نتائج هذه القمة حول:

1-إعلان جوهانسبورغ الذي تضمن 37 مبدأ، يؤكد على تقوية أركان التنمية المستدامة، وهي التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، حماية البيئة، حماية الطفولة، وضرورة التأكيد على الالتزام بإعلان ديوديجانيرو في أجندة القرن 21.

2- برنامج العمل هو وثيقة تتكون من 54 صفحة مقسمة إلى 153 فقرة، تحتوي على 10 فصول، منها ما يتعلق بالفقر، أساليب الانتاج والاستهلاك وكيفية التعامل معها، الصحة، ومنه من يعتبر هذا البرنامج مكمل الأجندة القرن الواحد والعشرين، إذ يؤكد أيضا على المشاكل التي تعاني منها الدول المتخلفة.

(1)- شكراني الحسين، "**من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو + 20 لعام 2012: مدخل إلى تقيم السياسات البيئية العالمية**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، 2013، ص.157.

3-وتعتبر هذه النقطة هي الرئيسية المطروحة في هذا المؤتمر، والتي تضم طرق مكافحة الفقر كأحد أسباب الدمار البيئي، حيث تم التأكيد على ضرورة أن تتعاون كافة الدول على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة لحول عام 2005.

أيضا من أهم نتائج هذا المؤتمر أن أولويات التنمية المستدامة ترتكز في المسائل الحيوية مثل المياه، الطاقة الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي[1].

وفي ختام هذا المبحث يجدر بنا الإشارة إلى أنه للمؤتمرات الدولية السابقة الذكر أو حتى التي لم نتطرق إليها مثل مؤتمر كوينها عن 2009 أو غيره مثل مؤتمر باريس الذي كان سنة 2014 وتم إعادته في 2017، ومن أهم نتائجه خروج الولايات المتحدة الأمريكية منه التي لها الدور الأساسي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: دور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

أن كثرة الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال البيئة يعكس ذلك الاهتمام العالمي بموضوع البيئة وحمايتها من الكوارث المتزايدة والمتوترة والمتعاقبة منذ قيام الثورة الصناعية، التي قابلها زيادة أنشطة الإنسان واللامبالاة للنتائج الكارثية التي انعكست سلبا على صحته، وعلى الآثار التي تسببها الغازات الدفيئة على الغلاف الجوي، ومن أهم الاتفاقيات المبرمجة لحماية البيئة نجد منها التي ساهمت في حماية المناخ وطبقة الأوزون، ومنها ما عنت بحماية البيئة البرية، ومنها ما اهتمت بالبيئة البحرية وسنوضح ذلك لاحقا في مطالب هذا المبحث.

(1)- منظمة الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا، 2002، وثيقة رقم20، من موقع .http:/www.un.org/arabic/confferences/wssd/pdf
تم تصفح على الموقع 2013/11/20، ص.15.

المطلب الأول: اتفاقية برشلونة 1976 لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث.

عقدت هذه الاتفاقية في 02 فيفري 1976 في اسبانيا من أجل مناقشة وسائل حامية البحر الأبيض المتوسط ضد التلوث، وقد اشتركت في هذا المؤتمر جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات الاقليمية التي ظهرت خلال هذه الحقبة من الزمن بل تعتبر أهمها على الإطلاق، لأنها أول اتفاقية اقليمية غطت بشكل واسع كل مصادر التلوث البحري، وهي:

- التلوث الناتج عن المصادر الأرضية؛
- التلوث من السفن؛
- التلوث الناتج من النشاطات افي قاع البحار؛
- التلوث الناتج عن الاغراق[1].

ولقد حوت الاتفاقية وملحقاتها تفصيلات عديدة، بيد أن أهم ما يمكن الاشارة إليه أن الدول المتعاقدة قد التزمت بالعمل على حماية وتحسين البيئة البحرية واتخاذ كافة الوسائل طبقا لما تقتضيه الالتزامات الدولية لمنع ومكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط من مصادره المختلفة ويلاحظ شمول هذه الاتفاقية لكافة أنواع السفن والطائرات دون تمييز، ويمكن تلخيص أهم ما يميز هذه الاتفاقية فيما يلي:

- من أهم مميزات اتفاقية برشلونة أنها تحمل صفة الشمولية، إذا أنها لم تقتصر على مكافحة مصدر واحد أو أكثر من مصادر التلوث البحري، بل أنها تضمنت كل مصادر التلوث البحري، وما يحتمل أن يطرأ من مصادر أخرى.

(1)- علي عدنان الفيل: **المنهجية التشريعية في حماية البيئة**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص.54.

- جاءت هذه الاتفاقية شاملة لكافة أنواع السفن والطائرات بلا تمييز، حيث نصت المادة الثالثة من البروتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن الأغراق من السفن والطائرات أنه يقصد بالسفن والطائرات، والمراكب التي تسير فوق الماء وتحته والطائرات مهما كان نوعها فوق الوسائط الهوائية والمراكب العائمة سواء كانت ذاتية الحركة أو لا[1].

هذا التوسع يعتبر من مزايا الاتفاقية لأنها لم تنص على استثناءات كثيرة تقلل من الغرض المقصود بها[2].

وتعتبر هذه الاتفاقية الانطلاقة الأولى للاهتمام والمساهمة في حماية البيئة البحرية إذ تلاها مجموعة من الاتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة للبحار سنة 1982 وأيضا الاتفاقية الدولية حول الاستعداد والتصدي والتعاون لمكافحة التلوث البحري المبرمة في لندن سنة 1990، وغيرها.

ومن أجل أن تبقى هذه الاتفاقيات سارية المفعول، يجب أن تتوج بصفة الالزامية حتى يكون هناك تطبيق عادل لما نصت عليه هذه الاتفاقية.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل 1989 الخاصة بنقل النفايات الخطرة.

لقد نصت اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود على حماية البيئة والصحة البشرية من مختلف النفايات الخطرة، وقد تم التصديق

(1)- المادة (3) من اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، صادقت عليها الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 354/920.

(2)- المرجع نفسه.

على هذه الاتفاقية كردة فعل للإنتاج العالمي السنوي لمئات الاطنان المتولدة من النفايات الخطرة على صح الإنسان[1].

وقد أكدت مقدمة هذه الاتفاقية على مدى خطر الاضرار التي تلحق بالصحة البشرية والبيئة، أثر تزايد وارتفاع درجة انتشار هذه السموم، وأيضا ما تنص عليه هذه الاتفاقية وما تنص عليه مبادئ إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية أستوكلهوم 1972، وكذلك التوصيات والإعلانات والصكوك والأنظمة ذات الصلة المعتمدة في إطار منظومة الأمم المتحدة والأعمال والدراسات المضطلع بها في إطار منظمات اقليمية ودولية أخرى.

ويتلخص الهدف الأساسي والرئيسي لهذه الاتفاقية في التقليل من انتاج وتوليد النفايات من حيث الكمية حفاظا على الصحة البشرية.

ويوجد أيضا العديد من الاتفاقيات التي يجدر بنا الإشارة إليها التي عنت بالبيئة البرية ومحاولة الحفاظ عليها مثل اتفاقية التنوع البيولوجي المبرمجة بتاريخ 05 جوان 1992، والهدف منها صيانة وحماية التنوع البيولوجي وضمان استمراره للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وأيضا الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، والتي ابرمت في باريس في 14 أكتوبر 1992، والتي يتمثل هدفها في وضع استراتيجية دولية لمكافحة التصحر، وذلك لتخفيف آثار الجفاف واتي يعاني منها بعض الدول.

المطلب الثالث: اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون 1985.

بتاريخ 22 مارس 1985 عقدت اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون والهدف منها هو الحفاظ على طبقة الغلاف الجوي وحمايته من الغازات المكونة له، والتي تلعب دورا أساسيا في تنظيم حرارة الأرض، بحيث تمثل طبقة الأوزون الدرع الواقي لكوكب الأرض.

(1)– اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، اعتمدها مؤتمر المفوضين، عقدت في بازل بسويسرا في 22 مارس 1989.

وقد نصت المادة 02 من الفقرة 01 من اتفاقية فينا الخاصة بحماية طبقة الأوزون 1983 على أنه "تتخذ الأطراف التدابير المناسبة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وأحكام البروتوكولات السارية التي هي أطرف فيها من أجل حماية الصحة البشرية والبيئية من الآثار الضارة التي تنجم أو يُرَجِحْ أن تنجم عن الأنشطة البشرية التي تحدث تعديلا في طبقة الأوزون"[1].

ويمكن الايضاح أكثر أن طبقة الأوزون هي طبقة غازية من طبقات الغلاف الجوي، تعلوا الطبقة المتاحة لكوكب الأرض وتمنع بعض الاشعاعات الشمسية كالإشعاع الفوق بنفسجي من الوصول إلى الأرض؛ أي أن إتلافها أو ضررها يؤدي إلى ضرر الصحة البشرية جمعاء.

أيضا يجدر بنا الإشارة إلى بعض الاتفاقيات التي ساهمت في حماية البيئة الجوية وأهمها اتفاقية باريس للتغير المناخي إذ وقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ أو ما يسمى بمؤتمر الأطراف في باريس عام 2015، أقر ممثلو 195 بلدا في المؤتمر العالمي لتغير المناخ في العاصمة الفرنسية باريس اتفاقا دوليا غير مسبوق للتصدي الاحتباس الحراري، وقد كان الهدف منها محاربة الأسباب المؤدية إلى تغير المناخ الذي يؤثر سلبا على سلامة الأفراد.

ويمكن تلخيص دور الاتفاقيات التي سعت لحماية البيئة بأقسامها الثلاث البرية والبحرية والجوية فيما يلي:

(1)- اتفاقية حماية طبقة الأوزون 1985، اعتمد المؤتمر المعني بحماية طبقة الأوزون هذه الاتفاقية في 22 مارس 1985.

جدول رقم 02 أهم الاتفاقيات المعنية بحماية البيئة والتزاماتها المحققة للتنمية المستدامة.

نوع الاتفاقيات البيئية	أهم الاتفاقيات	دور الاتفاقيات في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة
الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة الجوية	اتفاقية جنيف لعام 1977 بشأن الحماية من تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات.	–الزام الدول باتخاذ كل الاجراءات تخفض معدل تلوث الهواء والضوضاء خاصة في أماكن العمل لضمان سلامة العمال وراحتهم. –التزامها بإعلام العمال بالمخاطر الناتجة عن التلوث. –الالتزام بسن القوانين الخاصة بتأمين العلاج الطبي المجاني للعمال.
	اتفاقية جنيف لعام 1979 المتعلقة بتلوث الهواء عبر الحدود (اتفاقية اقليمية).	–في الواقع هي اتفاقية اقليمية إلا أن الطبيعة عبر الحدودية للتلوث البيئي جعلتها مهمة على المستوى الدولي، والتزاماتها تنعكس على كل الدول منها: –التزام الدول بالحدث من التلوث العابر للحدود، وذلك عن طريق التعاون الدولي ووضع استراتيجيات وخطط لذلك وإقامة برامج للرصد والتقييم
	اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون 1985.	–التزمت الدول باتخاذ التدابير اللازمة من أجل التخفيض من الأنشطة المؤدية إلى ذلك التلوث. –مسؤولية الدول في حالة التسبب في التلوث. –الالتزام بالتعاون الفني والبحثي. –التخطيط والتقييم للبرامج لمنع التلوث.
الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة	اتفاقية الجزائر لعام 1968 بشأن الحفاظ على الطبيعة ومواردها.	–الزام الدول بالحفاظ التربة والنباتات المهددة بالانقراض. –العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية. –المحافظة على الأراضي الرطبة –التعاون الدولي.
	اتفاقية رامسار لعام 1977 الخاصة	

البرية	بالأراضي الرطبة.	
	اتفاقية باريس لحماية التراث الطبيعي والثقافي 1972.	-طرحت هذه الاتفاقية للتوقيع في مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNISCO وكان الهدف منها هو حماية التراث الطبيعي والذي يتمثل في المعالم والمواقع الأثرية التي تمثل تراثا مشتركا الإنسانية، بالإضافة إلى حماية الأجناس النباتية المهددة.
	اتفاقية التنوع البيولوجي 1992.	-الهدف منها صيانة وحماية التنوع البيولوجي وضمان استمراره الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
	الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر والتي ابرمت في باريس 1992.	-هدفها وضع استراتيجية دولية لمكافحة التصحر لتخفيف آثار الجفاف التي تعاني منها بعض الدول[1].
الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة البحرية	اتفاقية لندن لمنع التلوث بزيت البترول في البحار عام 1954.	عقد في لندن أول خطوة جادة لتوحيد الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة التلوث البحري.
	اتفاقية جوناف لقانون البحار 1958.	جاء من أجل الفصل في النزاعات بين الدول بشأن حقوقها في البحار.
	اتفاقية بروكسل لعام 1969.	عقد في بروكسل للعمل على صيانة قواعد قانونية دولية لمكافحة التلوث البحري.
	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1972.	
	الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية الدولية في مجال النقل البحري للمواد النووية سنة 1972 والعديد من الاتفاقيات الأخرى[2].	

(1)- رياض صالح أبو العطا: **حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام**، (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص ص. 110، 145.

(2)- علي عدنان الفيل، مرجع سبق ذكره، ص ص.27، 55.

يمكن الحديث عن الدور الفعال الذي قدمته الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، وكثرة الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية البيئة التي ذكرنا منها والتي لم نذكر تعكس الاهتمام بمستويه الاقليمي والعالمي بموضوع البيئة والسعي إلى حمايتها من الكوارث البيئية الهدامة والفتاكة، وقد كانت الاتفاقيات إحدى أهم الخطوات لتوحيد الجهود لتوحيد الجهود المبذولة، والتي دفعت المنظومة الدولية للعمل يد بيد قصد التقليص من حدة التهديدات البيئية التي أصبح الإنسان لا يستطيع أن يمارس نشاطاته إلا وهذه التهديدات لصيقة به ونظرا لاتساع نطاق التهديدات البيئية جاءت الاتفاقيات التي مست البيئة الجوية والبرية والبحرية للتقليل من الآثار المترتبة عن نشاطات الإنسان نفسه.

المبحث الثالث: دور الوكالات والمنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ركزت الوكالات الدولية المتخصصة على حماية البيئة من خلال البيئة ذاتها، حيث قامت عدة منظمات أو وكالات من أجل تحديد كيفية حماية البيئة وسبل المحافظة عليها، حيث أشرفت على العديد من الدراسات والأبحاث، والتي تضع المقاييس والمعايير التي يجب أن نتبعها الحكومات والدول من أجل الحفاظ على البيئة، وتم اختيار من الوكالات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIBA) التي كانت عام 1957، ومن المنظمات سنطرق إلى منظمة الأمم المتحدة الأغذية والزراعة (FAO) التي كانت في 1945، وهي أول وكالة دولية متخصصة لمنظمة الأمم المتحدة وأيضا المنظمة العالمية للصحة (WHO) التي كانت في 1948.

المطلب الأول: الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIBA) 1957.

تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 29 جوان 1957 في مدينة فينا، وذلك نتيجة لاكتشاف الطاقة النووية وقضية استخدامها فيما يضر البشرية جمعاء؛ أي استخدامها كسلاح بدلا من استخدامها كتكنولوجيا مفيدة[1]، ومن الأهداف الرئيسية لهذه الوكالة أنها تسعى إلى تقديم الطاقة الذرية للدول شرط أن لا يكون استخدامها لأغراض حربية؛ أي تسعى إلى الحث على استخدام هذه الطاقة في الأغراض السلمية المفيدة مثلا استخدامها في الحفاظ على البيئة والمحيط الذي يعيش في الإنسان لا لإلحاق الضرر به وافساده وتشويه صورة الطبيعة بمناظرها الجميلة.

ومن المهام المخولة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها تسعى إلى المحافظة على البيئة وعلى صحة الإنسان من خلال الإجراءات والمعايير والأنشطة التي تمارسها، وذلك لضمان الاستخدام السلمي وغير المضر للطاقة الذرية في شتى مجالات الحياة وهي بذلك من أولوياتها الحفاظ على حياة الأفراد والمجتمعات وسلامتهم، ومن جهة أخرى تهتم بالجانب الايجابي الذي ينتج عن الاستخدام النظيف للطاقة الذرية، وذلك من أجل أن يعيش الإنسان في بيئة سليمة يستطيع أن يمارس واجباته وينعم بحقوقه فيها[2].

وتمارس الوكالة الدولية لطاقة الذرية مهامها عن طريق المؤسسات التابعة لها من المؤتمر العام، ومجلس المحافظة ومدير عام، وكل هذا من أجل الحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية، والعمل على الاستخدام النظيف لهذا المورد بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة والدول للحد من الآثار الفتاكة التي تهدد حياة الأفراد والمجتمعات والثروات التي يستخدمها الإنسان لتلبية رغباته، ومن أهم أهدافها أيضا

(1)- محمد مصطفى الخياط، **وكالات الطاقة الدولية أطر العمل وتكامل الأداء**، مجلة الكهرباء العربية الاتحاد العربي للكهرباء، ع100، (أفريل 2010)، ص.01.

(2)- ممدوح حامد عطية، سحر مصطفى حافظ، مرجع سبق ذكره، ص.52.

أنها تسعى إلى افشاء السلام والصحة والرفاه في العالم، أيضا تسعى إلى تقييد الدول بمعايير السلامة، وتطبيقها على الأنشطة التي تقوم بها بواسطة اتفاقيات ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف، كما تسعى إلى وضع القواعد الدولية للحماية من الإشعاع وأخطار التلوث النووي إذ أهم ما قمت به هو وضع دليل الأمان للمفاعلات النووية.

أهم نشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIBA):

1-شاركت الوكالة في الأعداد لمؤتمر استوكهولم 1972، والذي حددت مختلف قراراته مجالات محددة للتعاون في هذا المجال بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد بدأ التعاون الفعال بين الوكالة والبرنامج عام 1974، عندما تم إنشاء برنامج دائم بالاشتراك مع مخبر نشاط الإشعاع البحري[1].

2-ساهمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التأكيد على ضرورة الاستخدام الأمثل للطاقة الذرية والذي يجب أن يكون في خدمة السلام والصحة والرفاه البشري.

3-اتخدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مع اللجنة الدولية للوقاية من الإشعاع من خلال منتدى دولي عقد في الفترة الممتدة من 12 إلى 14 فيفري 2002، كمبادرة دولية لوضع سياسة جديدة لحماية البيئة من الإشعاعات على نطاق واسع، وكان هذا المنتدى خطوة هامة نحو التوافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية التي يتوجب معالجتها من أجل تحديد سياسة جديدة تطبق على البيئة من الإشعاع[2].

وتبقى نشاطاتها تتمحور حول هدف أسمى وهو الاستخدام السلمي والايجابي للذرة؛ أي دون الحاق الضرر بحياة الأفراد، حيث تترك لهم مجال التمتع بكرامتهم وشخصيتهم في بيئة سليمة ومحيط نظيف.

(1)- Clarence R. **Oneal, l'Environnement** : Collaboration AIEA-PNUE, article publié sur le site, www.iaea.org

(2)-Protéger l'environnement des effets noafs nocifs des rayonnements vers une nouvelle politique international, article publié sur le site : www.oecd.nea.og

المطلب الثاني: منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).

تأسست عام 1945 وتتولى هذه المنظمة قيادة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الجوع في جميع أنحاء العالم، وتهدف المنظمة إلى تحقيق الأمن الغذائي لجميع الأفراد والمجتمعات بنية تمكين بني البشر من الحصول دائما على ما يكفيهم من الأغذية الجيدة، قصد التمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة والرفاه والرخاء.

***أهداف منظمة الأغذية والزراعة FAO:**

1-القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛

2-الإدارة المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية بما فيها الأرض المياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية لصالح أجيال الحاضر والمستقبل؛

3-القضاء على الفقر والسعي إلى دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع[1].

تتلخص الأهداف المحورية لمنظمة الأغذية والزراعة في أنها تسعى إلى القضاء التام على الفقر والجوع، وانعدام الأمن الغذائي؛ أي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي العالمي، وذلك من خلال التأكيد على مبد التعاون بين الدول سواء في الحروب والأزمات أو من غيرها؛ أي أن تساعد البلدان بعضها البعض ومحاولة سد النقص الموجود خاصة عند البلدان الفقيرة.

***أهم نشاطات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO:**

1- تقدم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو(FAO) المساعدة للبلدان النامية، وبلدان مرحلة التحول لتحديث وتطوير الممارسات الخاصة بقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وضمان مستوى جيد من التغذية للجميع.

(1)- منظمة التغذية والزراعة FAO، اعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، من موقع: http://www.fao.org/docrep/003/w3613e .

2- توفر المنظمة منتدى محايدا لواضعي السياسات والخبراء من مختلف أرجاء العالم والذين يعملون على صياغة الاتفاقيات المتصلة بالقضايا الرئيسية للأغذية والزراعة، إذ تشكل نقطة تلاقي البلدان الغنية والفقيرة معا للتوصل إلى تفاهم مشترك[1].

3- اهتمت المنظمة بتطوير القانون الدولي البيئي من خلال جمع ونشر المعلومات البيئية والقيام بإجراء الدراسات القانونية البيئية، وإعداد الاتفاقيات البيئية والدولية والاقليمية والعمل على تنفيذها كاتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث لعام 1976.

4- تلعب المنظمة دورا مهما في مجال تغيير المناخ، حيث تمتلك المنظمة خبرة واسعة في تطوير وجمع وتشجيع الممارسات الجيدة في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، حيث تعد هذه الممارسات حاسمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره[2].

ويتلخص الهدف الأسمى لهذه المنظمة في ضرورة حماية البيئة الانسانية للمحافظة على الموارد الطبيعية والمحافظة على الزراعة والأغذية من الملوثات البيئية التي تضر بصحة الإنسان والتي تؤثر سلبا على المصدر الأساسي الذي يتغذى منه الإنسان.

المطلب الثالث: منظمة الصحة العالمية (Wold Health Organization).

تأسست في 07 أفريل 1948 مقرها في جنيف سويسرا، وهي السلطة التوجيهية والتنسيقية ضمن منظومة الأمم المتحدة، فيما يخص المجال الصحي، وهدفها الأساسي معالجة المسائل الصحية العالمية وتصميم برامج البحوث الصحية وضمان المساواة في

(1)- منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة (فاو)، من موقع: http://www.aljazeera.net/abusiness تم تصفح الموقع في 2014/01/03.

(2)- تقرير لجنة الأمن الغذائي، مؤشرات أساسية مقترحة لرصد حالة الأمن الغذائي، الدورة 26 روما، 2000، من موقع www.fao.org

الحصول على خدمات الرعاية الصحية وتتكون المنظمة من أجهزة ثلاث وهي: الجمعية العامة، المجلس التنفيذي، الأمانة العامة.

تنصب جهود هذه المنظمة نحو الآثار الصحية المترتبة على عوامل التلوث ومختلف التهديدات البيئية كتغير المناخ، وتساعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع المستويات الوطنية في حماية البيئة وإعداد برامج مكافحة التلوث.

وسعت المنظمة من خلال الأمانة العامة مع الدول الاعضاء إلى تنمية الوعي العالمي، بمخاطر التهديدات البيئية وعلى رأسها تغير المناخ، من أجل التأكيد على أهمية الصحة في السياسات الخاصة بتغير المناخ والتنمية المستدامة[1].

***أهداف منظمة الصحية العالمية (WHO):**

الهدف الأساسي لهذه المنظمة هو القضاء على الأمراض والأوبئة والوصول إلى تحسين مستوى الخدمات الصحية في كل أنحاء العالم[2]، ويمكن تلخيص أهدافها في مايلي:

1-توفير أفضل ما يمكن من الحالة الصحية لجميع الشعوب؛

2-تسعى إلى تنسيق الجهود العالمية لمراقبة نشوء أمراض العدوى، كمرض السارس (SARS) ومرض الإيدز؛

3-تسعى المنظمة لاستئصال شلل الأطفال (POLIO)؛

4-تسعى لتغرير أمور صحية أخرى غير مكافحة الأمراض ومنها تشجيع استهلاك الخضار والفواكه ومحاربة انتشار التدخين في العالم؛

5-من أهم أهدافها ابراز تأثير الحقول الكهروطيسية (الهاتف الخلوي) على الصحة؛

(1)- أشرف هلال: **جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق**، ط1، (القاهرة، مصر: مكتبة الأوابة، 2005)، ص.24.

(2)- Judith A. Finegold : **"Mortality from ischaemic hear disease by country, region, and age : statistics from world health organisation and united nations**", (international journal fo cardiology, volume 168, lssue 2 , 30 September 2013), P.934.

6-تسعى إلى التقليل من نسبة السكر من القوت الصحي وتؤكد على أن نسبة تواجده لا تتجاوز 10%.

7-تهدف المنظمة لتحسين التغذية والاسكان والصحة وظروف العمل وغيرها من الجوانب الصحية للبيئة[1].

وتبقى معظم أهداف منظمة الصحة العالمية تدور في سلسلة حلقاتها مكملة لبعضها البعض، لذلك يجب توفر مناخ ملائم غير مضر بصحة الإنسان، تجنب المأكولات المضرة بالصحة، محاولة القضاء على الأمراض الفتاكة، وتسعى منظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع الوكالات والمنظمات المتخصصة في مجالات أخرى أن توفر بيئة سليمة ونظيفة للإنسان ليمارس فيها نشاطاته وينعم بحياة هنيئة وبصحة سليمة.

أهم نشاطات منظمة الصحة العالمية world health Organization: يمكن تلخيص أهم نشاطات منظمة الصحة العالمية فيما يلي:

1) اقترحت المنظمة عقد الاتفاقيات في شؤون الصحة العالمية وتراقب تفشي الأمراض السارية مثل الجدري والطاعون والأوبئة الخطيرة وتعمل على مكافحتها[2]؛
2) اهتمت المنظمة بتقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث والمخاطر البيئية الأخرى في الهواء والماء والتربة والغذاء وبيئة العمل؛
3) ادرجت ضمن برنامجها Général Programme of word siscth مسألة الصحة العالمية، وذلك لتحقيق ما يلي:

- المساعدة في المعلومات حول العلاقة بين الملوثات البيئية وصحة الإنسان؛

(1)- تقرير منظمة الصحة العالمية، السلامة الغذائية في وقت الكوارث الطبيعية، 2005، من موقع: http://www.who.int/foodsafety/consumer/tkegs/or.

(2)- محمد نور الدين: **فروع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان والتنمية**، مقال من موقع: http:/www.orbhumonnights.org. نشر في 2013/07/21

- العمل على وضع مبادئ توجيهية لوضع الحد الفاصل للمؤثرات الملوثة التي تتلاءم مع المعايير الصحية؛
- الحث على تطوير الأبحاث في المجالات التي تكون المعلومات فيها ناقصة من أجل الحصول على نتائج متقاربة؛
- مساعدة الدول في وضع المستويات الوطنية لحماية البيئة وإعداد برامج لمكافحة التلوث وتقييم فعالية هذه البرامج[1].

4) يؤدي المتخصصون في مجال الصحة أنشطة هامة في قانون الصحة بداية من وضع السياسات حتى تنفيذها، ونهاية بإجراء التقييم العلمي عن التأثير الصحي للقوانين، ثم الزام الدول الأعضاء بالفعل بإعلام منظمة الصحة العالمية بقوانينها الصحية الوطنية وبرامجها التنظيمية؛

5) تسعى منظمة الصحة العالمية إلى تطوير نفسها وعلى سبيل المثال في 2005 اختبرت تركيبتها لمطهرات الأيدي الكحولية، وقد كانتا من سبتين الإنتاج في مرافق الرعاية الصحية؛

6) أصدرت الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أطلس الصحة والمناخ في 31 أكتوبر 2012.

(1)- هندرين أشرف عزت نومان، **القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق**، (رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، 2010-2011)، ص.58.

ما يمكن تلخيصه أن الصحة باتت في القرن الحادي والعشرين، مسؤولية مشتركة تنطوي على ضمان تنطوي على ضمان المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الأساسية وعلى الوقوف بشكل جماعي لمواجهة الأخطار عبر الوطنية؛ أي أنه الصحة من الأولويات التي يجب أن ينعم بها كل الأفراد في العالم حتى يستطيعون ممارسة بقية النشاطات؛ أي من أجل التمتع بالحقوق وتنفيذ الواجبات في بيئة صحية وسليمة، وتبقى منظمة الصحة العالمية هي المسؤول عن الإقرار بوجود اليوم العالمي للصحة والاعتراف به.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استنتاجه من خلال عرض أفكار هذا الفصل ما يلي:

*تعتبر المؤتمرات الدولية القاعدة الأساسية للجهود الدبلوماسية المبذولة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة المبرمة من طرف الدول، وتم الاتفاق عليها للحفاظ على البيئة، حيث كان طرح مشكلات البيئية يتم على مستوى محلي وكان الاهتمام بتأثير الأنشطة البشرية على البيئة ضعيف جدا فضلا إلى أن برزت المؤتمرات بداية من مؤتمر استوكهولم سنة 1972 ومؤتمر ريو ديجانيرو 1992 ومؤتمر الألفية لسنة 2000، وما تلاه ويعتبر مؤتمر الألفية نقطة تحول في الخطط والأهداف المسطرة إذ كان أهم ما ركز عليه استئصال الجوع والفقر الشديدين، وذلك من خلال اتباع خطط الأمم المتحدة المقررة في جدول أعمال القرن 21، وأيضا تحقيق الأمن والسلم والتأكيد على مبدأ أساسي وهو حقوق الإنسان إذ أصبحت هذه الأهداف من اهتمامات لمؤتمرات اللاحقة مثل قمة جوهانسبورغ 2002 وكوبنهاغن 2009 وغيرها وتبقى أهداف كل المؤتمرات مكملة لبعضها البعض وتسعى لتحقيق أهداف تتمحور حول أن يكون الإنسان صديق البيئة؛

*المؤتمرات والمعاهدات الدولية لم تكن تواجه التهديدات البيئية بطابعها الاقليمي والعالمي بمفردها بل كانت هناك مساندة ومساعدة من جهة الاتفاقيات الدولية، والتي سعت لحماية البيئة بأقسامها الثلاث: البيئة الجوية والبيئة البحرية والبيئة البرية، ومن أهم الاتفاقيات التي كان لها دور فعال في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة اتفاقية جنيف لعام 1977 والتي كان هدفها يتجسد في الزام الدول باتخاذ كل الاجراءات لخفض معدل تلوث الهواء واتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون لسنة 1985، هذه كانت في مجال البيئة الجوية أما الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة البرية منها اتفاقية باريس لحماية التراث الطبيعي والثقافي لسنة 1972، ومن الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة البحرية اتفاقية بروكسل لعام 1969 وغيرها؛

*نظرا للأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة والأهداف التي حققتها في مجال الحفاظ على البيئة فإن دورها على الساحة الدولية يزداد أهمية وأصبحت هذه المنظمات تلعب أدوارا بارزة على صعيد الرأي العام العالمي وتقتر على المنظمات الرسمية، وقد نصت المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة التي من أبرزها السلام الأخضر ضرورة الاهتمام بقضايا البشرية جمعاء خاصة في علاقتها بالتكنولوجيا المتطورة والطاقات المتجددة وما ينتج عنها من كوارث واشعاعات نووية والتلوث، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIBA) لسنة 1957 تركز على الاستخدام السليم للتكنولوجيا المتطورة، وأيضا هناك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، والتي تهدف إلى تمكين بني البشر من الحصول دائما على ما يكفيهم من الأغذية، أما في مجال الصحة فهناك منظمة الصحة العالمية (WHO)، والتي تهدف إلى معالجة المسائل الصحية العالمية.

أما فيما يخص وضع المنظمات غير الحكومية اليوم يمكن الحديث عن مجموعة من المنظمات مثل الصندوق العالمي للطبيعة والسلام، أصدقاء الأرض، وقد قامت مصادر الاتصال بإحصاء سنة 1982، بوجود 2230 منظمة غير الحكومية في الدول النامية و13000 في الدول الصناعية، أما الآن والتوقعات تشير إلى أن أعداد المنظمات غير حكومية التي تعمل وتنشط لمناصرة القضايا البيئية والدفاع عنها في تزايد مستمر.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام بحثنا هذا وللتأكيد على صحة الفرضيات من عدمها التي وضعناها سابقا نخلص إلى النتائج التالية:

البيئة هي الوسط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه، ونتيجة للاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية التي وهبها الله تعالى وسخرها الإنسان من أجل توفير سبل العيش وتحقيق كل متطلباته ظهر ما يعرف بالتهديد البيئي، بمعنى إمكانية البيئة بإلحاق الضرر بالبشر وباقي الكائنات الحية فالانتشار السريع للتصنيع والنمو السكاني أدى إلى تغير الواقع الأصلي، وتعرضت بذلك العديد من مناطق العالم إلى أضرار بيئية تؤدي إلى عرقلة سير تحقيق التنمية المستدامة إذ أدى ذلك إلى تفعيل دور الدبلوماسيات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة والتي هدفها الظاهر والباطن يتجلى في الحفاظ على البيئة والتقدم بالتنمية المستدامة.

لا يمكن إهمال دور الحوكمة البيئة خاصة، وأنه أصبح للفواعل غير الدولاتية قبولا كبيرا ونشاطا واسعا في المجالات البيئية، وفي الساحة الدولية أيضا والأنظمة الحديثة للحوكمة البيئية العالمية تشتمل على سياسات بيئية عالمية.

نخلص إلى القول بأن الواقع الحالي المعاش الذي يشير إلى أن كوكبنا في خطر، وذلك نتيجة لتزايد نسبة خطورة التهديدات البيئية سواء على المستوى الاقليمي من نذرة المياه والتصحر وخسارة التنوع البيولوجي والنفايات أو سواء على المستوى العالمي من استنزاف طبقة الأوزون والتلوث البيئي والاحتباس الحراري واستخدام الإشعاع النووي، ونظرا لارتباط حقوق الإنسان بالبيئة مهدت لوجود تظافر في الجهود الدبلوماسية المبذولة التي غرضها حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

نظرا لتشابك وتعقيد طبيعة التهديدات البيئية استحضار دور كل الجهود الدبلوماسية المبذولة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من مؤتمرات دولية بداية بمؤتمر

ستوكهولم سنة 1972 وريوديجانير وسنة 1992، ومؤتمر الألفية الذي كان لب وجوهر هذا الموضوع لأنه سطر العديد من الأهداف والخطط والبرامج من أجل توفير حياة أفضل لكل سكان العالم، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وتعزيز الديمقراطية ونزع السلاح واستئصال الفقر والجوع وغيرها من الأهداف والمبادئ التي غرضها تلبية حاجات الأفراد، ومن أجل توفير لهم بيئة سليمة، إضافة إلى ذلك دور المؤتمرات والمعاهدات الدولية ودور كل من المنظمات والوكالات الخاصة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن الاشارة إلى بعض النقاط التي تقف عقبة في وجه الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة سواء على المستوى الدولي أو الوطني:

1-من أهم ما يعيق التنمية المستدامة هو عدم وفاء الدول الكبرى بالتزاماتها خاصة في مجال نقل التكنولوجيا والتنسيق المعلوماتي لضمان حماية البيئة؛

2-ضعف التنسيق والتعاون مع الوكالات الدولية المتخصصة في مجال البيئة والمنظمات الدولية خاصة في مجال تنفيذ المتطلبات التنموية؛

3-ضعف التمويل للبرامج والمناهج البيئية إضافة إلى فشل المؤسسات المكلفة بحماية البيئة، وذلك يتعلق بالميزانية الزهيدة المخصصة للقطاع البيئي.

4-الافتقار إلى التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الأجهزة المنوط بها داخل الدولة الواحدة، في مجال حماية البيئة من كل التهديدات الأمر الذي يؤدي إلى تكرارها وهدر الطاقات والامكانيات.

التوصيات:

1. العمل على إيجاد محكمة بيئية مختصة بالنظر في جرائم البيئة، ووضع جرائم البيئة في مصاف الجرائم الخطرة، وتدعيم العقوبات المقررة لها.
2. تحديد المسؤولية القانونية الدولية وعنصري الضرر والتعويض تحديدا دقيقا مع الحزم في تطبيق النصوص القانونية الخاصة بالبيئة وتطبيق العقوبات البيئية الدولية.
3. انشاء منظمة دولية للبيئة على غرار هيئة الأمم المتحدة تتمثل بجميع الدول على مستوى وزارة البيئة، وأن وظائف هذه المنظمة تتضمن فقط الاهتمام بشؤون البيئة والتنمية في معالجة التهديدات التي تعد خطرا على كوكب الأرض.
4. نشر الوعي البيئي مثلا من خلال الاعلانات والاجتماعات والتقارير والتأكيد والتحسيس بخطورة التهديدات البيئية التي تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى.

قائمة المراجع والمصادر

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا–المصادر:

- **القرآن الكريم:**

1. سورة الأعراف، الآية: 74.
2. سورة الأنبياء، الآية: 30.
3. سورة الحج، الآية: 26.
4. سورة الحشر، الآية: 09.
5. سورة يوسف، الآية: 56.
6. سورة يونس، الآية: 87.

- **الوثائق الرسمية:**

1. إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الصادر عن الجمعية العامة بنيويورك في 08 سبتمبر 2000.
2. الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراض تنفيذ جدل أعمال القرن 21 وخط جوهانسبورغ للتنفيذ، التصحر، تقرير العالم لجنة التنمية المستدامة، الدورة السادسة عشر، 5–16 ماي 2008.
3. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي، استعراض تنفيذ جدول القرن 21 وخطة جوهانسبورغ للتنفيذ: الجفاف.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006، اليونيسف، 2006.
5. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011: الاستدامة والانصاف مستقبل أفضل للجميع.
6. برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP للتقرير توقعات البيئة العالمية 4، البيئة من أجل التنمية، 2007.
7. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنطقة العربية، البيئة من أجل رفاهية الإنسان، الغلاف الجوي.

8. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة للمنطقة العربية، البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان، الغلاف الجوي، الفصل السابع، 2010.
9. المادة (3) من اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، صادقت عليها الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 354/920.
10. اتفاقية حماية طبقة الأوزون 1985، اعتمد المؤتمر المعني بحماية طبقة الأوزون هذه الاتفاقية في 22 مارس 1985.
11. اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون المبرمة في 22 مارس 1985، المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي الجزائري، المؤرخ في 10 أفريل 1993.
12. ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المبرمة في 09 ماي 1992.
13. اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، اعتمدها المفوضين، عقدت من بازل بسويسر، في 22 مارس 1989.

- **القواميس والمعاجم:**

1. لسان العرب، **المحيط للعلامة ابن منظور**، المجلد الأول، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، دس.
2. المعجم الوجيز: **مجمع اللغة العربية**، القاهرة، طبعة 1913هـ، 1993م.

ثانيا-المراجع:

- **الكتب:**

1. أب العطا رياض صالح: **حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009.
2. باكر كرار عصام عباس: **الانسان والبيئة مشكلات بيئية**، السودان: قسم الدراسات السكانية والبشرية، 2015.

3. البان داود عبد الرزاق: **الأساس الدستورية لحماية البيئة من التلوث**، ط1، مصر: دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
4. الجبر شيماء فارس محمد: **الوسائل الضريبية لحماية البيئة**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
5. الجسر كريم: **الحوكمة البيئية2، تقرير واقع البيئة في لبنان، "الواقع والاتجاهات"**، لبنان: 2010.
6. حاجم الهيثي شهير ابراهيم ، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2014
7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **البيئة والمجتمع**، الاسكندرية: دراسة في علم الاجتماع والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
8. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **مشكلات المدينة**، الاسكندرية: دراسات في علم الاجتماعي الحضري، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1997.
9. حسين علي السعيد: **السياسات علم البيئة والتلوث**، عمان، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2006.
10. حميدة جميلة: **النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2011.
11. خالد محمد قاسم: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط1، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، 2007
12. خالد مصطفى قاسم: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط2، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010.
13. دوجلاس موستيش: **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، القاهرة: الدار الدولية الاستشارات الثقافية، 2000.
14. ديب كمال: **أساسيات التنمية المستدامة**، ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2015.
15. ذياب الحفيظ عماد محمد: **البيئة حمايتها وتلوثها مخاطرها**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005.

16. الراشدي محمود جاسم نجم: **ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.
17. الراوي حسان حسن: **طبقة الأوزون**، تونس: مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1991.
18. رستم محمد خالد جمال: **التنظيم القانوني للبيئة في العالم**، ط1، منشورات حلبي الحقوقية، 2006.
19. زرونوقة صلاح سالم، عبد العزيز شادي: **تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي**، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، 2004.
20. السايح أحمد عبد الرحيم، أحمد عبده عوض: **قضايا البيئة من منظور إسلامي**، ط1، مصر: مركز الكتاب، 2004.
21. سنو غسان حمزة، علي أحمد الطراح: **العولمة والدولة والوطن والمجتمع العالمي**، بيروت: دار النهضة العربية، 2009.
22. الشيخ محمد صالح: **الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، ط1، الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، 2002.
23. صابر محمد: **الإنسان وتلويث البيئة**، السعودية: الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، 2000.
24. صاليني رشيد أحمد محمد سعيد: **البيئة ومشكلاتها**، الكويت: المجلس الوطني للثقافات والفنون والآداب، 1990.
25. صباريني رشيد محمد سعيد: **البيئة ومشكلاتها**، الكويت: عالم المعرفة، 1978.
26. الصحاح مختار، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي، ترتيب محمود خاطر، دار الحديث للنشر، دس.
27. طالب علاء فرحات، غيمان شيحان المشهداوي: **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصرف**، عمان: دار صفاء، 2011.
28. طراف عامر: **التلوث البيئي والعلاقات الدولية**، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

29. طراف عامر: **قضايا البيئية والتنمية أزمة دولية متفاوضة**، ط1، لبنان، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية الدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
30. طراف عمار: **التلوث والعلاقات الدولية**، ط2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.
31. الطويل رواء زكي يونس: **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط1، العراق: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.
32. عباس صلاح: **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.
33. عبد الحديتي صالح عبد الرحمن: **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
34. عبد القوي محمد حسين: **الحماية الجنائية للبيئة الهوائية**، مطبعة النشر الذهبي، الرياض، 2002.
35. العشاوي صباح: **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2010.
36. عطية ممدوح حامد، سحر مصطفى حافظ: **المخاطر الاشعاعية بين البيئة والتشريعات القانونية في الوطن العربي**، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2005.
37. غربي محمد، سفيان فوكه... وآخرون: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، بيروت: ابن نديم، 2014.
38. غربي محمد: **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، بيروت: ابن نديم، 2014.
39. غنيم عثمان، ماجدة أبو زنط: **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيها وأدوات قياسها**، ط2، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014.
40. الفيل علي عدنان: **المنهجية التشريعية في حماية البيئة**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

41. قريد سمير: **حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية**، ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013.
42. القهيوي ليث عبد الله، بلال محمود الوادي: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص الإطار النظر والتطبيق العلمي**، الأردن: دار الحامد، 2012.
43. كارشياس: **التشغيل بعض القضايا النظرية البيئية والتشغيل والتنمية**، القاهرة: مطابع جامعة الدول العربية، دس.
44. الكايد بيان محمد: **سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث**، عمان: دار الراية للنشر، 2010.
45. مهيوبي عبد الحكيم: **التغيرات المناخية، الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العلمية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2001.
46. ناجي أحمد عبد الفتاح: **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997.
47. نجيب محمد عبد الله: **البعد الانساني في التنمية ندرة قضايا التنمية والبيئة في افريقيا**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2000.
48. هلال أشرف: **جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق**، ط1، القاهرة، مصر: مكتبة الأوابة، 2003.
49. هياجنية عبد الناصر: **القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.
50. الهيتي صبري فارس: **التصحر، مفهومه، أسبابه، مخاطره، مكافحته**، ط1، عمان: اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.
51. الهيتي نور الدين عبد الرحمان، حسن إبراهيم المهندي وآخرون، **مقدمة اقتصاديات البيئة**، الأردن: دار المناهج، 2010.

- **الأطروحات:**

1. بركات كريم: **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، أطروحة دكتورا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013-2014.
2. هماش لمين: **استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة، "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة المنظمات الدولية الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

- **الرسائل الجامعية:**

3. بوزغاية باية: **تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
4. بوشامة فائزة: **دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الحق في البيئة**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013-2014.
5. الحسن محمد: **مظاهر حماية البيئة في القانون الدولي وأثره على التشريع الموريتاني**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، بن عكنون، 2014-2015.
6. حسونة عبد الغني: **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة دكتوراه جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، بسكرة، 2012-2013.
7. خلاف وليد: **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
8. خلف الله عمر: **التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في افريقيا**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
9. درهوم أسماء: **البعد البيئي في الأمن الإنساني "مقاربة معرفية"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009.

10. دير أمينة: **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في افريقيا**، دراسة حالة "دول القرن الأفريقي"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
11. زبيري وهيبة: **التهديدات البيئية واشكالية بناء الأمن الغذائي**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2013-2014.
12. سليماني مراد: **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص قانون، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015-2016.
13. شيلي إلهام: **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
14. العايب جمال: **التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والجهود الدولية والوطنية لحمايته**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، تخصص القانون، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2005.
15. عبد القادر حسين: **الحكم الراشد واشكالية التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.
16. قصوري ريم: **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2002.
17. الكايد زهير عبد الكريم: **الحكمانية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2003.
18. كسيرة أمينة: **الاتصال والتربية البيئية الشاملة**، مذكرة ماجستير، كلية علم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2010-2011.
19. مدين أمال: **المنشآت المصنفة لحماية البيئة**، دارسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد القايد، تلمسان، 2013.

20. ناصري خديجة: **مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

21. نومان هندرين أشرف عزت: **القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، 2010-2011.

22. يوهنقل زوليخة: **دور الجامعات المحلية في حماية البيئة حالة بلديات قسنطينة**، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2015.

- **المداخلات والملتقيات:**

1. اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، اعتمدها مؤتمر المفوضين، عقدت في بازل بسويسرا في 22 مارس 1989.
2. شكراني الحسين ، "**من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو + 20 لعام 2012: مدخل إلى تقيم السياسات البيئية العالمية**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، 2013.
3. محمد عبد الرحيم: "مداخلة بعنوان" **التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، المؤتمر العربي السادس، حول الإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، جمهورية مصر العربية، ماي 2007.
4. عماري عمار: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعاد**، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامة للموارد المتاحة، كلية العلوم، جامعة فرحات عباس، سطيف، أفريل 2008.
5. غسان علي سلامة: **الحوكمة في ظل العولمة**، المؤتمر العالمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجان، طرابلس، ليبيا، 15-17 ديسمبر 2012.

6. لطرش هبة: **متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أفريل 2008.
7. مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب، "**التنمية المستدامة ومؤتمر قمة جوهانسبورغ**"، مجلة الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب، ع01، الفصل الأول، 2003.
8. بوثلجة عبد الناصر، ميلود بورحلة: **دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي، التجربة المغربية**، الملتقى الدولي، مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، قالمة، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012.
9. عبد الصمد حكيمة بوسلمة نجوى: **مداخلة بعنوان "دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة"**، الملتقى العلمي حول آليات الحوكمة ومتطلبات تحقيقها، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013.

- **المجلات والدوريات:**

1. بن سعيد مراد، صالح زياني: **فعالية المؤسسات البيئية الدولية**، مجلة دفاتر السياسية والقانونية، ع09، جوان 2013.
2. بن سعيد مراد: **من الركمة الدولية إلى الحوكمة العالمية، التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية**، مجلس المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 411، 2013.
3. بن عبد العزيز خيرة: **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري**، مجلة المفكر، ع11، الجزائر، 2011.
4. بوشنقير إيمان ، رقامي محمد: **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة جبل حقوق الإنسان، ع2، لبنان، 2013.

5. الحربي سليمان عبد الله: **مفهوم الأمن**، مستوياته وصيغته وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 19، 2008.
6. الخياط محمد مصطفى: **وكالات الطاقة الدولية أطر العمل وتكامل الأداء**، مجلة الكهرباء العربية الاتحاد العربي للكهرباء، ع100، أفريل 2010.
7. ديب سليمان ريدة، سليمان مهنا: **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، م25، ع1، 2009.
8. رخوب يحي سعدي، صورية شني: **نظرية التنمية المستدامة**، مقالة عدد 03-04، جامعة المسيلة، أكتوبر 2005.
9. زريق كمال: **دور الدولة في حماية البيئة**، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2007.
10. ستفي فاكية: **الحقوق البيئية**، مقاربات تحديثات، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، م رقم 01، 2013.
11. مجاني منصور: **المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي**، مجلة الفكر.
12. مجدوب عبد المؤمن: هماش لمين، **مجلة دفاتير السياسية والقانون**، ع15، جوان 2016.
13. مجدوب عبد المؤمن، هماش لمين: **مكانة السياسة البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون.
14. المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة**، مجلة الفجر، العدد 76، بيروت.
15. نيازي سليم: **التلوث**، مجلة جامعة المنصورة للبيئة، ع2، 1994.
16. ولهي بوعلام: **آفاق تطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة على الاشارة إلى حالة الدول العربية النفطية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ع19، 2014.
17. دليل عملي: **صحة البيئة في الطوارئ والكوارث**، منظمة الصحة العالمية، المكتب الاقليمي لأنشطة صحة البيئة، القاهرة، 2002، ورد في مقال تحت عنوان: Environnemental health in emorgencies and disastors : aprctguide

- **التقارير:**

1. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائية لتنمية البشرية، سنة 2003، المعنون أهداف الألفية للتنمية تعاهد بين الأمم لأنها الفاقة للبشر.
2. تقرير وكالة البيئية الأوروبية، القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط، رقم 04، 2006.
3. تقرير التنمية البشرية لعام 2007، محاربة تغير المناخ: "التضامن الانساني في عالم منقسم" منشورات برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
4. تقرير التنمية البشرية لعام 2007، محاربة تغيير المناخ: "التضامن الإنساني في عالم منقسم"، منشورات برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
5. الحوكمة البيئية 2 تقرير واقع البيئة في لبنان الواقع والاتجاهات، لبنان، 2010.
6. تقرير برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، 2003.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. العلاقة بين البيئة والتنمية، مقال من موقع:
http://www.feeda.net/enrvonment/rlation.amony.envroinment.ant.development
2. كار واحنا: **الحق في بيئة سليمة، الخطة الوطنية لحق الإنسان في البيئة**، برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، بيروت، لبنان، 2008. مقال منشور على الموقع:
http//:www.un.org.net/375235
3. التصحر تميكن السكان الريفي من التولد وقعة، ص 04، من موقع:
http://www.jad.prg.www.ruralpovety.portal.org
4. حنيتي أحمد راتب: أشعة غاما، مقال في الموقع http://www.elearming.jo
5. إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من موقع:
http://www.algazeera.net/pdf/
6. منظمة الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوها نسبوزغ، جنوب أفريقيا، 2002، وثيقة رقم20، من موقع

http://www.un.org/arabic/confferences/wssd/pdf.

7. منظمة التغذية والزراعة FAO، اعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، مؤتمر القمة العالمي الأغذية، من موقع:

http://www.fao.org/docrep/003/w3613e

8. منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة (فاو)، من موقع:

http://www.aljazeera.net/abusiness

9. تقرير منظمة الصحة العالمية، السلامة الغذائية في وقت الكوارث الطبيعية، 2005، من موقع:

http://www.who.int/foodsafety/consumer/tkegs/or

10. محمد نور الدين: **فروع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان والتنمية**، مقال من موقع:

http:/www.orbhumonnights.org

11. برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية، متحصل عليه من موقع

http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4.ARABIC.FULLREPORT.PG

12. فالينا حسن جاسم الشحري: **البيئة والأمن الدولي**، من موقع

http://annabaa.org/nealiome/nba72/beea.htm

13. لعنانزة المهندس خالد: **الدبلوماسية البيئية**، وكالة علجون الإخبارية، الأردن، 2014. من موقع

http://www.ajlaunnews.net

14. صفاء أحمد: بدء مؤتمر دبلوماسية البيئة، مجلة البيان، ع474، 05 ماير 2010، من موقع

http://www.medi1.com/emission/195233

15. تقرير لجنة الأمن الغذائي، مؤشرات أساسية مقترحة لرصد حالة الأمن الغذائي، الدورة 26 روما من موقع: http://www.fao.org

16. Environmental governance artic transgorm, form. http://www.artic.tronsform.org.

17. Clarence R. Oneal, **l'environnement : Collaboration AIEA–PNUE, article public sur le site**, www.iolo.org

18. Protéger l'environnement des effets noafs des royeonnements vers une nouvelle politique international, article publicé suvle site: www.oecd.nea.og

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا–المراجع باللغة الفرنسية:

1. L'éncomlbe des éléments physique chimique on biologies naturels ou artificiels qui endorment un être humain un animal ou végétal, ou un épée : le petite la rousse illustré, Parise, 1990.

ثانيا–المراجع باللغة الأجنبية:

1. Judith A. Finegold : "**Mortality from ischaemic hear disease by country, region, and age : statistics from world health organisation and united nations**", international journal fo cardiology, volume 168, lssue 2 , 30 September 2013.
2. Bauverge, Deter, **Hand Bodk fo Globale Environnemental Polites Creat Britaun** : MPG Books of LTP dodmin comwell, 2005.
3. Oureth Porter and janel welsh Bruroun International Environmental policy (Bolder, westionew prass), 1991.

الفهارس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.

الإهداء.

فهرس المحتويات.

فهرس الجداول.

فهرس الأشكال والخرائط.

خطة البحث

ملخص

مقدمة..... 01

أولا- أهمية البحث..... 02

ثانيا-أهداف البحث..... 02

ثالثا-مبررات اختيار الموضوع..... 03

رابعا- إشكالية الدراسة..... 04

خامسا-الدراسات السابقة..... 05

سادسا-صعوبات الدراسة..... 06

سابعا- تقسيم الدراسة..... 07

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

تمهيد..... 09

المبحث الأول: مفهوم البيئة..... 10

المطلب الأول: تعريف البيئة..... 10

المطلب الثاني: عناصر البيئة..... 16

المطلب الثالث: تعريف دبلوماسية البيئة..... 21

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة..... 24
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة..... 24
المطلب الثاني: خصائص ومؤشرات التنمية المستدامة..... 27
المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة..... 34
المطلب الرابع: أهداف التنمية المستدامة..... 40
المبحث الثالث: دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة..... 46
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة..... 46
المطلب الثاني: تعريف الحوكمة البيئي العالمية..... 51
المطلب الثالث: الحوكمة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة..... 54
خلاصة الفصل..... 61

الفصل الثاني: أسباب الاهتمام الدولي بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

تمهيد..... 64
المبحث الأول: دواعي الاهتمام الدولي بقضايا البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.. 65
المطلب الأول: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة صراعية..... 65
المطلب الثاني: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة تكاملية..... 67
المطلب الثالث: ارتباط حقوق الانسان بالبيئة..... 68
المبحث الثاني: التهديدات البيئية ذات الطابع الاقليمي..... 70
المطلب الأول: التصحر..... 71
المطلب الثاني: ندرة المياه..... 74
المطلب الثالث: خسارة التنوع البيولوجي..... 77
المطلب الرابع: النفايات..... 81

المبحث الثالث: التهديدات البيئية ذات الطابع العلمي..... 84
المطلب الأول: التلوث البيئي..... 85
المطلب الثاني: الاحتباس الحراري..... 91
المطلب الثالث: استنزاف طبقة الأوزون..... 96
المطلب الرابع: استخدام الاشعاع النووي..... 100
خلاصة الفصل..... 104

الفصل الثالث: الجهود الدبلوماسية المبذولة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد..... 107
المبحث الأول: دور المؤتمرات الدولية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة 108
المطلب الأول: مؤتمر ستوكهولم 1972 نحو عولمة التفكير البيئي..... 108
المطلب الثاني: مؤتمر ريوديجانيرو 1992 "اشكالية التنمية المستدامة والأمن البيئي"..... 109
المطلب الثالث: مؤتمر الألفية 2000..... 110
المطلب الرابع: مؤتمر قمة جوهانسبورغ 2002 "مرحلة الحوكمة البيئية"..... 116
المبحث الثاني: دور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة..... 118
المطلب الأول: اتفاقية برشلونة 1976 لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث.. 119
المطلب الثاني: اتفاقية بازل 1989 الخاصة بنقل النفايات الخطرة..... 120
المطلب الثالث: اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون 1985..... 121
المبحث الثالث: دور الوكالات والمنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة 125

المطلب الأول: الوكالة الدولية للطاقة الدرية (AIBA) 1957..... 126
المطلب الثاني: منظمة الأغدية والزراعة الأمم المتحدة (FAO)1945..... 128
المطلب الثالث: منظمة الصحة العالمية(WHO)1948 129
خلاصة الفصل..... 133
خاتمة..... 137
قائمة المراجع..... 140

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجداول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	الأثار الواقعة على التنوع البيولوجي بسبب لضغوط الكبرى والتأثيرات المصاحبة على خدمات النظام الايكولوجي ورفاهية الإنسان.	79
جدول رقم 02	أهم الاتفاقيات المعنية بحماية البيئة والتزاماتها المحققة للتنمية المستدامة.	123

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	الصفحة
شكل رقم 01	يوضح تداخل عناصر البيئة الطبيعية.	18
شكل رقم 02	مؤشرات التنمية المستدامة.	34
شكل رقم 03	تكامل أبعاد التنمية المستدامة.	42
شكل رقم 04	الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة.	45
شكل رقم 05	ظاهرة الاحتباس الحراري.	92
شكل رقم 06	الطيف الكهرومغناطيسي.	104

ملخص الدراسة

ملخص:

بحثت هذه الدراسة في دبلوماسية البيئة والتنمية المستدامة وأبرز الجهود التي سعت للحفاظ على البيئة وحمايتها من آثار التهديدات البيئية التي إزدادت وتيرتها وحدة خطورتها سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى العالمي التي تستهدف الإنسان بصورة مباشرة.

أيضا سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور كل من المؤتمرات والاتفاقيات والمنظمات الخاصة عامة، ودور مؤتمر الألفية وما عقبه في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة خاصة.

خلصت هذه الدراسة إلى أنه يجب أن تُوحد كل الجهود الدبلوماسية من اتفاقيات ومنظمات ووكالات ومؤتمرات وتعمل من أجل أن يعيش الإنسان في بيئة سليمة وصحية.

الكلمات المفتاحية: بيئة، دبلوماسية البيئة، تنمية مستدامة، تهديدات بيئية، مؤتمر الألفية.

Abstract:

This study searched environmental diplomacy and sustainable development, And the most prominent efforts to protect the environmental threats that have increased in severity, whether regionally or globally, Which targets humans in particular.

This study also sought to highlight the role of each of the conferences and private organizations in general and the role of the Millennium Conference in particular.

This study concluded that it is necessary to unify all diplomatic efforts, including organizations and agreements, in order for humanity to live in a healthy environment.

Keywords: environment, Environmental diplomacy, Sustainable development, Dangers that live increased in severity, Millennium conference.